التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية

دراسة تطبيقية على الريف المصري

رسالة مقدمة من

المهندسة/ عبير محمد جلال الدين

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

(تخصص التخطيط العمراني)

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

يونيو ٢٠٠٦

التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية

دراسة تطبيقية على الريف المصري

رسالة مقدمة من

المهندسة/ عبير محمد جلال الدين

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

(تخصص التخطيط العمراني)

تحت إشراف

أ.د. طارق عبد اللطيف أبو العطا

أستاذ التخطيط الإقليمي

بكلية الهندسة جامعة القاهرة

أ.د. رويدة رضا كامل

أستاذ الهندسة المعمارية

بكلية الهندسة جامعة القاهرة

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

يونيو ٢٠٠٦

التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية

دراسة تطبيقية على الريف المصري

رسالة مقدمة من

المهندسة/ عبير محمد جلال الدين

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

(تخصص التخطيط العمراني)

يعتمد من لجنة الممتحنين

الأستاذ الدكتور/ طارق عبد اللطيف أبو العطا	المشرف الرئيسي
الأستاذة الدكتورة/ رويدة رضا كامل	مشرف ثاني
الأستاذة الدكتورة / ماجدة توفيق متولي	عضو
الأستاذ الدكتور / محمد محمد البرملجي	عضو

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

يونيو ٢٠٠٦

الإهداء

أدعو الله أن يتقبل هذا الجُهد ويجعله من "**العِلمُ الذِي يُنتَفَعُ بِهِ**"

أهدي هذا البحث إلى

وَالِدِي...

متعه الله بالصحة والعافية وأرضاه عني وجعلني بارّة به

شكر

اتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج البحث على هذا النحو وأخص بالذكر منهم

أ.د. طارق عبد اللطيف

أ.د. رويدة رضا كامل

لما قدموه لي من وقت ومجهود وعناية واهتمام مما أسهم في اتمام هذا العمل على أتم وأكمل وجه.

كما أخص بالذكر أيضا:

أ.د. ماجدة متولي لما قدمته لي من توجيهات ومساعدات ومراجع ساهمت في نجاح هذا العمل،

أ.د. محمد محمد البرملجي على توجيهاته التي جاءت لتكمل البحث وتجعله على أتم وأكمل وجه.

كما أتقدم بكل الشكر لكل اصدقائي وزملائي من مكتب الإستشارات الهندسية وكذلك من مركز بحوث الإسكان والبناء الذين قدموا لي يد المساعدة لإتمام هذا البحث.

أما شكري الخاص فأوجهه إلى أسرتي التي لم تدخر جهدا في مساعدتي لإنجاز هذا البحث.

جزاهم الله عني خير الجزاء وجعله الله في ميزان حسناتهم...

الباحثة..

الفهر

رقم ا

الباد

الفص
١-١-
١-١-
١-١-
١-١-
١-
١-
١-
١-
١-١-
١-
١-
١-

الفص
١-٢-
١-٢-
١-
١-
١-٢-
١-
١-
١-٢-

الفص
١-٣-
١-٣-
١-٣-
١-
١-
١-
١-
١-

فهرس المحتويات

رقم الموضوع	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	ز
الباب الأول	**تطور توجهات التنمية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية**	
الفصل الأول	مدخل عن القطاع الزراعي	
١-١-١	تمهيد	١
١-١-٢	النواحي الطبيعية في مصر وأهمية الأرض الزراعية	١
١-١-٣	الإقتصاد الزراعي والزراعة في مصر : نبذة تاريخية	٢
١-١-٤	تطور توجهات التنمية من الخمسينات وحتى الآن وأثرها على القطاع الزراعي	٥
١-١-٤-١	فترة الخمسينات وتغييرات ثورة يوليو	٥
١-١-٤-٢	فترة الستينات والتحيز للقطاع الصناعي	٧
١-١-٤-٣	الفترة من ١٩٧٠ وحتى نهاية الثمانينات (الإنفتاح الإقتصادي)	٩
١-١-٤-٤	الفترة منذ أواخر الثمانينات وحتى الآن	١٣
١-١-٥	دور التشريع وأثره على القطاع الزراعي	١٧
١-١-٥-١	قانون الإصلاح الزراعي (١٧٨ لعام ١٩٥٢)	١٧
١-١-٥-٢	قانون الإيجارات (٩٦ لعام ١٩٩٢)	٢٠
١-١-٥-٣	قانون منع الإعتداء على الأرض الزراعية (١١٦ لعام ١٩٨٣)	٢١
	خلاصة الباب الأول	٢٣
الفصل الثاني	الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية	
١-٢-١	تمهيد	٢٥
١-٢-٢	الخصائص العمرانية للمجتمعات الريفية	٢٥
١-٢-٢-١	الهيكل العمراني	٢٥
١-٢-٢-٢	العناصر البصرية للقرية المصرية	٢٩
١-٢-٣	المسكن الريفي	٣٦
١-٢-٣-١	وظيفة المسكن الريفي	٣٦
١-٢-٣-٢	وصف مكونات المسكن	٣٧
١-٢-٤	البنية الأساسية في المجتمعات الريفية	٤٠
	خلاصة الفصل الثاني	٤٢
الفصل الثالث	الملامح والسمات غير العمرانية للقرية المصرية	
١-٣-١	تمهيد	٤٥
١-٣-٢	مقدمة عن المجتمع الريفي	٤٥
١-٣-٣	النظم الإجتماعية في المجتمع الريفي	٤٦
١-٣-٣-١	البناء والتمايز الطبقي بالمجتمعات الريفية	٤٦
١-٣-٣-٢	النسيج الإجتماعي	٤٧
١-٣-٣-٣	العلاقات الإجتماعية	٤٨
١-٣-٣-٤	الموروث الثقافي في المجتمع الريفي	٤٩
١-٣-٣-٥	تأثير الديانات في المجتمع الريفي	٥١

١-٣-٤	النظم والأوضاع الإقتصادية في المجتمعات الريفية	٥١
١-٣-٤-١	الأنشطة الإقتصادية السائدة	٥٢
١-٣-٤-٢	الملكية الزراعية	٥٣
١-٣-٤-٣	مستوى المعيشة وأثره على نمط الإنتاج والإستهلاك	٥٤
١-٣-٥	النظم الإدارية والسياسية بالمجتمعات الريفية	٥٦
١-٣-٥-١	التقسيم الإداري	٥٦
١-٣-٥-٢	الحكم المحلي والإدارة المركزية	٥٧
	خلاصة الفصل الثالث	٥٨

الباب الثاني **التنمية الريفية الشاملة وتأثيرها على تطور القرى**

الفصل الرابع	التنمية وأنواعها وما يتعلق بها من مفاهيم	
٢-٤-١	تمهيد	٦١
٢-٤-٢	تعاريف خاصة بالتنمية	٦١
٢-٤-٣	التنمية الشاملة وقطاعاتها المختلفة	٦٥
٢-٤-٣-١	التنمية العمرانية	٦٦
٢-٤-٣-٢	التنمية الإجتماعية	٦٦
	تعاريف التنمية الإجتماعية	٦٦
	المشاركة وما يتعلق بها من مفاهيم	٦٧
٢-٤-٣-٣	التنمية الإقتصادية	٧٤
	تعاريف التنمية الإقتصادية	٧٤
	عناصر التنمية الإقتصادية	٧٥
	خلاصة الفصل الرابع	٧٩

الفصل الخامس	تجارب عالمية ومحلية للتنمية الشاملة للمجتمعات الريفية	
٢-٥-١	تمهيد	٨١
٢-٥-٢	تجارب الدول المتقدمة	٨١
٢-٥-٢-١	التجربة الأمريكية	٨٢
٢-٥-٢-٢	تجربة كوريا الجنوبية	٨٧
٢-٥-٢-٣	تجربة دولة ماليزيا	٩٢
٢-٥-٣	تجارب الدول النامية	٩٥
٢-٥-٣-١	تجربة تنزانيا	٩٥
٢-٥-٤	التجارب المحلية	٩٩
٢-٥-٤-١	تجربة قرية البسايسة بمحافظة الشرقية	٩٩
٢-٥-٤-٢	تجربة قرية أتميدة بمحافظة الدقهلية	١٠١
٢-٥-٥	تحليل التجارب العالمية والمحلية والدروس المستفادة منها	١٠٤
	ملخص الجزء النظري	١٠٨

الباب الثالث **الدراسة التطبيقية ونتائج البحث**

الفصل السادس	الدراسة التطبيقية	
٣-٦-١	تمهيد	١٠٩

٣-٦-٢	منهج الدراسة التطبيقية	١٠٩
الجزء الأول	**استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤**	١١٠
١-١	مقدمة	١١٠
١-٢	منهجية إعداد المخطط	١١١
١-٣	أسباب اختيار القرى حالة الدراسة	١١٣
١-٤	القرى حالة الدراسة	١١٤
	قرية برقاش مركز امبابة محافظة الجيزة	١١٤
	قرية منيل سلطان مركز أطفيح محافظة الجيزة	١١٩
	قرية الجزيرة الخضراء مركز مطوبس محافظة كفر الشيخ	١٢٤
١-٥	تقييم سياسات وبرامج التنمية بالقرى ٢٠٠٣	١٢٩
الجزء الثاني	**استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٥**	١٣٠
٢-١	مقدمة	١٣٠
٢-٢	منهجية إعداد المخطط	١٣٠
٢-٣	الوحدة المحلية بردين مركز الزقازيق محافظة الشرقية	١٣٣
٢-٤	تقييم سياسات وبرامج التنمية بالقرى ٢٠٠٥	١٣٨
الفصل السابع	النتائج والتوصيات	
٣-٧-١	نتائج الجزء النظري	١٣٩
٣-٧-٢	نتائج الدراسة التطبيقة	١٤١
٣-٧-٣	توصيات البحث	١٤٢
٣-٧-٤	الدراسات المستقبلية	١٤٣
	المراجع	١٤٤

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الفصل الأول	**مدخل عن القطاع الزراعي**	
١-١	خريطة مصر الجغرافية	٢
الفصل الثاني	**الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية المعاصرة**	
٢-١	نماذج لمباني طينية منخفضة ذات حالة رديئة	٢٧
٢-٢	نموذج لمبنى حوائط حاملة ذو حالة متوسطة	٢٧
٢-٣	نموذج لمبنى هيكلي عالي الإرتفاع	٢٨
٢-٤	أنماط النسيج العمراني بالقرى المصرية	٢٩
٢-٥	إحدى المدارس بقرية أبو الغيط – القليوبية	٣٠
٢-٦	الوحدة الصحية بقرية أبو الغيط	٣٠
٢-٧	خزان المياه بقرية المرازيق – الجيزة	٣٠
٢-٨	مصنع للبلح بقرية المرازيق – الجيزة	٣٠
٢-٩	ساحة للتجمع بقرية منيل سلطان – الجيزة	٣١
٢-١٠	التشكيل الحلقي – قرية شبرا النخلة – الشرقية	٣٢
٢-١١	النهايات المغلقة لمسارات القرية بقرية المرازيق – الجيزة	٣٣
٢-١٢	التشكيل الشريطي بقرية صول – محافظة الجيزة	٣٣
٢-١٣	الأرض الزراعية بقرية شلقان – محافظة القليوبية	٣٤
٢-١٤	السكة الحديد بقرية المرازيق – الجيزة	٣٤
٢-١٥	مباني القلب القديم للقرية	٣٥
٢-١٦	مباني الإمتدادت خارج قلب القرية	٣٥
٢-١٧	مباني الإمتدادت الحديثة	٣٥
٢-١٨	نموذج لمسقط أفقي للبيت الريفي التقليدي	٣٨
٢-١٩	نموذج لمنزل ريفي تقليدي	٣٨
٢-٢٠	نموذج للبيت الريفي الحديث	٣٩
الفصل الثالث	**الملامح والسمات غير العمرانية للقرية المصرية المعاصرة**	
٣-١	عمليات تجريف الأرض الزراعية بقرية أبو الغيط – محافظة القليوبية	٥٢
٣-٢	**نسب العاملين بالزراعة والأنشطة الإقتصادية الأخرى خلال الفترة من (١٩٨٦ – ١٩٩٦)**	٥٣
٣-٣	الفلاح يقوم بزراعة أرضه بالطرق التقليدية	٥٥
٣-٤	الحياة الحديثة في الريف المصري	٥٥
الفصل الخامس	**تجارب عالمية ومحلية للتنمية الشاملة للمجتمعات الريفية**	
٥-١	مساكن الريف الأمريكي	٨٣
٥-٢	منزل بالريف الأمريكي	٨٤
٥-٣	توزيع القروض على برامج توفير المساكن (برامج الأسرة الواحدة)	٨٤
٥-٤	خريطة للولايات المتحدة الأمريكية توضح التوزيع الجغرافي لرؤوس أموال القوض لبرامج تمويل الإسكان الريفي	٨٥
٥-٥	العلاقة بين مستوى تعليم العمالة والإرتفاع في مستوى الدخل	٨٦
٥-٦	نسب الشباب الريفي المتعلم (٢٥ سنة فأكثر)	٨٦
٥-٧	تطور عدد سكان المناطق الحضرية في جمهورية كوريا الجنوبية	٨٧

٥-٨	التشكيل العمراني للريف الكوري	٨٩
٥-٩	تطور مستوى الدخل الريفي والحضري خلال (١٩٧٥ - ١٩٨٣)	٩٠
٥-١٠	صور من التنمية المجتمعية بالريف الكوري	٩١
٥-١١	برامج التنمية في ريف ماليزيا	٩٤
٥-١٢	نموذج لمشاركة الريفيين من تنزانيا في بناء مساكنهم	٩٧
٥-١٣	توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لإنارة مبنى الجمعية بقرية البسايسة	١٠٠
٥-١٤	استخدام الطاقة الشمسية لإنارة المسجد	١٠٠
٥-١٥	ورشة نجارة بمبنى الجمعية	١٠١
الفصل السادس	**الدراسة التطبيقية**	
٦-١	**الهيكل التنظيمي المقترح للتنظيم بين الجهات المعنية بإعداد المخططات العمرانية الإرشادية لقرى الجهمورية**	١١٠
٦-٢	منهجية إعداد المخطط العمراني الإرشادي للقرية ٢٠٠٣-٢٠٠٤	١١٢
٦-٣	منهجية إعداد المخطط العمراني الإرشادي للقرية ٢٠٠٥	١٣٢
الفصل السابع	**النتائج والتوصيات**	
٧-١	الطريقة الأولى لتطبيق التنمية الشاملة	١٤٠
٧-٢	الطريقة الثانية لتطبيق التنمية الشاملة	١٤١

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الفصل الأول	**مدخل عن القطاع الزراعي**	
١-١	تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة من الدخل القومي	٩
١-٢	**تطور إجمالي الرقعة الزراعية ودرجات الأراضي خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٠**	١٢
١-٣	الموارد الأرضية القابلة للإستصلاح في مصر	١٦
١-٤	تطور هيكل الملكية الزراعية في مصر	١٩
الفصل الثالث	**الملامح والسمات غير العمرانية للقرية المصرية المعاصرة**	
٣-١	النسب المئوية لتوزيع الملكية الزراعية في مصر بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي	٥٤
الفصل الخامس	**تجارب عالمية ومحلية للتنمية الشاملة للمجتمعات الريفية**	
٥-١	أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة – دولة ماليزيا	٩٣
٥-٢	**ملخص التجارب العالمية والمحلية**	١٠٣
٥-٣	**تحليل التجارب العالمية**	١٠٤
٥-٤	**تحليل التجارب النامية والمحلية**	١٠٥
الفصل السادس	**الدراسة التطبيقية**	
٦-١	تقييم البرامج والسياسات التي وضعت للقرى التي تم إعداد مخططاتها ٢٠٠٣	١٣٢
٦-٢	تقييم البرامج والسياسات التي وضعت للقرى التي تم إعداد مخططاتها ٢٠٠٥	١٤٠

الصفحة

٩
١٢
١٦
١٩

٥٤

٩٣
١٠٣
١٠٤
١٠٥

١٣٢
١٤٠

مقدمة البحث

١- مقدمة

تعرف القرية المصرية في الدراسات السابقة على أن القيم الأساسية فيها كانت تدور حول الأرض الزراعية، فالأرض لها قيمة عظمى لأنها مصدر الحياة والعمل المنتج فيها والنشاط الزراعي هو النشاط الأول والقيمة العليا، ولذلك يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار ما يبذل فيها من عمل وكلما ازداد انشغال الفرد بالعمل الزراعي المنتج كلما زادت قيمته في مجتمع القرية.[١]

وقد أثر ذلك في العلاقة التي تربط الفلاح بأرضه الزراعية، فنجد أنها محور حياته حتى وصلت إلى أنه قد اعتبر أن أرضه في نفس مرتبة أولاده.

كما أنها تميزت أيضا بعلاقات اجتماعية تختلف عن المجتمعات الأخرى حيث تسود بها العلاقات الإجتماعية الأولية القوية التي تتصف بوجود ضبط إجتماعي عالي ممثل في التقاليد والعادات والعرف وأساليب وأنماط الحياة السائدة في المجتمع، فالمجتمعات الريفية تتميز برباط اجتماعي يحدد أسلوب المعيشة للأفراد.[٢]

بصفة عامة فإننا نجد للقرية شخصية مميزة ذات طبيعة خاصة تميزها عن المجتمعات الحضرية، كما أن لها دورا رئيسيا في هيكل الإقتصاد المصري، فهي المصدر الوحيد للإنتاج الزراعي لما لها من دور رئيسي في سد حاجة الإستهلاك الغذائي وكذلك فهي تعتبر المادة الأولية لعدد كبير من الصناعات.

وفي الفترات الزمنية الأولى كانت وفرة الأرض الزراعية وقدرة مالكي الأرض على رعايتها من الأسباب التي جعلت العلاقة بين الأرض والسكان علاقة شبه مثالية خالية تقريبا من المشاكل، فالفلاح يعمل بالأرض والأرض الزراعية تنتج محاصيل منها ماهو للغذاء ومنها ماهو للتجارة والتصنيع وكان هناك شبه اكتفاء ذاتي من الغذاء.

إلا أن الأمر بدأ يتغير ويتحول عندما بدأت الدولة بعد قيام ثورة يوليو في تطبيق استراتيجيات كانت سببا في إضعاف مساهمة النشاط الزراعي في هيكل الإقتصاد المصري، الأمر الذي أدى إلى فقدان الأرض الزراعية قيمتها المادية فأهمل المزارعين الأرض وهاجروا إلى المدن للبحث عن فرص عمل أخرى، كما أنها أيضا أصدرت تشريعات كانت سببا في تفتيت الأرض الزراعية وتوتر العلاقة بين المالك والمستأجر.

وقد خلفت جميع هذه الأسباب ضغوط اقتصادية على السكان (ما يسمى بالصراع بين ارتباطهم بالأرض واحتياجاتهم الإقتصادية) والذي تسبب مباشرة في حدوث مشكلة التعدي على الأرض الزراعية سواء بالبناء أو البيع.

---

[١] البناء الطبقي في الريف المصري، محمد على سلامة، دار الوفاء، ٢٠٠٠، ص٢٣٧

[٢] المجتمع الريفي والريف المصري، حسن على حسن، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، صـ ٢٥

وكرد فعل لحدوث المشكلة بدأت الدولة خلال العشرين سنة الماضية بالتعامل معها ومحاولة وضع حلول لإعادة الأرض الزراعية المفقودة والمحافظة على ما تبقى منها، فنجد ذلك في بعض التشريعات التي تحكم العلاقة بين السكان والأرض الزراعية وبين مالك الأرض ومستأجرها، وكذلك بعض الإستراتيجيات التي تهتم بتنمية الريف، هذا بالإضافة لمشروعات إستصلاح الأراضي الصحراوية في بعض المناطق.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة إلا أنه لم يتم حل مشكلة الإعتداء على الأرض الزراعية، ولعل ذلك يأتي نتيجة أسباب كثيرة مثل عدم وعي السكان واهمال بعض منهم العمل بالزراعة خصوصا بعد ارتفاع مستوى التعليم في الريف، أو تعارض التشريعات التي تحكم العلاقات بين جميع عناصر منظومة قطاع الزراعة، أو أن استراتيجيات التنمية التي كانت توجه للريف لا تتم في اطار مخططات تنمية شاملة وكانت تعتمد على امداد الريف بالخدمات والمرافق دون تخطيط، كما أنها تفتقد للتكامل بين عناصر التنمية (الإقتصادية-الإجتماعية-العمرانية- البيئية) وقد أدت هذه الأسباب بدورها إلى تدهور متزايد وتفاقم للمشكلات بها وفقدان الطابع المحلي للقرية وطمس هويتها

ويختص البحث بدراسة أساليب التنمية الموجهة للريف ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها وكيف أثرت على الريف المصري وما هي أساليب التنمية المتبعة التي تساهم في حل مشاكل تنمية المناطق الريفية والحد من مشكلة النمو العمراني على الأرض الزراعية وإعادة القرية المصرية لتكون مصدر للإنتاج الزراعي.

٢- المشكلة البحثية:

على الرغم من تعدد المداخل والتوجهات لتطوير القرية المصرية إلا أنه ما زالت هناك مشكلات في بعض هذه التوجهات وقصور في التنفيذ حيث ينقصها الشمول في التناول لإهتمامها بتوفير الخدمات والمشروعات بالقرية دون أن يتم ذلك في إطار مخططات للتنمية الشاملة، وقد يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى تحسين البيئة وفي البعض الآخر يؤدي إلى تدهور البيئة وتآكل الأرض الزراعية. وذلك نتيجة لعدم التكامل بين عناصر التنمية (الإقتصادية-الإجتماعية-العمرانية- البيئية).

٣- الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى تدقيق أسس ومعايير التنمية الشاملة بالقرية الريفية المصرية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أهداف ثانوية تتمثل في:

١- مدى إمكانية تنمية القرية الريفية المصرية تنمية شاملة.

٢- التعرف على وسائل التنمية الإجتماعية وما هو دور المجتمع الريفي في التنمية.

٣- التعرف على وسائل التنمية الإقتصادية التي تساعد في تطور النشاط الزراعي في الريف.

٤- الإجابة عن تساؤل هل القرية حاليا تطورت أم تحضرت.

٤- منهجية البحث :

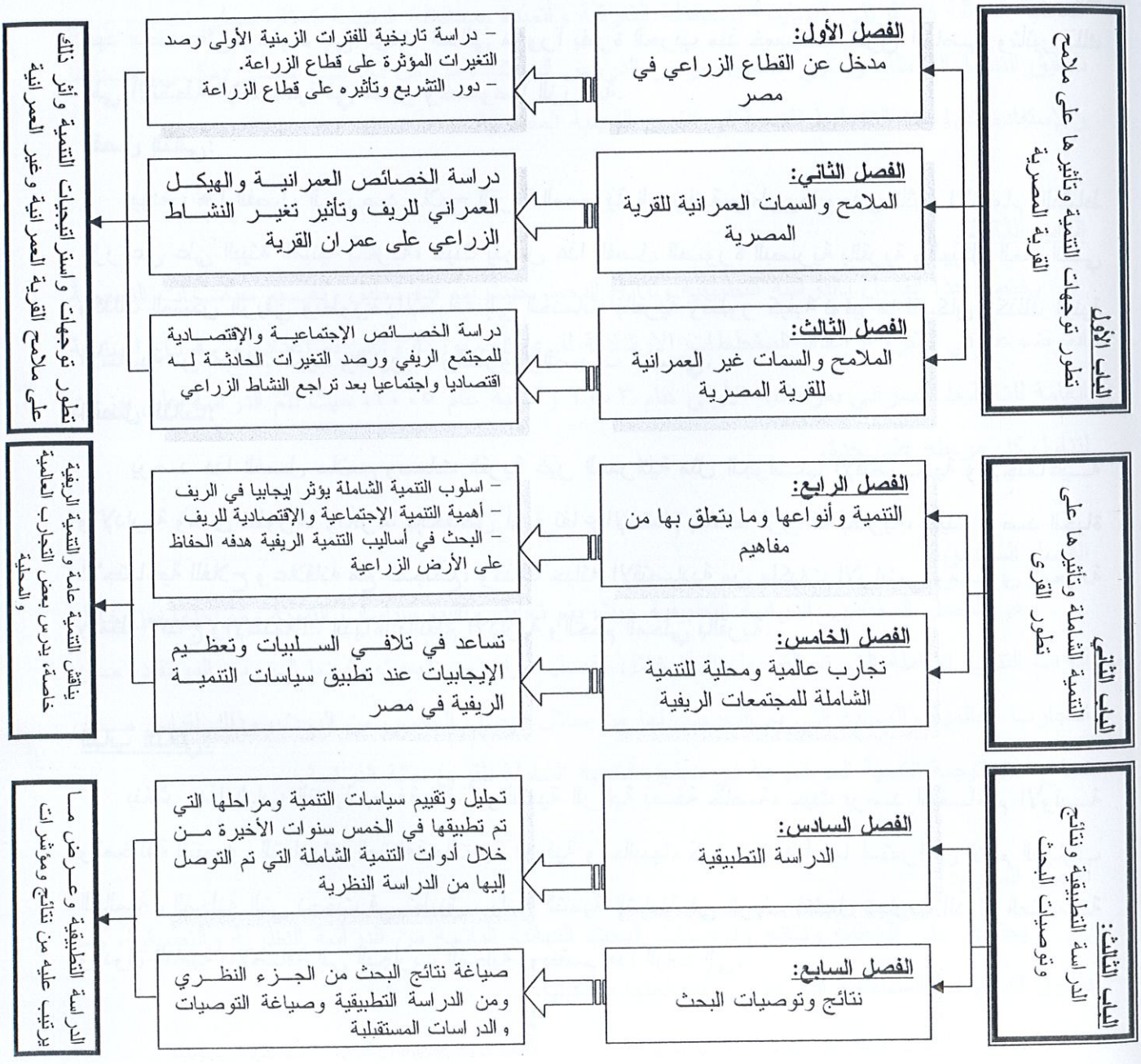

٥- هيكل البحث :

يتكون البحث من ثلاثة أبواب نستعرضهم فيما يلي:

الباب الأول:

يتحدث عن تطور توجهات واستراتيجيات التنمية خلال أكثر من مائة سنة ماضية وأثر ذلك على ملامح القرية العمرانية وغير العمرانية ويتكون الباب الأول من:

الفصل الأول:

يعتبر هذا الفصل مدخل عن القطاع الزراعي في مصر حيث يعرض تأثر النشاط الزراعي والأرض الزراعية بصفة عامة سلبا وإيجابا بتوجهات التنمية واستراتيجياتها في مصر، حيث يبدأ من التنمية في عهد محمد على وانتهاء إلى الوقت الحالي مرورا بفترة الحرب منذ خمسينات القرن الماضي وتأثير ذلك على الأنشطة الإقتصادية في مصر وخصوصا الزراعة.

الفصل الثاني:

يهدف هذا الفصل إلى رصد ملامح القرية المصرية العمرانية وتطورها ومدى تأثير الإهتمام بالنشاط الزراعي على البيئة المبنية بالقرية، حيث يدرس هذا الفصل الصورة البصرية بالقرية والهيكل العمراني وكذلك المسكن الريفي وتطوره بالإضافة إلى الخدمات بالقرية وتطور كيفية توفيرها للسكان وكذلك البنية الأساسية من شبكات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي.

الفصل الثالث:

يرصد هذا الفصل ملامح وسمات القرية غير العمرانية مثل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والإدارية ومدى تطورها وتأثرها بإنخفاض أو إرتفاع الإهتمام بنشاط الزراعة بالقرية، حيث يرصد الحياة الإجتماعية للفلاح وعلاقاته مع المجتمع، وكذلك حياته الإقتصادية من ملكيات الأراضي ومستوى المعيشة ونمط الإنتاج والإستهلاك إنتهاءا بالنظم الإدارية والحكم المحلي بالقرية.

الباب الثاني:

يناقش هذا الباب التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة، حيث يرصد المفاهيم الأولية والمختلفة للتنمية والتعاريف المتعلقة بالتنمية الريفية وأساليبها، كما يتم فيه أيضا استعراض لأهم التجارب العالمية والمحلية التي نجحت في تطبيق سياسة التنمية الشاملة في الريف فتشمل تجارب للدول المتقدمة والدول النامية بالإضافة إلى التجارب المحلية. وينقسم هذا الباب إلى:

الفصل الرابع:

يتم في هذا الفصل استعراض الأدبيات التي تناولت التعاريف المختلفة للتنمية وما يتعلق بها من مصطلحات بالإضافة إلى استعراض القطاعات والجوانب المحتلفة للتنمية الشاملة (اجتماعية واقتصادية وعمرانية) ورصد أفضل الأساليب للتنمية في كل قطاع بحيث تكون التنمية شاملة وناجحة.

الفصل الخامس:

يتناول هذا الفصل التجارب العالمية والمحلية التي نجحت في تطبيق التنمية الشاملة في الريف، حيث يتم تناول تجارب الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وماليزيا) وعرض لسياسات التنمية وكيف تمت التنمية في القرى الريفية، كما يتم عرض تجربة دولة تنزانيا كمثال للدول النامية وكيف تم التعامل مع السكان بالقرى لتحقيق التنمية الشاملة، وفي النهاية يتم عرض التجارب المحلية الممثلة في قريتي البسايسة بمحافظة الشرقية وأتميدة بمحافظة الدقهلية كمثال محلي ناجح في تحقيق التنمية الشاملة، وينتهي الفصل بعرض الدروس المستفادة من كل تجربة حتى يمكن تنفيذها والإستفادة منها عند التخطيط للتنمية في القرى الريفية المصرية.

الباب الثالث:

يختص هذا الفصل بالدراسة التطبيقية ونتائج البحث حيث يتم فيه تحليل وتقييم سياسات التنمية الموضوعة في مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية والتي تم إعداده من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني بمرحلتيه الأولى عام ٢٠٠٣ والثانية عام ٢٠٠٥، حيث تتم الدراسة على جزأين لتناول كل مرحلة على حدة.

الفصل السادس:

وهو الفصل المختص بالدراسة التطبيقية حيث يتم تحليل وتقييم سياسات التنمية ومراحلها من خلال أدوات التنمية الشاملة التي تم التوصل إليها خلال الفصل الرابع من البحث وأيضا الدروس المستفادة من التجارب العالمية والمحلية التي تم التعرض لها من خلال الفصل الخامس من البحث، وذلك لقياس مدى نجاح استراتيجية التنمية الموضوعة في تحقيق التنمية الشاملة للقرى حالة الدراسة.

الفصل السابع:

ويحتوي على الخاتمة ونتائج وتوصيات البحث النهائية الناتجة من الدراسة النظرية والتطبيقية، كما يتناول الدراسات المستقبلية التي يوصى بمتابعتها مستقبليا.

الباب الأول

تطور توجهات التنمية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية

الفصل الأول :

مدخل عن القطاع الزراعي في مصر

١-١-١ تمهيد

١-١-٢ النواحي الطبيعية في مصر وأهمية الأرض الزراعية

١-١-٣ نبذة تاريخية عن الإقتصاد الزراعي والزراعة في مصر

١-١-٤ تطور توجهات التنمية الإقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي

١-١-٤-١ فترة الخمسينات وتغيرات ثورة يوليو

١-١-٤-٢ فترة الستينات والتحيز للقطاع الصناعي

١-١-٤-٣ فترة السبعينات والإنفتاح الإقتصادي

١-١-٤-٤ من ١٩٨١ وحتى الآن

١-١-٥ دور التشريع وتأثيره على القطاع الزراعي

خلاصة الفصل الأول

١-١-١ تمهيد

الزراعة كانت هي القطاع الأول في هيكل الإقتصاد المصري، وما زالت تمثل إحدى القطاعات الهامة، فهي وثيقة الصلة بمستوى الأداء في بعض القطاعات أهمها القطاع الصناعي حيث أن الزراعة هي مصدر المادة الأولية لعدد كبير من الصناعات المصرية كما أنها السوق الرئيسية لنسبة عالية من الإنتاج الصناعي سواء في ميدان السلع الإستهلاكية أو السلع الوسيطة.[١]

وقد حدث لقطاع الزراعة أو الإقتصاد الريفي متغيرات أثرت عليه بشكل مباشر، وأسفرت عن بعض المشاكل مثل : هجرة العمالة الزراعية والتعدي على الأرض الزراعية والتراجع الملموس في درجة الإكتفاء الذاتي في عدد من المواد الغذائية الرئيسية بالرغم من تمتع الأرض الزراعية المصرية بموارد زراعية قلما تتوافر لبلد آخر مما أدى إلى الفجوة الغذائية، والذي أثر بدوره على الريف والقرية المصرية من حيث التغيرات المختلفة (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا) والتي أثرت تأثيرا بينا وبشكل جذري على أسلوب الحياة في الريف.

ولمعرفة أسباب حدوث هذه المشاكل ومحاولة حلها يدرس هذا الفصل تاريخيا الفترات الزمنية الأولى قبل حدوث هذه المشكلات ورصد التغيرات الحادثة والمؤثرة على القطاع الزراعي والريف بشكل عام.

بالإضافة إلى أهمية دراسة دور التشريع وضبط العلاقة بين السكان والأرض الزراعية وبين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها وتأثير ذلك على قطاع الزراعة.

١-١-٢ النواحي الطبيعية في مصر وأهمية الأرض الزراعية

إن الطبيعة الجغرافية المصرية هي السبب الرئيسي في أنها بلد زراعي بالدرجة الأولى، حيث يمتد نهر النيل من جنوب مصر إلى شمالها مخترق مساحة شاسعة من الصحراء كما هو موضح بالشكل (١-١)، فهو يعتبر عصب الحياة في مصر حيث قام الإنسان المصري بزراعة ضفتيه (وادي النيل) بفضل تأثيره على خصوبة التربة على ضفتيه وتكوينه الذي يساعد على زراعة الأرض بصورة طبيعية، فالأرض مرتفعة على ضفاف النيل ثم يقل ارتفاعها بالتدريج كلما بعدت نحو الأطراف مع استمرار انحدارها العام نحو الشمال. وهذه الهيئة جعلت كل من الري والصرف سهل ممكنا بل وعملية طبيعية بحتة تتم بالجاذبية الطبيعية والإنحدار السطحي.[٢] وهذه الطبيعة كانت سببا رئيسيا في قيام جميع مدن مصر في الوادي وكذلك جميع الأنشطة سواء اقتصادية أو عمرانية مرتبطة ارتباط وثيق به، من النبذة الجغرافية السابقة يتضح لنا أهمية الأرض الزراعية عند المصري حيث أنها أصل حضارته والنشاط الرئيسي للإنسان المصري.

---

١ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ٦٣

٢ شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، الجزء الأول، جمال حمدان، دار الهلال، ١٩٨١، صـ ٦٨٤

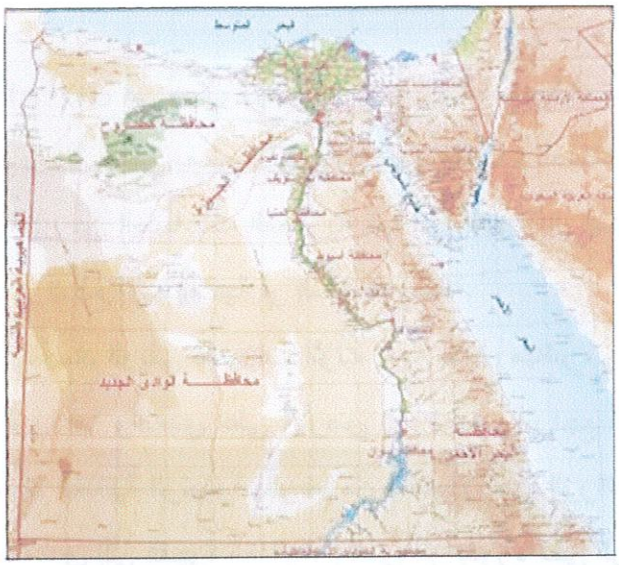

شكل (١-١) خريطة مصر الجغرافية

المصدر : www.egyptiantalks.org

١-١-٣ الإقتصاد الزراعي والزراعة في مصر : نبذة تاريخية

منذ أوائل القرن التاسع عشر أرسى محمد علي قواعد البناء الإقتصادي المصري الحديث، فأقيمت مشروعات كبرى في مجال الري والزراعة والمواصلات والعمران ووضعت مقومات الحياة الحديثة من تعليم وثقافة وخدمات صحية واجتماعية، وقد ظهرت في هذه الفترة الملكيات الزراعية الكبيرة. ويمكننا تلخيص الملامح الرئيسية لهذه الفترة كما يلي:[٣]

١- إقامة شبكة من الرياحات والترع والخزانات والقناطر لتنظيم الري من خطورة الفياضانات.

٢- إدخال زراعة القطن وأصبح المحصول والعصب الإقتصادي الرئيسي للبلاد بجانب المحاصيل الأخرى.

٣- إقامة مشروعات البنية الأساسية كالكباري والسكك الحديدية وشق الطرق.

٤- أعد تقسيما إداريا جديدا لمصر يتكون من مديريات ومراكز وقرى بهدف خدمة العملية الزراعية حيث يسهل تقسيم زراعة المحاصيل وكذلك سهولة جمعه.

٥- إدخال نظام ري الحياض بدلا من الري الدائم وزراعة محاصيل جديدة مما أدى إلى رواج اقتصادي كبير وظهور أنماط جديدة من الإحتياجات الإستهلاكية وظهور طبقة التجار في القرية.

٦- إنشاء مصلحة الشئون القروية في عام ١٩٣٦ والتي أقامت بعض المشروعات لمد القرية بمياه الشرب النقية خاصة في مديريات الفيوم والدقهلية.

٣ التحولات العمرانية والمشاكل التي تواجه القرية المصرية حاليا، عابد محمود أحمد، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري،المجلد الأول، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٤٠٧

٧- تضاعف عدد السكان حيث زادوا من حوالي ٢,٢ مليون نسمة عام ١٨٢١ إلى ١٠ مليون نسمة عام ١٩٠٧، وارتفاع معدل النمو السنوي من ١,٠ إلى ١,٧٥% سنويا.

أما عن جوهر الإقتصاد الجديد في هذه الفترة فقد جمع لأول مرة بين ثلاثة أبعاد أساسية : الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية والتي ظهرت مع بداية عصر القناطر والخزانات، والصناعة الحديثة على أسس عصرية عريضة، ثم أخيرا التجارة الخارجية التي تربط بين الزراعة والصناعة وتربط بينهما وبين السوق العالمية في الغرب.[٤]

وفي ظل هذا الإقتصاد يمكننا تحديد سياسات تنمية الإقتصاد الزراعي في ثلاث نقاط:

١- بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة نتيجة لإدخال الري الصيفي والزراعة الدائمة بعد الحولية، فارتفعت الرقعة الزراعية من ٢ مليون فدان عام ١٨٠٥ لتلبغ ذروتها في عام ١٩١١ لتبلغ ٥,٧ مليون فدان.[٥]

٢- إدخال محاصيل جديدة نقدية هي المحاصيل الصيفية بحيث تم تنويع المركب المحصولي تنويعا كبيرا كما تم إثراء الإنتاج الزراعي دون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التي كانت أساس الزراعة المصرية (مثل القطن والقصب) .

٣- الإقتصاد كان يستهدف التجارة حيث أصبح تبادليا بعد أن كان معيشيا يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية.

ونلاحظ في هذه الفترة أنه فيما بين عام ١٨٤٤ وعام ١٩٠٧ زادت المساحة المحصولية بنسبة ٦٦% ونحو ضعفها في نهاية عصر محمد علي. وفي ظل هذا التوسع كان الإنتاج الزراعي يزيد بمعدل ١,٦% كل سنة، أي قدر معدل تزايد سكان الريف.[٦]

وظلت الزراعة تقريبا عصب الإقتصاد، فطول الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين كانت تستوعب ٧٠% من العمالة و ٥٠% من الدخل القومي.

ويكمننا القول بأن هذا النظام الجديد تبنى مبدأ كفاية الدولة الذاتية والإعتماد على النفس، ضمانا لإستقلال مصر السياسي فضلا عن قوتها الدولية، غير أن هذا أدى من الناحية الأخرى إلى نظام الإحتكار، احتكار الدولة للإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة الخارجية، بحيث أصبح محمد علي هو الزارع والتاجر الوحيد في هيكل هو أقرب ما يكون إلى رأسمالية دولية.[٧]

---

٤ شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، الجزء الثالث، جمال حمدان، دار الهلال،١٩٨١، صـ ١٥

٥ المصدر السابق، صـ ١٦

٦ المصدر السابق، صـ ٢٦

٧ المصدر السابق، صـ ١٤

١-١-٣-١ تأثير توجهات فترة حكم محمد علي على الجوانب الإقتصادية للقرية المصرية:

بالرغم من هذه الزيادة في المساحات المزروعة واجهت الأرض الزراعية بعض المشاكل التي تسببت في تذبذبها وتناقص مساحتها مثل مشكلة الصرف والتي معها تأثرت خصوبة الأرض وإنتاجية الفدان.

وعموما بينما شهدت الفترة ما بين حكم محمد علي ومرحلة الإستعمار استمرارا لعملية تنمية الموارد الإنتاجية، إلا أنه كانت هناك ظاهرتان بارزتان اتسمت بهما توجهات هذه الفترة:[٨]

الأولى: كان هناك تفاوت صارخ في الملكية الخاصة، ففي مطلع ١٨٤٤ كان حوالي ٤٤% من الرقعة الزراعية مملوكة لأفراد لا يحترفون الزراعة، وفي عام ١٨٩٦ كانت نسبة من يملكون أقل من خمسة أفدنة تصل إلى ٨٨% ومع ذلك كانوا لا يسيطرون على أكثر من ٢٠% من إجمالي المساحة المزروعة.

الثانية: إن الحكم الإستعماري حارب النمو الصناعي المحلي.

ومن العرض السابق لهذه الفترة يمكننا استخلاص ما يلي:

١- الإعتماد على القطاع الزراعي بشكل كبير في إقتصاد مصر بشكل عام ودخوله كعنصر أساسي في باقي القطاعات الإقتصادية كالصناعة والتجارة، مما يؤكد على أن كون مصر بلدا ومجتمعا زراعيا هو نقطة قوة وتفوق بمقياس العصر ولا يمكن أن يعد نقطة ضعف.

٢- اتباع أسلوب ما يقرب إلى التنمية الشاملة في هذه الفترة فقد اعتمد محمد علي على النشاط الزراعي (والذي يملك جميع أدواته) في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية، ومن هذه النقطة نستطيع أن نؤكد على أنه يمكن تطبيق التنمية الشاملة بقطاع واحد نملك كل مقوماته فيساهم في تنمية باقي القطاعات.

٣- الوصول بالإنتاج الزراعي لمعدل نمو يوازي معدل نمو سكان الريف وهذا يعكس الإهتمام بالأرض الزراعية والتوسعات الأفقية والرأسية لها وهذا يؤكد على أن الإهتمام بالأرض الزراعية يحد من الجور عليها أو الإعتداء عليها.

٤- التوسع في الإنتاج الزراعي والإهتمام بالأرض الزراعية كان بصورة أفضل في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة حيث قدرة الملاك على صيانتها وتوفير كل احتياجاتها (الملكيات الكبيرة أفضل للتنمية).

---

٨ الدولة والتنمية الزراعية في مصر، سيمون كوماندر، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، صـ٢٠

١-١-٤ تطور توجهات التنمية من الخمسينات وحتى الآن وأثرها على القطاع الزراعي

رصد بعض العلماء تطور الإقتصاد المصري من خلال تقسيمه إلى عقود وفترات لدراسة تأثير توجهات التنمية لكل فترة على حدة ورصد إيجابيات وسلبيات هذه التوجهات لكل فترة، فقد بدأوا بفترة الخمسينات وتغييرات ثورة يوليو ثم فترة الستينات والتحيز للقطاع الصناعي، ثم فترة السبعينات والإنفتاح الإقتصادي وأخيرا المرحلة الجديدة والتي تبدأ منذ أواخر الثمانينات وحتى الآن، وسوف نعرض فيما يلي توجهات التنمية الزراعية وسياسات تنمية الريف في هذه الفترات لرصد الأسباب المباشرة لمشاكل الإقتصاد الزراعي والريف المصري.

١-١-٤-١ فترة الخمسينات وتغييرات ثورة يوليو

خلال الفترة من أوائل الخمسينات وحتى مطلع الستينات بدأت مرحلة جديدة حيث كان الإستقلال الإقتصادي هو هدف ثورة يوليو مثلما حققت الإستقلال السياسي، وقد رأت قيادات الثورة أنه للوصول لهذا الإستقلال الإقتصادي لابد من تحقيق الأمن الغذائي والكفاية الذاتية ثم الأمن الصناعي ودرجة التصنيع[٩]، لذلك فقد اتبعت مثلا استراتيجية (الإحلال محل الوردات في ظل حماية جمركية) وهذه الإسترتيجية لعبت دورا هاما في تصنيع الدول النامية بعد تحررها من سلطة الإستعمار، حيث اتجهت معظم الدول النامية إلى انتهاج سياسة تستهدف تقليل اعتمادها على السلع الصناعية المستوردة وذلك بإنتاجها محليا.[١٠]

أما فيما يخص القطاع الزراعي فقد بدأت الدولة المصرية تتدخل بشكل متزايد في القطاع الزارعي، فقد عممت التعاونيات الزراعية في الريف، واتجهت إلى تأميم تجارة القطن، وتعميم نظام التسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية، حيث تحكمت بقرارت الإنتاج وتركيب المحصول وقرارت تسعير المنتج، ونظام الحوافز وما استتبعها من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج، وحصص التوريد الإجباري التي كان على الزراعيين توريدها عند مستويات سعرية منخفضة عن واقعها أي أن السلطة تحكمت بكل مراحل الإنتاج الزراعي : إنتاجا وتسويقا وتوزيعا وتصنيعا واستهلاكا وتصديرا.[١١]

١-١-٤-١-١ سياسات التنمية الريفية في هذه الفترة:

أما عن سياسات تنمية الريف، ففي عام ١٩٥٣ أنشئ المجلس الدائم للخدمات العامة وقد قام المجلس ببحث الخدمات القائمة وانتهى إلى توجيه خطة لتعميم الخدمات بالريف وتنسيقها وكانت من هذه

---

٩ شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، الجزء الثالث، جمال حمدان، دار الهلال،١٩٨١، صـ ٤٣
١٠ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ٥٣
١١ السياسات الزراعية في البلدان العربية، منى رحمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، صـ ٣٣

التوصيات إنشاء الوحدات المجمعة، وبالفعل في أواخر الخمسينات أنشئت أول وحدة مجمعة في إحدى قرى الجيزة وتتابع بناء الوحدات وبلغت ما بين ٣٢٠ وحدة مجمعة وكانت كل وحدة تخدم حوالي ١٥ ألف نسمة وتشمل الخدمات التعليمية والصحية والزراعية وأن يكون لها مجلس إدارة من الموظفين وقادة المجتمع، كما ينشئ في كل قرية داخلة في نطاق الوحدة هيئة محلية تكون خطوة نحو الحكم المحلي. وعلى ضوء هذه التوصيات وضع مشروع الوحدات المجمعة ليؤدي للريف مختلف الخدمات بطريقة منسقة متكاملة. ولكن توقف تنفيذ المشروع ولم يستكمل بعد ذلك.[١٢]

من ناحية أخرى رأت وزارة الإسكان والمرافق ضرورة إعداد خطة طويلة المدى تتسم بالواقعية لإعادة تعمير القرية المصرية ، ولما اتضح للوزارة عجز مواردها أمام متطلبات تنفيذ المشروع قررت الإبقاء على القرية مع تحسين أوضاعها من خلال تحسين الكتلة العمرانية وردم البرك وإصلاح المساكن والإهتمام بالنظافة وتمهيد الطرق.

١-١-٤-١-٢ تقييم سياسات التنمية فترة الخمسينات على قطاع الزراعة والريف المصري

كانت لهذه السياسات آثارا على القطاع الزراعي نبينها فيما يلي:

١- انعكس تحكم الدولة في زراعة بعض المحاصيل على إقبال المزارعين على زراعتها أو على درجة العناية بها، فكان من الطبيعي أن يتحمل القطن العبء الأكبر يليه الأرز والقمح والمحاصيل المتحكم في مساحتها أو في تسويقها بدرجة أقل فيما استفادت المحاصيل غير المتحكم بها مثل الخضار والفاكهة.[١٣]

٢- إذا راقبنا تطور الإنتاج والمساحات المزروعة نرى أن سبب التدني في الإنتاج هو التراجع في المساحات المزروعة، وهذا دليل على أن السياسة الزراعية اتبعت بعد ثورة يوليو لم تكن تنجح بالتشجيع على الإستثمار الزراعي.[١٣]

٣- أدت سياسة تسعير السلع ليس فقط إلى ترسيخ الإلتزام بتوفير السلع والطاقة المدعمة ولكنها أدت أيضا إلى تحول الموارد من إنتاج السلع التي يمكن تداولها تجاريا إلى خدمات.

٤- أدت أيضا سياسات التنمية في هذه الفترة إلى تزايد الإلتزام بتوفير فرص التوظف بصرف النظر عن الإحتياجات الإنتاجية للإقتصاد.[١٤]

٥- يمكننا ملاحظة القصور في سياسات التنمية الريفية من خلال عدم الدراسة الجيدة وقصر النظر للخطة أو المشروع المستهدف تنفيذه حيث يتضح بعد البدء في التنفيذ قصور الميزانية أو صعوبة

---

١٢ دور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى الريفية، شريف العدوي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٣

١٣ السياسات الزراعية في البلدان العربية، منى رحمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، صـ ٣٣

١٤ الدولة والتنمية الزراعية في مصر، سيمون كوماندر، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، صـ٣٣٧

التنفيذ، هذا بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الإدارات المختلفة المسئولة عن الجوانب المختلفة للخطة المستهدفة.

١-١-٤-٢ فترة الستينات والتحيز للقطاع الصناعي:

كثير من الدراسات أكدت أن الدولة في هذه الفترة كانت تطبق فكرة أن الطريق الفعال لتحقيق التنمية لا يتحقق إلا بالتدخل المباشر للدولة في كل مجالات الحياة الإقتصادية فأحل القطاع العام محل القطاع الخاص والتخطيط المركزي محل المبادرة الفردية، ومن ثم فقد قامت استراتيجية التنمية في تلك المرحلة على أساس نموذج يمكن أن يوصف بأنه النموذج الإشتراكي.[١٥]

وحسب ما ورد في دراسات اللنظم السياسية والإقتصادية في مصر يمكننا تقسيم توجهات التنمية في فترة الستينات إلى قسمين:

الأول: من بداية الستينات وحتى منتصفها (قبل حرب ١٩٦٧):

يطلق على الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٧ فترة الإشتراكية العربية، وقد قامت فيها الدولة بحركة تأميم لكبرى البنوك والمراكز الصناعية وأيضا تأميم التجارة الخارجية.

أما عن قطاع زراعة، فقد كانت الدولة تعتمد على محصول القطن في زيادة حجم الإدخار الداخلي وقد ترتب على ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة للزراعة والأعباء الضريبة المتزايدة التي يحمّل بها القطاع الزراعي أن كانت الزيادة المتوقعة في الصادرات ضئيلة فأدت إلى اتباع سياسات اللجوء للإقتراض من الخارج بصورة متزايدة، ، فأصبح تمويل الانفاق بالخطة يشكل مشكلات كبرى خلال عامي ١٩٦٤/١٩٦٥ .[١٦]

الثاني: بداية الحرب عام ١٩٦٧ :

صحب مع بداية الحرب توجيه الموارد نحو القطاعات غير الانتاجية بالاقتصاد (القطاع العسكري) وقد أدى ذلك إلى ركود الاقتصاد المصري، ومصادرة رأس المال الخاص أو هروبه إلى الخارج وما صاحب هذا من ضعف فرصة اللجوء إلى أسواق المال العالمية، وعرفت الفترة ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ بفترة الانكماش الإقتصادي الحاد.[١٦]

---

١٥ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ١٦٤

١-١-٤-٢-١ سياسات التنمية الريفية في هذه الفترة:[١٦]

مع بداية الستينات شهد الريف المصري جهدا حكوميا إصلاحيا، ولكي يكون ذلك التوجه الإصلاحي دعما للثقة لدى الفلاح على تقديم العون في تحسين حالته الإجتماعية والإقتصادية والبيئية فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون الإدارة المحلية (نظام الحكم المحلي)، وقد قُسم الريف بموجب هذا القانون إلى مجالس قروية تختص بأداء كافة الخدمات كما يقوم المجلس القروي بإدارة الوحدة المجمعة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا القانون في النقاط التالية:

١- عدالة توزيع الخدمات والبرامج والمشروعات.

٢- التخفيف عن السلطات المركزية.

٣- تحقيق التفاعل والتكامل بين الجهود الشعبية والحكومية.

هذا بالإضافة إلى تجربة قرى الجهود الذاتية المعانة عام ١٩٦٥ والتي كانت تتم في إطار التعاون المشترك بين سكان الريف بكل قرية على حدة، ولكنها واجهت العديد من المشكلات من أهمها قصور الإمكانيات المتاحة للإشراف على المشروعات وعدم وجود دراسة شاملة للريف المصري تبين أوضاعه الإجتماعية والإقتصادية.

وبشكل عام يمكننا إلقاء الضوء على تأثير سياسات التنمية على قطاع الزراعة والريف المصري في فترة الستينات فيما يلي :

١-١-٤-٢-١ ظهور الفجوة الغذائية وتراجع صادرات السلع الزراعية الأساسية:

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية التي طبقت في مصر منذ عقد الستينات كانت تنطوي على تحيز للقطاع الصناعي، فقد كانت تقوم على أساس التضحية بالقطاع الزراعي في سبيل التصنيع، ويتضح ذلك من تسعير الحاصلات الزراعية التي كانت تحددها الدولة والتي أحيانا كانت لا تزيد عن نصف السعر في الاسواق العالمية هذا بالإضافة إلى الضريبة الضمنية على الانتاج التي كانت تصل في بعض الحالات إلى أكثر من ٥٠% ، وذلك على عكس ما كان يحدث في تسعير السلع الصناعية فقد كانت تزيد كثيرا عن مستوى أسعارها العالمية كما أنها أيضا تتمتع بحماية جمركية بالغة الإرتفاع. وهذه هي الآلية التي استخدمتها الدولة لإستنزاف الفائض في القطاع الزراعي وتحويله إلى القطاع الصناعي. وقد أدى هذا التباين بين القطاعين إلى إضعاف بل تقويض الحافز لدى المنتج الزراعي وانعكس ذلك في ظهور الفجوة الزراعية ثم تفاقمها سنة بعد اخرى[١٧].

---

١٦ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عام، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٤

١٧ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ٦٥

ففي أواخر الستينات كانت نسبة الدخل الزراعي من الدخل القومي حوالي ٤٢% مقابل ٥٨% للدخل الصناعي كما يوضح الجدول التالي:

جدول (١-١) تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة من الدخل القومي (بالمليون جنيه)

الفترة	الزراعة	النسبة	الصناعة	النسبة	الإجمالي
٥٩-٦٠	٤٠٥	%٦١,٣	٢٥٦	%٣٨,٧	٦٦١
٦٤-٦٥	٥٨٢	%٥٧,٣	٤٣٣	%٤٢,٧	١٠١٥
٦٩-٧٠	٦٨٨	%٤٢,٢	٩٤٢	%٥٧,٨	١٦٣٠

المصدر: شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، الجزء الثالث، جمال حمدان، صـ ٨٠

وقد أدى استخدام الأسعار الموجهة على نطاق واسع وتحديد المساحات المخصصة لزراعة بعض المحاصيل ليس فقط إلى حدوث اختلال حاد في الأسعار المحلية بل ساعدت على ظهور سوء تخصيص الأراضي أيضا.

١-١-٤-٢-٣ البطالة المقنعة في الريف المصري:[١٨]

كان التوظف في القطاع الحكومي من أحد الملامح الرئيسية لسوق العمالة الزراعية، فقد كان لظهور فرص عمالة خارج نطاق الزراعة أثرا واضحا على المعروض من العمالة لقطاع الزراعة وعلى سعر هذه العمالة. فعلى الرغم من أن هذا ارتبط بالعمل أيضا في الزراعة كحرفة ثانوية، إلا أنه كان هناك بعض الإنكماش في المعروض من العمال في سوق العمالة الزراعية.

١-١-٤-٣ الفترة من ١٩٧٠ وحتى نهاية الثمانينات (الإنفتاح الإقتصادي)

استهدفت السياسة الجديدة التحرر من أهم قيدين يكبلان الاقتصاد وهما انخفاض مستوى الإنتاجية خاصة في القطاع العام، وتدهور ميزان المدفوعات وذلك عن طريق السماح بتدفق رأس المال المقدم بشروط ميسرة وإزالة بعض الحواجز التجارية وتخفيض الضرائب التي يتحملها القطاع الزراعي وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية والتجارية.[١٩]

وعن سياسات تنمية القطاع الزراعي في هذه الفترة فنلخصها فيما يلي:[٢٠]

١- أمكن – إلى حد ما – تعويض الضرائب الضمنية التي يخضع لها قطاع الزراعة من خلال التوريد الاجباري للمحاصيل والتسعير الجبري منذ منتصف السبعينات وذلك بزيادة الدعم الموجه

١٨ الدولة والتنمية الزراعية في مصر، سيمون كوماندر، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، صـ ٢٠٥
١٩ المرجع السابق صـ ٢٨
٢٠ المصدر السابق، صـ ٥١

للأسمدة ومبيدات الآفات التي يتم توزيعها فقط من خلال الجمعيات التعاونية بالقرية، كما زاد دعم مدخلات الإنتاج زيادة سريعة، وإلى جانب ذلك استفاد المنتجون الزراعيون من الدعم الكبير لأسعار الفائدة على القروض التي يحصلون عليها.

٢- تم فرض سياسة التسعير الجبري على بعض المحاصيل مثل القطن والأرز وفرض نظام للتسويق (توريد حصة معينة للحكومة بتلك الأسعار).

٣- بعد عودة سيناء في أواخر السبعينات أضافت الثورة البترولية بندا أساسيا في الدخل القومي وساعد ذلك على تصدير العمالة والقوة البشرية والتي كانت تشمل أكثر الفلاحين والمزارعين.

بشكل عام ومنذ عام ١٩٧٣ كان نصيب إسهام القطاعات الإقتصادية في الدخل القومي متفاوتا وكان قطاع الزراعة على الأخص ضعيفا، وعلى الرغم من ذلك كان معدل نمو النشاط الاقتصادي يفوق كثيرا المعدلات التي تحققت في خلال العقدين التاليين لثورة يوليو.

١-١-٤-٣-١ توجهات التنمية الريفية:[٢١]

قامت الدولة بتنفيذ مشروع النهوض بالقرية المصرية، وقد أعدت الوزارات المعنية الدراسات وتقدمت بها عام ١٩٧٢ وأبرزت فيها أن هدفها الرئيسي هو إعادة بناء المجتمع الريفي ويكون ذلك من خلال:

١- توسيع قاعدة إنشاء الوحدات المجمعة لما أسهمت به في تطور القرية.

٢- مواجهة مشكلة المسكن غير الصحي.

٣- يتم إعادة البناء على ضوء التطور المنتظر للحياة بالريف.

وكعامل مساعد في تنفيذ المشروع صدر القرار الجمهوري بإنشاء (جهاز بناء وتنمية القرية) عام ١٩٧٣ والذي كان من أهم مسؤلياته : تنفيذ السياسة العامة والبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع.

وفيما يلي نعرض تأثير سياسات التنمية المتبعة في عصر الإنفتاح الإقتصادي على القطاع الزراعي في مصر:

---

٢١ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عام، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٤

١-١-٤-٣-٢ تأثير سياسات التسعير الجبري

أدت سياسات التسعير الجبري إلى تهرب الفلاح من زراعة المحاصيل المسعرة (والتي تمثل المحاصيل الغذائية الأساسية) فرغم أن الحكومة رفعت أسعار تلك المحاصيل فإنها تعد بخسة في نظر الفلاح وغير مجزية، ومن ناحية أخرى فقد جاءت سياسة الإنفتاح والإستهلاك لتفتح أمام الزراعة باب الهرب من تلك المحاصيل الحكومية إلى محاصيل السوق الحرة. وحيث أن عناصر الإنتاج الحيواني والبستاني بالذات كانت هي طلب الإنفتاحيين والإستهلاكيين فقد اتجه الفلاحون إلى زراعة محاصيل العلف والزراعة البستانية وقد أبعد ذلك الزراعة المصرية عن زراعة السوق النقدية وارتد بها إلى زراعة الكفاف المعاشية.[٢٢]

١-١-٤-٣-٣ تأثير هجرة العمالة على الأرض الزراعية:

أحدثت الثورة البترولية ثورة في الإقتصاد القومي مما ساعد على إجتذاب ملايين القوة العاملة ومعظمها من الريف المصري للعمل بها مع الإشارة إلى ما أحدثته وتحدثه هجرة العمالة المصرية في البنية الإجتماعية والإقتصادية في الريف المصري وبالأخص ظاهرة نقص الأيدي العاملة الزراعية في معظم أنحاء الريف المصري وبالتالي ارتفاع أجرها والعزوف النسبي عن العمل بالنشاط الفلاحي المباشر وازدياد الطموح الإستهلاكي، وقد ساعد ذلك على إهمال الأرض الزراعية.[٢٣]

١-١-٤-٣-٤ الإعتداء على الأرض الزراعية

إن مشكلة التعدي على الأرض الزراعية من أهم المشاكل التي تواجه الريف المصري لما لها تأثير مباشر على سد الإستهلاك الغذائي، فالأرض الزراعية هي العامل الأساسي في الإنتاج الغذائي في مصر. وقد ظهرت هذه المشكلة من تشابك عوامل كثيرة لعل أهمها الصراع بين ارتباط الريفي بأرضه (طابع موجود فيه) وسد احتياجاته الإقتصادية، فبعد سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتغير مستوى المعيشة والمستوى الإستهلاكي للعمالة الريفية المهاجرة إلى بلاد النفط، فقد بدأت تعود إلى أراضيها لتتعدى عليها بإحدى طريقتين إما البيع أو البناء، وفي الحالتين يعود على المالك أو الحائز للأرض نفع يفوق كثيرا ما يعود عليه من الإستمرار في الإستغلال الزراعي لها خصوصا بعد سياسة التسعير الجبري للمحاصيل الزراعية.

كما لا ننسى أيضا أن الزيادة السكانية وزيادة معدل المواليد كان أحد أسباب التعدي على الأراضي الزراعية، فبعد حرب ١٩٧٣ نتيجة انحباس شبابها في ظروف الحرب وما ترتب على تسريحهم بعد

---

٢٢ شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، الجزء الثالث، جمال حمدان، دار الهلال،١٩٨١، صـ ٢١٢
٢٣ البناء الطبقي في الريف المصري، محمد علي سلامة، دار الوفاء للنشر، ٢٠٠٠، صـ ٢٣٧

الحرب من ارتفاع معدلات تكوين الأسر التي كان مؤداه التعدي على الأرض الزراعية بالبناء لسد حاجة السكن. والجدول التالي يوضح تأثير التعدي على مساحات الأرض الزراعية خلال الأعوام من (٧٦-٩٠).

جدول (١-٢) تطور إجمالي الرقعة الزراعية* ودرجات الأراضي خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٠

درجة الأراضي	١٩٧٦-١٩٨٠		١٩٨١-١٩٨٥		١٩٨٦-١٩٩٠	
	الرقعة الزراعية	النسبة	الرقعة الزراعية	النسبة	الرقعة الزراعية	النسبة
الأولى	٢,١٠٤	٣٨,٣	٣,١٦١	٥٢,٨	٠,٧٩١	١٢,٥
الثانية	٢,١٣٩	٣٩	٢,١٠٧	٣٥,٢	٢,٩٥٩	٤٦,٧
الثالثة	٠,٩١٣	١٦,٦	٠,٤٨٧	٨,١	١,٨٢٧	٢٨,٩
الرابعة	٠,٢٣٣	٤,٣	٠,١٨٠	٣,٠	٠,٥٤٨	٨,٧
الخامسة	٠,٠٩٨	١,٨	٠,٠٥٦	٠,٩	٠,٢٠٧	٣,٣
الإجمالي	٥,٤٨٨	١٠٠,٠	٥,٩٩٢	١٠٠,٠	٦,٣٣٤	١٠٠,٠

المصدر: الزراعة والغذاء في مصر، محمود منصور،صـ ١٦

* الرقعة الزراعية بالمليون فدان

ومن الجدول السابق يمكننا استنتاج ما يلي:

١- إنخفاض نسبة الأراضي من الدرجة الأولى من ٣٨,٣% من إجمالي الرقعة الزراعية عام ١٩٧٦ إلى ١٢% عام ١٩٩٠ مما يدل على أن معظم التعدي على الأراضي الزراعية كانت على الأراضي من الدرجة الأولى.

٢- معظم الزيادات في مساحات الأراضي الزراعية من الدرجة الخامسة وهذه يدل على أن معظم الأراضي التي يتم استصلاحها من الدرجة الخامسة بمعنى أن الأرض التي نفقدها من الدرجة الأولى (ذات انتاجية عالية) لا نستطيع إستعادتها مرة أخرة.

وبوجه عام يمكننا تلخيص الدوافع المؤدية للنمو على الأرض الزراعية في النقاط التالية: [٢٤]

١- انخفاض الأهمية النسبية للأرض الزراعية كمصدر دخل للفلاح، فالتحول عن نظام الإيجارات إلى المزارعة وارتفاع الإيجارات أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وهو ما يمثل سبعة أمثال ما كانوا يدفعونه من قبل ولذلك لجأ الفلاح إلى تكثيف استغلال الأراضي، فانعكس على جودة الأراضي الزراعية، وبالتالي على انخفاض أهميتها كإحتياج معيشي له ولأسرته.

٢٤ اختلاف طبيعة النمو العمراني بالقرى المصرية كموجه لنوعية التدخل التخطيطي، ابتهال عبد المعطي، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري،المجلد الثاني، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٩٨١

٢- صغر حيازات الأراضي الزراعية للفلاح، حيث تمثل الفئة الدنيا من الحائزين (أقل من خمسة أفدنة) ٩٦% من إجمالي عدد الحائزين الزراعيين في مصر. أدى هذا النمط من الحيازات إلى تزايد كثافة العمالة الزراعية على الفدان الأمر الذي دعى إلى البحث عن مهن أخرى بالأجر في قطاعات العمل غير الزراعية لإستيعاب فائض العمالة الزراعية.

٣- زيادة الإستثمارات الصغيرة في الريف مع الهجرة المرتدة والذي أدى إلى تزايد المنشآت الحرفية والصناعية القائمة على النشاط الزراعي.

٤- تقلص دور الأسرة الممتدة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية لسكان الريف والذي أثر على سرعة الإمتداد الأفقي للتجمعات الريفية، كما سهل عمليات انتقال السكان إلى أماكن أخرى وخاصة الفئات المتحولة من السكان إلى أنماط إسكان رأسية والذي يضم العناصر الحضرية وهو ما يمكن أن يتواجد في نمط عمراني جديد.

١-١-٤-٤ الفترة منذ أواخر الثمانينات وحتى الآن:

بدأت هذه الفترة منذ توقيع الإتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولي في أوائل صيف ١٩٩١.[٢٥] وتتمثل أهداف برنامج تنمية الإقتصاد المصري على النمو بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني وتسمح بتوفير فرص خارجية مع إنتشار فرص التنمية بين كل طبقات المجتمع بما يكفل الحد الأدنى من العدالة الإجتماعية. وبذلك فهو يتحول من نظام يعتمد بصفة أساسية على القطاع العام والتخطيط المركزي والقرارات البيروقراطية إلى آخر يلعب فيه القطاع الخاص والمبادرة الفردية وقوى السوق دورا قياديا.

وكما عرضنا سابقا فقد تأثر القطاع الزراعي تأثرا سلبيا إيزاء استراتيجية التخطيط المركزي والإعتماد الكلي على القطاع العام، وفي هذه المرحلة تم اتباع سياسة مختلفة تقوم على ما يلي:[٢٦]

١- إلغاء حصص التوريد الإجباري التي كانت قائمة على أكثر من ١٢ محصول.

٢- رفع أسعار المحاصيل الزراعية استرشادا بالأسعار المحلية ومثيلتها العالمية لتقليل الفجوة بين الأسعار النقدية والإقتصادية.

٣- السماح للقطاع الخاص باستيراد السلع ومستلزمات الإنتاج بعد أن ظلت عملية استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي طيلة الثمانينات يحتكرها القطاع العام، حيث كانت مشكلة النقص فيها إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها قطاع الزراعة المصرية.

٤- التوسع في منح القروض للمزارعين لمختلف الأغراض.

---

٢٥ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ٤٣

٢٦ السياسات الزراعية في البلدان العربية، منى رحمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، صـ ٤٣

٥- إلغاء التسعير الإجباري للعديد من السلع المستهلكة والإبقاء على أسعار المحاصيل على قيمتها في السوق الحرة مع السماح للقطاع الخاص باستيراد بعض السلع الغذائية.

بعبارة أخرى فقد بدأت الدولة في التزام الحياد بين القطاعات المختلفة.

١-١-٤-٤-١ توجهات التنمية الريفية:[٢٧]

تأتي سياسة التنمية الريفية في بداية فترة الثمانينات في إطار السعي إلى مواجهة جملة من التحديات التي واجهتها مصر وبالتحديد من منتصف الثمانينات وحتى السنوات الأولى من التسعينات أهمها الحالة الأمنية والإقتصادية غير المستقرة، فانتبهت الدولة إلى أن هناك علاقة قوية بين هوية وموطن المتطرفين من ناحية وتدهور أوضاعهم المعيشية العامة من ناحية أخرى، فأعلنت الدولة عن برنامج لتنمية العشوائيات ثم أعلنت برنامج تنمية الريف المصري ١٩٩٥ والذي تم الإتفاق على تسميته : البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، وتقرر أن يكون جهاز بناء وتنمية القرية المصرية هو الجهة الفنية المشرفة على تنفيذ المشروع.

وتعتمد فلسفة برنامج شروق على المشاركة الشعبية مع الجهات الحكومية في التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة. وقد اعترض البرنامج بعض المعوقات نذكر منها:

١- مشكلة التنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية وكذلك بين وحدات وأطراف عملية التنفيذ في الواقع الريفي.

٢- بينما يتضمن مشروع شروق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتنمية الموارد البشرية إلا أنه لم يتم بلورتها تفصيليا في إطار عملية توسيع نطاق المشاركة المحلية ولا مركزية المسئولية وصنع القرار.

وفيما يلي بعض تأثيرات سياسات التنمية في هذه الفترة على الريف والقرية المصرية.

١-١-٤-٤-٢ الإندماج بين القرية والمدينة[٢٨]

لقد سببت سياسات التنمية التي اتبعت خلال الخمسين عاما الماضية (المتمثلة في تعبئة جزء من الفائض الزراعي خارج القرية من ناحية والذي كان سببا في ارتفاع معدل التضخم الريفي مقارنة بمعدل التضخم الحضري والذي يفسر الضغوط القائمة على مستوى المعيشة بالريف وكذلك التدني النسبي في مستوى خدمات القرية، ومن ناحية أخرى المركزية الشديدة التي كانت تتبعها الدولة والتي جعلت من المدينة مركزا للحدث ومحور الفعالية) إلى زيادة تيار الهجرة الريفية إلى الحضر بحثا عن فرص العمل

٢٧ ماذا جرى في الريف المصري، مصطفى كامل السيد، مركز قضايا التنمية، ٢٠٠١، صـ ١٤١
٢٨ اقتصاديات الزراعة والتنمية الريفية، رفعت لقوشة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣، صـ١٩٥

في السوق الحضري، والذي أثر بدوره إلى ظهور المناطق (الحضرية-الريفية) والتي تحمل خصائص مهجنة من موروثات كل من السلوك الريفي والسلوك الحضري ومن ثم فهي تنمو في إطار عشوائي ليس له ملامح محددة.

وحيث أن الحضر كان يعاني من المعوقات التي تعترض أنشطته الإقتصادية (خاصة النشاط الصناعي)، فقد كانت الضرورة تقتضي وقف هذا التيار من الهجرة الريفية ولكن الأمر يتعذر بدون رفع معدلات النمو في القرية وتطوير مستويات الأداء فيها.

وقد قامت الأجهزة المسئولة بعد تطبيق سياسات التنمية الريفية المتكاملة بمد القرى بمشروعات البنية الأساسية من مياه وطرق واتصالات.. بالإضافة إلى توفير جميع الخدمات بجميع مستوياتها في القرى. ولكننا نجد أن إمداد القرى بكل هذه الخدمات دون النظر إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية للقرى قد أدى في النهاية إلى رفع معدلات الإستهلاك الريفي للخدمات وزيادة مطردة في الإستهلاك الإجتماعي في القرية المصرية، وأنها أيضا لم تقضي على تيار الهجرة الريفية.

١-١-٤-٤-٣ التوسعات الأفقية والرأسية للأراضي الزراعية

أولا: التوسعات الأفقية:[٢٩]

منذ أواخر الثمانينات تزايدت معدلات مساحة الأرض الزراعية، فقد اتبعت الدولة سياسة التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال القطاع الخاص (افرادا وشركات) وبالتالي فقد زادت المساحة الزراعية بمعدلات مرتفعة كما هو موضح بالجدول التالي.

٢٩ الزراعة والغذاء في مصر، محمود منصور وآخرون، دار الشروق، ٢٠٠١، صـ ٢٥

جدول (١-٣) الموارد الأرضية القابلة للإستصلاح في مصر

المنطقة	المساحة بالفدان	النسبة
سيناء	٤١٣,٣٠٠	٤,٥١
شرق الدلتا	٦٤٧,٧٠٠	٧,٠٧
وسط الدلتا	١٠٨,٨٣٠	١,١٩
غرب الدلتا	١,٠٥٢,٩٠٠	١١,٤٩
مصر الوسطى	٩٩١,٥٠٠	١٠,٨٢
مصر العليا	٩٤٧,٩٠٠	١٠,٣٥
بحيرة ناصر	٥٠,٠٠٠	٠,٥٥
الصحراء الغربية	٩٤٨,٨٠٠	١٠,٣٦
حلايب وشلاتين	٦٠٠,٠٠٠	٦,٥٥
جنوب الوادي (توشكى)	٣,٤٠٠,٠٠٠	٣٧,١١
المجموع	٩,١٦٠,٩٣٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – استرتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧، صـ ٦

إلا أنه تبعا لمفهوم الإدارة المزرعية تعتبر المساحة مقياسا غير ملائم للمقارنة بين الأراضي المختلفة، والمقارنة الأصح تتم على أساس السعة الإنتاجية لهذه الأراضي وهنا تظهر أهمية التعرف على الحقائق التالية:

١- حوالي ٣٠% من الأراضي المستصلحة لم يدخل فعلا في العملية الإنتاجية، كما أن نصف الأرض المستصلحة فقط هي القادرة على إعطاء إنتاج فعلي يخضع لمعايير التقييم الإقتصادي.

٢- الأراضي المستصلحة التي وصلت إلى مرحلة الإنتاجية الحدية لا تزيد عن نصف مليون فدان على أحسن تقدير.

٣- قدرت مساهمة الأراضي الجديدة في صافي الدخل الزراعي عام ١٩٩٥ بنحو ١٢% من إجمالي صافي الدخل الزراعي.

ثانيا: التوسع الرأسي[٣٠]

اتجهت الدولة نحو التكثيف الزراعي ورفع انتاجية الأرض الزراعية وذلك لزيادة الإستفادة من الرقعة الزراعية المحدودة وكان ذلك عن طريق برامج لرفع الإنتاجية وانتاج سلالات عالية الإنتاجية بالإضافة إلى تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي.

ولكنه ثبت مؤخرا أن هناك تغييرا في الصفات الطبيعية والكيماوية للأراضي نتيجة زيادة الإعتماد على المخصبات الكيماوية دون الطبيعية مع زيادة درجة التكثيف الزراعي، هذا بالإضافة إلى تدهور الجدارة الإنتاجية لحوالي ٦٢% من أراضي الدرجة الأولى وتحولها إلى أراضي ذات كفاءة إنتاجية أقل.

وفي النهاية نستطيع أن نقول أن التدهور في التوسع الرأسي (المتمثل في حصيلة إنتاج الأراضي الزراعية) يسير بمعدل يفوق الزيادة في التوسع الأفقي (المتمثل في زيادة المساحة المزروعة) وهو ما ينطوي على محصلة سالبة للإستثمارات الزراعية الموجهة للموارد الأرضية الزراعية.

١-١-٥ دور التشريع وأثره على القطاع الزراعي

ثبت أن للتشريع دور كبير وهام في التأثير على قطاع الزراعة والأراضي الزراعية لما له من قدرة على التحكم وضبط العلاقات بين جميع عناصر منظومة قطاع الزراعة من أراضي زراعية ومزارعين ومالكي الأراضي ومستأجيرها....، وقد صدرت قوانين عديدة لتنظيم العلاقات بين هذه العناصر، وسنتناول في هذا الجزء بالدراسة والتحليل أهم ثلاثة قوانين أثرت بشكل مباشر في قطاع الزراعة وهم (قانون الإصلاح الزراعي – قانون الإيجارات – قانون منع الإعتداء على الأرض الزراعية) بالإضافة إلى قانون الحاكم العسكري بتجريم التعدي على الأرض الزراعية.

١-١-٥-١ قانون الإصلاح الزراعي (١٧٨ لعام ١٩٥٢):

صدر قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ بعد قيام ثورة يوليو مباشرة، وذلك تحقيقا لأهم أهداف الثورة وهو القضاء على الإقطاع والإقطاعيين، وقد اشتمل القانون على ستة عناصر رئيسية هي:[٣١]

١- تحديد الملكية:[٣٢] حدد القانون ملكية الأراضي الزراعية بمائتي فدان للفرد وأجاز التصرف في خمسين فدانا أخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعا، وأوجب القانون أن تستولي الحكومة على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات.

---

٣٠ المرجع السابق صـ ١٧
٣١ البناء الطبقي في الريف المصري، محمد على سلامة، دار الوفاء، ٢٠٠٠، ص٢٣٩
٣٢ مادة (١) من القانون

٢- تعويض المستولي على أرضه: [٣٣] أوجب القانون أن يكون الإستيلاء لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض، تؤدى أقساطا على ثلاثين سنة بفائدة ٣% سنويا.

٣- توزيع الأرض المستولى عليها: [٣٤] توزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين قطعا بين فدانين وخمسة أفدنة، بأقساط تماثل تقريبا قدر التعويض وأقساطه.

٤- تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر: [٣٥] حدد القانون أجرة الفدان بما لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليه، كما ألزم القانون ضرورة كتابة عقد الإيجار، كما نص على إلغاء الوساطة في التأجير على أساس أن يكون المستأجر هو زارع الأرض، كما أوجب ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات ضمانا لإستقرار الفلاح.

٥- حقوق العامل الزراعي: حدد القانون الحد الأدنى لأجر العامل وأباح للعمال حرية تكوين النقابات الزراعية.

٦- جمعيات التعاون الزراعي: أوصى القانون بإقامة جمعيات تعاونية زراعية وأن تكون المؤسسة الرئيسية في القرية التي تقوم بتمويل الإنتاج الزراعي، كما تقوم بتسويق المحصولات عن طريق شركات القطاع العام.

وبالرغم من الآثار الإيجابية التي أحدثها قانون الإصلاح الزراعي على المستويين الإقتصادي والإجتماعي إلا أنه تسبب في ظهور بعض السلبيات التي أثرت بشكل ما على القطاع الزراعي ومنها ما يلي:[٣٦]

١- الحيازات أصبحت صغيرة إلى حد لا يسمح بتوفير مستوى المعيشة اللائق للمزارعين الذين نجد أعدادا ضخمة منهم يزرعون أرضا لا يملكونها إما بسبب صغر الأرض المملوكة أو لأنهم لا يملكون أرضا. وبالتالي اعترضت التنمية الزراعية لأنه سبّب:

- هدرا في طاقة المزارعين تمثل في شكل بطالة مقنعة.
- عدم إمكانية حسن استثمار الأرض وارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية نتيجة الفاقد في الرقعة الزراعية لكثرة الحواجز والمراوي والمصارف.
- الأضرار في خصوبة التربة والنبات لعدم اتباع دورة زراعية مناسبة.

٢- العلاقة بين المالك والمستأجر استمرت مستقرة خلال الخمسينات والستينات إلى أن ارتفعت قيمة المحاصيل وقيمة الأراضي بدرجة تفوق القيمة الإيجارية فأحدثت خللا كبيرا بين دخل المستأجر لمساحة من الأرض الزراعية ودخل المالك للمساحة نفسها.

هذا بالإضافة إلى:

---

٣٣ مادة (٥) من القانون
٣٤ مادة (٩) من القانون
٣٥ مادة (٢٢) من القانون
٣٦ السياسات الزراعية في البلدان العربية، منى رحمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، صـ ٣٢

٣- المشاكل الناتجة عن تفتت الارض الزراعية :

هيأ قانون الإصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ الظروف لتأسيس عدد هائل من الملكيات القذمية التي تصل إلى الحد الذي يجعلها غير صالحة للزراعة بل ومؤهلة لأن تباع لكبار الملاك. والجدول التالي يوضح تطور هيكل الملكية الزراعية في الستينات والتي يمكننا من خلاله استنباط المشاكل الناتجة عنه.

جدول (١-٤) تطور هيكل الملكية الزراعية في مصر

السنة	أقل من ٥ فدان			٥ فدان فأكثر (ألف فدان)	١٠ فدان فأكثر (ألف فدان)	٢٠ فدان فأكثر (ألف فدان)	٥٠ فدان فأكثر (ألف فدان)	١٠٠ فدان فأكثر (ألف فدان)	إجمالي المساحة المزروعة (ألف فدان)
	عدد الملاك (ألف فرد)	المساحة (ألف فدان)	متوسط الملكية فدان						
١٩٦١	٢٩١٩	٣١٧٢	١,٠٨٧	٥١٦	٦٤٨	٨١٨	٤٣٠	٥٠٠	٦٠٨٤
١٩٦٤	٢٩٦٥	٣٣٥٣	١,١٣١	٦١٤	٥٢٧	٨١٥	٣٩٢	٤٢١	٣١٢٢
١٩٦٥	٣٠٣٣	٣٦٩٣	١,٢١٨	٦١٤	٥٢٧	٨١٥	٣٩٢	٤٢١	٦٤٦٢
١٩٧٥	٣١٩٠	٢٧٦٩	٠,٨٦٨	٦١٧	٥٨٦	٦٨٢	٥٢٠	٣٩٨	٥٥٧٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – أعداد متفرقة – القاهرة

من الجدول يمكننا استنتاج ما يلي :

أ- إن متوسط الملكية في الشريحة (اقل من ٥ فدان) تزداد تدريجيا في الستينات وبدأت في الانخفاض منذ عام ١٩٧٥.[٣٧]

ب- المساحة المزروعة والتي تقع في مجال الشرائح المتوسطة والكبيرة قد انخفضت في فترة الستينات وقد يعزى ذلك إلى تداول جزء من هذه المساحات بيعا وشراءا لأغراض غير زراعية وبالذات أغراض الإسكان.

٤- مشاكل العمالة الزراعية وعمال التراحيل:

لم يقدم القانون حلا لمشكلة العمالة الزراعية وعمال التراحيل بالرغم من أنه الهدف الرئيسي في عملية الإصلاح من وجهة نظر الدولة، فكل ما قدمه القانون أنه حول بعض عمال الزراعة إلى منتفعين من الإصلاح الزراعي إلا أن ذلك تم في أضيق الحدود ومن ثم فلم يصبح أمام هذه الفئة سوى أن تعمل عمل آخر، وحقيقة أن القانون حدد الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي إلا أن ندرة فرص العمل وعدم الوعي أحال هذا التحديد إلى مسألة قانونية ليس لها تطبيق ومن الغريب أن القانون أباح لهم تأسيس نقابة زراعية إلا أن عدم الدعم من جانب المشرفين أحالها إلى هيكل تنظيمي شكلي يعجز عن تنظيم حياة هذه الفئة أو الدفاع عن مصالحها.[٣٨]

٣٧ اقتصاديات الزراعة والتنمية الريفية، رفعت لقوشة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣، صـ٦٣
٣٨ البناء الطبقي في الريف المصري، محمد على سلامة، دار الوفاء، ٢٠٠٠، ص٢٣١

١-١-٥-٢ قانون الإيجارات (٩٦ لعام ١٩٩٢)[٣٩]

أصدرت الدولة قانون الإيجارات عام ١٩٩٢ حتى يمكن من خلاله السماح بإتاحة حرية أكبر لتداول الأرض الزراعية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تركيز أكبر للأرض ومن ثم إمكانية إدخال وسائل تكنولوجية حديثة تساعد في رفع عائد الأرض إضافة إلى زيادة الرقعة الزراعية من المحاصيل التي تحقق ميزة نسبية في الأسواق الخارجية، وتحقيق ميزة سعرية أفضل في الأسواق الداخلية بديلا عن المحاصيل التقليدية ومن ثم إعادة رسم الخريطة الزراعية في مصر بما يتوائم مع تلك الأفكار.

وقد نصت بنود القانون على ما يلي:

١- أنهى القانون[٤٠] عقود الإيجار الزراعية نقدا أو مزارعة بإنتهاء السنة الزراعية ٩٧/٩٦، وقرر بأنه إذا رغب المؤجر بيع الأراضي المؤجرة قبل إنقضاء المدة المبينة كان للمستأجر أن يختار بين شرائها بالسعر الذي يتفق عليه أو أن يخلي الأرض بعد تقاضيه من المؤجر مقابل التنازل عن المدة المتبقية من العقد(يحسب هذا المقابل بأربعين مثل الضريبة المقررة عن كل سنة زراعية أو أن يستمر مستأجرا للأراضي لحين إنتهاء المدة).

٢- أجاز للطرفين وفي أي وقت يراه الطرفين (خلال المدة من ٩٢ وحتى ٩٧) إنهاء العقد رضاء فيما بينهما مقابل قيام المؤجر بتعويض المستأجر بواقع ٤٠ مثل الضريبة عن كل سنة.

٣- نص القانون[٤١] على أن يكون لمستأجري الأراضي الزراعية الذين تنتهي عقود الإيجار المبرمة معهم وفقا لأحكام هذا القانون الأولوية في تملك الأراضي الصحراوية التي أستصلحتها الدولة طبقا للأسس والتيسيرات وأوجه الرعاية والقواعد المقررة في قانون التملك في الأراضي الصحراوية.

٤- ارتفع القانون بالإيجار إلى ٢٢ مثل الضريبة العقارية السارية بزيادة قدرها ٢١٤% عن ما كانت عليه قبل صدوره، فضلا عن إلتزام المستأجر بأجور الري وما يفرضه القانون من ضرائب على المستأجر بالإضافة إلى باقي الإلتزامات كتطهير الترع والمصارف.

ولكن عجز القانون عن إنهاء المشاكل بين المؤجرين والمستأجرين للأراضي الزراعية بإصداره لهذا القانون، لأنه بذلك قد أطاح بالتضامن الإجتماعي بين هاتين الفئتين وفتح السبل للصراع بينهما.

والدليل على عجز هذا القانون هي مدة تطبيقه القصيرة والتي تمتد من (أكتوبر ١٩٩٧ وحتى النصف الأول من عام ١٩٩٩). وفيما يلي نعرض بعض الآثار السلبية لتطبيق هذا القانون:

---

٣٩ ماذا جرى في الريف المصري، مصطفى كامل السيد، مركز قضايا التنمية، ٢٠٠١، صـ ٢١٠

٤٠ نص المادة ٣٣ مكرر.

٤١ المادة ٥ من القانون.

١- اهتمام المزارعين بعائد ملكية الأرض الزراعية وبالتالي فقد أثر ذلك على اهتمامهم بالعمل في الأرض وزيادة الإنتاج الأمر الذي أدى إلى زيادة عبء العملية الإنتاجية زيادة كبيرة مما رفع من تكلفة الإنتاج على صغار الزراع الذين يزرعون أغلب المساحة الزراعية بما يحد من إمكانية توجيه أي فوائض اقتصادية من دخولهم للإستثمار في الإنتاج الزراعي، وبالتالي أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية.

٢- المستأجر الجديد طبقا لقواعد هذا القانون يعلم أنه من الممكن طرده من الأرض في أي وقت، مما يجعل دافعه الرئيسي الحصول على أكبر عائد ممكن من الأرض ومن ثم لايضع في اهتمامه أو ضمن أولوياته وضع حلول للمشاكل التي تكفل الحفاظ على خصوبة الأرض، مما يهدد بضعف الإنتاج الزراعي المستقبلي نتيجة إجهاد الأرض العاجل للحصول على عائد كبير حتى ولو كان ذلك على حساب كفاءة الأراضي الزراعية.

٣- صعوبة تحقيق التعويض بالأراضي الصحراوية للأسباب التالية:

- إن أقل مساحة في الأراضي الصحراوية يمكن أن يقبلها مزارع لا تقل عن خمسة أفدنة ومعنى ذلك أن الدولة ملزمة حتى تستجيب لنص المشرع لأن تستصلح مساحة تفوق الأربعة ملايين فدان أي أكثر من ضعف المساحة التي تم استصلاحها في مصر حتى الآن.
- استصلاح الأراضي الصحراوية أو زراعة الأراضي المستصلحة منها هي فكرة في جوهرها لا تصلح لغير المستثمرين نظرا لحاجتها في السنوات الخمس الأولى على الأقل إلى نفقات باهظة بالقياس إلى إمكانيات الفلاحين من صغار المستأجرين.
- خلت مواد القانون ما يفيد تعهد الدولة بالإلتزام نحو تحقيق هذا المطلب وعدم تحديد ميعاد أقصى لتسليم المستأجرين الأراضي.

١-١-٥-٣ قانون منع الإعتداء على الأرض الزراعية (١١٦ لعام ١٩٨٣)

صدر قانون منع الإعتداء على الأرض الزراعية كمحاولة للتصدي لمشكلة الإعتداء على الأرض الزراعية، وقد أضاف هذا القانون إلى قانون الزراعة كتابا ثالثا بعنوان (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها) وقد نص القانون على ما يلي:[٤٢]

١- حظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل التربة لإستعمالها في غير أغراض الزراعة.

٢- عدم جواز ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة.

---

٤٢ تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر ج٢، سعيد النجار، دار الشروق، ١٩٩٧، صـ ٧٧

٣- لا يجوز إقامة أية مباني أو منشآت في الأرض الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مباني عليها.

٤- لا يجوز إقامة مصانع طوب في الأرض الزراعية، كما يمتنع أصحاب ومستغلي مصانع الطوب القائمة الإستمرار في تشغيلها إذا كان ذلك ينطوي على تجريف الأرض الزراعية.

٥- في حالة مخالفة الأحكام الخاصة بالتجريف يعاقب المخالف بالحبس مدة قد تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل إلى خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو عن كل إعتداء. هذا بالإضافة إلى سلطة الوزير في وقف المخالفات أو إزالتها بالطرق الإدارية على نفقة المخالف، وإذا كان المخالف مستأجر وجب الحكم بإنهاء عقد الإيجار ورد الأرض إلى مالكها.

ورغم الحماية القانونية التي قررها المشرع لمنع الإعتداء على الأرض الزراعية بالتجريف أو التبوير أو البناء إلى أن الواقع يشير إلى أن تلك الحماية لم تكن فعالة، فما زال الإعتداء على الأراضي مستمرا، ويمكن أن يكون ذلك راجع للأسباب الآتية:

١- مع تزايد نمو أعداد السكان لم يوفر القانون بديلا لنمو السكان على الأراضي (كتحديد مساحات مخصصة للإسكان في الظهير الصحراوي لبعض المحافظات) مما اضطر السكان للنمو على الأراضي الزراعية.

٢- مع تراجع أعداد العاملين بالزراعة نظرا لإنخفاض قيمة الأرض الزراعية وقلة العائد من زراعتها وفي نفس الوقت اعتماد الدولة على النشاط الزراعي فقط في الريف وعدم وجود نشاط آخر يستوعب الزيادات السكانية لجأ أصحاب الأراضي إلى استغلالها في إقامة مشروعات أخرى تعود عليهم بعائد مادي يسد حاجاتهم الإقتصادية.

٣- نظرا لإرتباط الإنسان الريفي بأرضه الزراعية بطبعه من ناحية وارتفاع مستوى معيشته بعد عودته من بلاد النفط من ناحية أخرى، فقد استغل أرضه الزراعية لبناء عليها المسكن الخاص به وبأسرته.

٤- هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات المختصة المشرفة على تنفيذ القوانين، وطول الإجراءات وسوء الصياغة التشريعية ووجود ثغرات عديدة للإفلات من حكم القانون.

خلاصة الفصل الأول

القرية المصرية تتكون من نشاط يمثل القاعدة الإقتصادية لها ويمثلها النشاط الزراعي، وسكان يتميزون بخصائص تميزهم عن سكان الحضر، وأخيرا من عمران يتميز بملامح تميزه عن باقي المجتمعات، ولمعرفة ورصد المشاكل المتعلقة بالقرية والريف المصري لابد من دراسة كل عنصر من هذه العناصر حتى يمكننا حل هذه المشكلات.

وقد استهدف الفصل الأول عرض لتطور قطاع الزراعة والعوامل المؤثرة عليه من توجهات التنمية الإقتصادية والتشريع وكذلك سياسات التنمية الريفية بهدف التأكيد على أن البحث في أساليب التنمية الريفية الصحيحة هدفه حماية الأرض الزراعية ومحاولة الحد من الإمتداد عليها ورفع إنتاجيتها الزراعية وتنمية النشاط الزراعي بالريف، وكذلك توجيه التنمية بالريف بصورة صحيحة وتوضيح الفرق بين تنمية الريف المطلوب وتحضر الريف غير المطلوب.

ويمكننا بعد هذا العرض استخلاص ما يلي:

أولا: ما يخص سياسات التنمية الإقتصادية والسياسية:

١- إن المركزية المزمنة بتقاليدها الراسخة تؤثر دائما تأثيرا سلبيا على جميع القطاعات الإقتصادية وعلى سُبل التنمية، حيث لم تحقق الدولة البعد السياسي والإجتماعي للتنمية لأن البعد السياسي يهدف إلى وضع استراتيجية عامة للدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمني والمشاركة في صنع القرار، كما يهدف البعد الإجتماعي للتنمية إلى عدالة التوزيع وتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية. وقد لوحظ من الفصل أن معظم الإستثمارات والإهتمام استأثرت به العاصمة دون باقي المدن والقرى.

٢- ظلت ظاهرة تدخل الدولة خاصة في المجال الإقتصادي من الملامح الثابتة منذ الخمسينات وحتى الآن رغم الإختلاف الواضح بين الأنظمة السياسية، وقد يفسر ذلك بأن الحاكم أراد من ذلك أن يظهر آثار نجاح التنمية في فترة قصيرة ولذلك فقد بدأت معظم التنمية في كل نظام سياسي بتنمية العاصمة وقد أدى ذلك إلى تذبذب القطاع الزراعي وجميع القطاعات الإقتصادية صعودا وهبوطا خلال هذه المدة.

٣- إن الإصلاح السياسي لابد أن يتبعه إصلاح اقتصادي وذلك لوجود علاقة وثيقة بينهما فالتجربة التنموية أثبتت أن نجاح استراتيجيات التنمية أو فشلها لا يتوقف على السياسات الإقتصادية المتعارف عليها ولكن يتوقف بدرجة كبيرة على نوعية النظام السياسي السائد.

٤- عدم وجود سياسة عامة واضحة مبنية على فهم سليم لعملية التنمية المنشودة، وهذا يؤكد على عدم تحقيق الدولة للتنمية الشاملة وخصوصا التنمية السياسية والإجتماعية.

٥- عند وضع سياسة للتنمية نلاحظ أنه لا يوجد تكامل بين القطاعات المختلفة، كما أنه لايوجد تنسيق بين الجهات المختصة لتطبيق هذه السياسات.

ثانيا: ما يخص سياسات التنمية الريفية:

١- معظم سياسات التنمية الريفية المتبعة خلال الفترة الماضية كانت تركز على التنمية العمرانية وتوفير الخدمات والبنية الأساسية دون النظر إلى تنمية العوامل الإجتماعية والإقتصادية لسكان الريف وكأنها تساعد وتشجع المتعدين على الأراضي الزراعية بتوفير الخدمات والبنية الأساسية لها من ناحية، ومن ناحية أخرى أهملت الجوانب الأخرى في القرية كأنها طرق وخدمات ومباني فقط.

٢- لم توفر سياسات التنمية الريفية بدائل لعدم النمو على الأراضي الزراعية، فالتملك في الصحراء عمل شاق بالإضافة إلى مشاكل استصلاحها.

٣- ملاحظة عدم التنسيق بين الجهات المسئولة عن التنمية بالريف بالإضافة إلى تعددها وتعدد إختصاصاتها بالرغم من أن القرارت التي تخص تنمية الريف مركزية.

٤- يقترح الإستفادة وتشجيع من المشروعات الناجحة في التنمية والتعمير في الصحراء وعمل مشاريع مماثلة للإستفادة من نجاحها.

ثالثا: ما يخص التشريع:

١- إن التشريع جانب رئيسي في تطبيق سياسات التنمية، ولكن في بعض الحالات نجد أنه سبب في تقويض عمليات التنمية.

٢- يجب أن يتسم التشريع بالمرونة الكافية، وفي نفس الوقت بالحزم الشديد لإنجاح عمليات التنمية.

٣- يجب عند وضع القانون مراعاة وضع بدائل لمنع الإمتداد على الأرض الزراعية كما يجب وضع تسهيلات للحصول على هذه البدائل.

٤- يجب أن يكون هناك رقابة على تنفيذ هذه القوانين ومقابلة أي تجاوزات بالحزم.

الباب الأول

تطور توجهات التنمية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية

الفصل الثاني :

الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية:

١-٢-١ تمهيد

١-٢-٢ الخصائص العمرانية للمجتمعات الريفية

١-٢-٢-١ الهيكل العمراني

١-٢-٢-٢ العناصر البصرية

١-٢-٣ المسكن الريفي في القرية المصرية

١-٢-٣-١ وظيفة المسكن الريفي

١-٢-٣-٢ وصف مكونات المسكن

١-٢-٥ البنية الأساسية في المجتمعات الريفية

١-٢-٥-١ مياه الشرب

١-٢-٥-٢ الصرف الصحي

١-٢-٥-٣ شبكة الكهرباء

١-٢-٥-٤ الإتصالات

١-٢-١ تمهيد

يمكن تمييز القرية المصرية بثلاثة مكونات رئيسية (النشاط الزراعي كنشاط اقتصادي أساسي للريف-السكان وخصائصهم الإجتماعية المميزة-العمران والبيئة المبنية) ولكل مكون منهم خصائصه وسماته التي تميز المجتمع الريفي وتختلف في جوهرها عن المناطق الحضرية والبدوية، وكذلك فإن كل مكون يؤثر بدوره على الآخر، فإنخفاض العمل بالنشاط الزراعي قد أثر على خصائص السكان الإجتماعية وعاداتهم التي كان العمل بالزراعة يؤثر عليها تأثير مباشر، وبالتالي فإن اختلاف الثقافة والنشاط الإقتصادي أثر كثيرا على المكونات الرئيسية للبيئة المبنية وعمران القرية.

لذلك فإن ضمان نجاح عملية التنمية تكمن في دراسة هذه المكونات الرئيسية وتأثير كل منهما على الآخر، واستغلال الإيجابيات والمميزات الموجودة بكل مكون منهم لتساعدنا في عملية التنمية، وسوف يتم في هذا الجزء دراسة الخصائص العمرانية والهيكل العمراني للمجتمعات الريفية وكيف أثر تغير النشاط الإقتصادي السائد (الزراعي) على نمط عمران القرية المصرية وبيئتها المبنية من اسكان وخدمات وبنية أساسية، وكيف يمكن استغلال مميزات البيئة المبنية لتساعد عملية التنمية.

١-٢-٢ الخصائص العمرانية للمجتمعات الريفية

ندرس في هذا الجزء المكونات التي تشكل العمران في المجتمع، فنجد الهيكل العمراني من استعمالات للأراضي وشبكات الحركة ، وكذلك الصورة البصرية ورموزها المميزة التي تعطي طابعا خاصا لبيئة المجتمع الريفي المبنية، ولا نغفل المسكن الريفي وتصميمه حيث يمثل انعكاس مباشر لتأثير النشاط الزراعي والخصائص الإجتماعية المميزة بالريف.

١-٢-٢-١ الهيكل العمراني

الهيكل العمراني عبارة عن استعمالات الأراضي وحالات وارتفاعات مباني القرية، وكذلك المواد المستخدمة في إنشائها والأنماط المختلفة للنسيج العمراني الموجود بالقرية بالإضافة إلى شبكات الحركة التي تربط بين عناصر القرية، ومن خلال دراسة الهيكل العمراني للقرية سوف يتضح التأثير المباشر لعمل السكان بالنشاط الزراعي على المباني وعمران القرية، وكذلك تأثير انخفاض نسبة العاملين بالزراعة وتعدد الأنشطة الاقتصادية للسكان كالتجارة والخدمات على النمط المستحدث على البيئة المبنية للقرية.

١-٢-٢-١-١ استعمالات الأراضي:

تعبر استعمالات الأراضي عن مظاهر الإستثمار أو وظائف الأرض فهي تلقي الضوء عن نمط وظيفة الأرض ومدى انسجام هذه الوظائف مع موقعها والظروف البيئية المحيطة، وفي القرى المصرية يمكن تقسيم استعمالات الأراضي إلى:

١- **الإستعمال السكني** : يعتبر الإستخدام السكني هو الإستخدام الرئيسي من استعمالات الأراضي بالقرية، حيث طبيعة القرية المصرية التي يعمل سكانها بالزراعة، فهي في معظم القرى الريفية تشغل أكثر من نصف مسطح القرية الإجمالي.

٢- **الإستعمال التجاري**: وهو ثاني استخدام رئيسي للقرية حيث تمثل الأسواق الأسبوعية بالقرية نشاط تجاري رئيسي للسكان من تجارة التجزئة والجملة وشراء ما يلزمهم من احتياجات، هذا بالإضافة إلى المحلات التجارية المنفصلة.

٣- **الخدمات**: تتنوع الخدمات بالقرى المصرية ولكن تظل الخدمات الدينية هي الخدمة الرئيسية بالقرية ثم يليها الخدمات الأخرى مثل الخدمات التعليمية (كمدارس التعليم الأساسي والمعاهد الأزهرية) والخدمات الصحية (كالوحدات الصحية والمستشفيات القروية) والخدمات الإجتماعية والثقافية (كالوحدات الإجتماعية والمكتبات ومراكز الشباب) والخدمات الزراعية (كالجمعيات الزراعية والبنوك الزراعية والوحدات البيطرية).

٤- **الأراضي الفضاء والمتخللات**: يوجد داخل القرية مساحات من الأراضي التي ما زالت تمارس عليها أعمال الزراعة إلا أن هذه الأراضي محاطة بالعمران من عدة جهات وأصبحت قيمتها الإنتاجية ضعيفة وهي ما يمكننا اعتبارها من المتخللات، كما يوجد أراضي فضاء تمارس فيها الأنشطة الأسبوعية أو الموسمية مثل الأسواق، وهناك نوع ثالث يمثل في الأراضي البور وغالبا ما تكون على أطراف الكتلة العمرانية.

٥- **الطرق والفراغات العامة**: كانت للمجتمعات الريفية في مصر خصوصية فريدة في الخصائص التشكيلية والطابع العمراني المميز للطرق والفراغات مثل طريق داير الناحية (الذي تشتهر به القرى المصرية والذي كان يفصل بين الكتلة العمرانية والأرض الزراعية)، ولكنها تأثرت أخيرا بالتخطيط الحضري وأصبحت الطرق في القرية مهيئة للحركة الآلية. أما الفراغات العامة فتتمثل في الأسواق والساحات.

١-٢-٢-١-٢ النمط البنائي للقرية المصرية :

المباني وأنماط البناء بالقرى المصرية تعكس حياة الفلاح المرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة فنجد أن مواد بنائها من البيئة المحيطة فهي إما بالطوب اللبن والمغطى بأسقف من عروق الخشب أو زعف النخيل أو غيرها، ويكون ارتفاعها ما بين (دور-دورين) وتغلب عليها الحالة الرديئة الناتجة عن طريقة البناء مع التقادم ونقص الصيانة كما هو موضح بالشكل رقم (٢-١).

شكل (٢-١) نماذج لمباني طينية منخفضة ذات حالة رديئة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

أو مباني من الحوائط الحاملة أو الطوب الأحمر وأسقف خشبية وتتراوح ارتفاعات غالبية هذه المباني بين (دور-دورين) وتغلب عليها الحالة المتوسطة إلا أنه مع التقادم ونقص الصيانة فإنه من المتوقع أن تتحول حالة العديد منها إلى التدهور كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢).

شكل (٢-٢) نموذج لمبنى حوائط حاملة ذات حالة متوسطة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

ولكننا حاليا نلاحظ تأثير عمل السكان بأنشطة أخرى غير الزراعة كالتجارة والخدمات على المباني وطرق إنشائها، حيث أن بعض السكان يعملون بالمدن أو القرى المجاورة وتكون إقامتهم بالقرية للسكن

فقط، فيغلب الطابع الحضري على المباني بالقرية حيث المباني الهيكلية الإنشاء والتي تتراوح ارتفاعاتها بين (دورين إلى ٥ أدوار)[١] كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل (٢-٣) نموذج لمبنى هيكلي عالي الإرتفاع

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

١-٢-١-٣ النسيج العمراني:

يمكن تعريف أنماط النسيج العمراني على أنها تركيبات مميزة لشبكة الحركة من طرق ومناطق مفتوحة مع الكتلة المبنية، ونجد أن في معظم القرى الريفية المصرية تتشابه الأنسجة العمرانية فيما بينها، حيث يمكن تمييز ثلاثة أنماط من النسيج متواجدة في غالبية القرى المصرية:[٢] كما هو موضح بالشكل (٢-٤)

١- النسيج المتضام التقليدي: وهو يمثل المرحلة الأولى من نمو القرية ويظهر بوضوح في منطقة قلب القرية القديم الذي يحيطه (داير الناحية) ويتميز بضيق شبكة الطرق والممرات المتشعبة وتظهر الكتلة السكنية به شديدة التلاحم.

٢- النسيج الشريطي: ويمثل المرحلة الثانية من نمو القرية والمحيطة بالقلب القديم للقرية خارج داير الناحية ويغلب عليه النمط الشريطي الإمتداد على الأحواض الزراعية والذي تتخلله شوارع طويلة

١ دور دراسات الإسكان في تحديد الطاقة الاستيعابية للقرية المصرية المعاصرة، د.رويدة رضا كامل، د. شاهدان شبكة، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٥٨٢

٢ المرجع السابق، صـ ٥٨١

تتبع حدود وشكل الأحواض وتتصل الكتلة السكنية على شكل طولي حيث تتصل المباني غالبا من اتجاهين.

٣- النسيج المبعثر: ويشكل هذا النسيج المراحل الأحدث في النمو العمراني وينتشر في المناطق الهامشية ويشكل تعدي صريح وغير قانوني على الأرض الزراعية، وتظهر على شكل مباني متفرقة في وسط الحقول والأراضي الزراعية.

(نسيج متضام) قرية صول-الجيزة

(نسيج شريطي) قرية شلقان-القليوبية

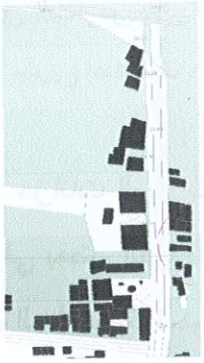

(نسيج مبعثر) قرية المرازيق-الجيزة

شكل (٢-٤) أنماط النسيج العمراني بالقرى المصرية

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

١-٢-٢-٢ العناصر البصرية للقرية المصرية

إن دراسة القرية المصرية من خلال صورتها البصرية تبرز لنا تفاعل الريفي مع بيئته العمرانية وعلاقة ثقافة المجتمع برموز البيئة المبنية. ومن أهم ما تتضمنه هذه العناصر:

١-٢-٢-٢-١ العلامات المميزة:

تعرف العلامات المميزة بأنها " **عناصر مادية تحدد المكان ويمكن أن تكون مبنى مميز أو مبنى مرتفع وسط مباني قصيرة حوله** ".[٣]

وفي القرية المصرية نجد أن العلامات المميزة غالبا ما تكون متشابهة في كل القرى، فهي تتمثل في المساجد وخصوصا المسجد الرئيسي في قلب القرية وفي بعض القرى تكون المقامات من العلامات الهامة

٣ المرجع السابق، صـ ٢٩

بالقرية، أو مباني الخدمات الهيكلية الإنشاء العالية الإرتفاع مثل المدارس كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٥) أو الخدمات عموما وخاصة إذا كانت مميزة الشكل كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٦)

شكل (٢-٥)

إحدى المدارس بقرية أبو الغيط - القليوبية

شكل (٢-٦)

الوحدة الصحية بقرية أبو الغيط - القليوبية

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية - كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

كما تعتبر خزانات المياه العالية أيضا من العلامات المميزة بالقرية المصرية كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٧) وفي بعض القرى تعتبر المباني المقام بها بعض الأنشطة الإقتصادية من العلامات المميزة مثل المصانع والمطاحن كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٨)

شكل (٢-٧)

خزان المياه بقرية المرازيق - الجيزة

شكل (٢-٨)

مصنع للبلح بقرية المرازيق - الجيزة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية - كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

ويلاحظ أن جميع العلامات المميزة بالقرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحياتهم الإجتماعية واحتياجاتهم اليومية فهي معظمها خدمات وأنشطة يتعامل معها الريفي بصفة يومية حيث محدودية الخدمات بالقرية، وهي بذلك تختلف عن المدينة التي يمكن أن يكون فيها العلامات المميزة عبارة عن مباني مميزة الشكل حيث أن كثرة الخدمات في المدينة تجعلها لا تمثل علامات مميزة، وهو ما يعكس تميز القرية المصرية بالعلاقات الوثيقة بين المجتمع وبيئته المبنية.

١-٢-٢-٢-٢ نقط التجمع:

وهي تعرف بأنها " **نقط تجمع وتقاطع مروري أو تركيز للحركة أو الأنشطة** "[٤] وتعرف في المجتمعات الريفية بإسم الساحات، وهي عادة ما توجد بقلب القرية، وهي وظيفية بالمقام الأول حيث هي مركز النشاط الإجتماعي والديني لإشتمالها على المسجد الرئيسي ودار الإحتفالات، كما أنها مركز النشاط الإقتصادي لأنه يضم السوق الإسبوعي والدائم للقرية. ومن الناحية التشكيلية تتميز ساحة القرية بالإتساع النسبي، فهي مركز التقاء محاور الحركة الرئيسية بالقرية، وهي غير محصورة في شكل هندسي محدد.[٥] ويوضح شكل (٢-٩) نموذج لساحة التجمع بإحدى القرى المصرية.

شكل (٢-٩)

ساحة للسوق الأسبوعي – قرية منيل سلطان– الجيزة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

١-٢-٢-٢-٣ مسارات الحركة :

تعرف المسارات بأنها **الطرق التي يستخدمها المشاة للمرور أو السير فيها**، وبشكل عام نجد شبكة المسارات قي القرية المصرية تأخذ ٣ أشكال [٦] :

١- **تشكيل حلقي** : وفيه تحيط المسارات بمركز القرية ويصلها مسارات متشعبة من المركز إلى الحلقة الخارجية التي تعرف بداير الناحية كما هو موضح بالشكل التالي.

[٤] مقدمة في التصميم العمراني، أحمد عوف، مطبعة الزهراء، ٢٠٠٢، صـ ٣١

٥ خصائص أنماط العمران في المجتمعات الريفية، محمود أمين علي، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٨٨٤

٦ التشكيل العمراني للقرية المصرية، محمد حسن الدق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٦٦

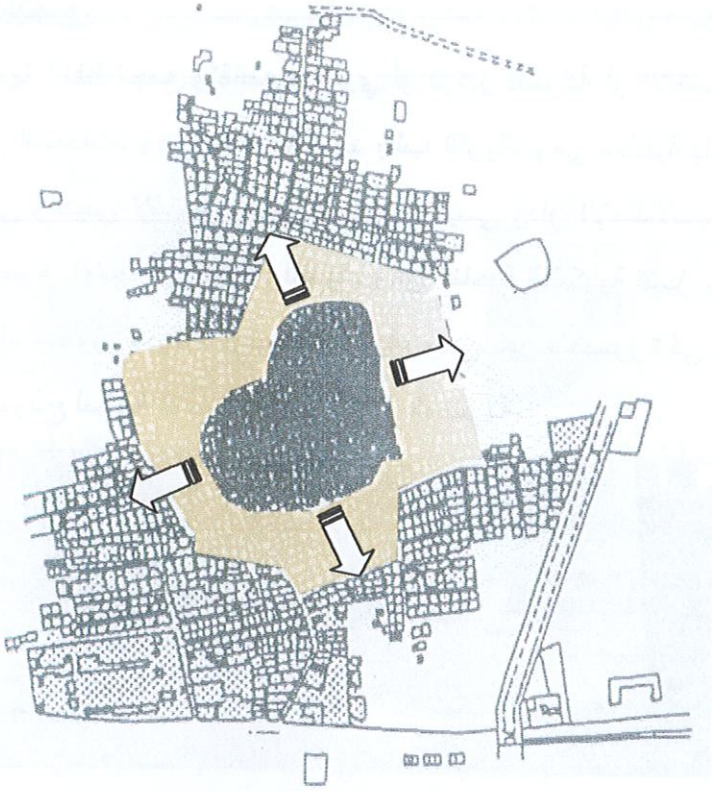

شكل (٢-١٠) التشكيل الحلقي – قرية شبرا النخلة- الشرقية

المصدر: محمد حسن الدق، رسالة ماجستير – كلية الهندسة جامعة القاهرة ١٩٨٩

٢- **تشكيل متشعب** : وغالبا ما يتواجد بعد داير الناحية حيث يتشعب من قلب القرية إلى مسارات أصغر، وينقسم هذا التشكيل إلى:[٧]

- الحارة: وتتكون من مسارات وساحات بينية، وتقام فيها أنشطة اجتماعية واقتصادية لما فيها من استعمالات سكنية وأنشطة تجارية.
- الزقاق: وهي مسارات متفرعة من الحارة، ويعتبر الزقاق أقل عرضا من الحارة ويغلب عليه الطابع السكني.
- العطفة: وهي في أغلب الأحيان هي مقفلة النهايات، وتعتبر أكثر خصوصية واجتماعية، بل إنها قد تختص بعائلة واحدة ممتدة أو عدة أسر تربطهم صلات رحم. كما بالشكل (٢-١١)

٧ خصائص أنماط العمران في المجتمعات الريفية، محمود أمين علي، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٨٨٤

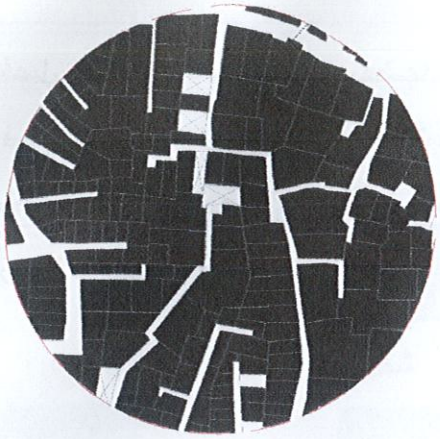

شكل (٢-١١) النهايات المغلقة لمسارات بالقرية – قرية المرازيق-البدرشين- الجيزة

المصدر:مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

٣- **التشكيل الشريطي :** وهو عبارة عن مسارات واسعة إلى حد ما، منتظمة وطويلة في اتجاه واحد تأخذ شكل الأحواض الزراعية حيث تعكس المسارات المستقيمة تقسيمات الملكيات الزراعية ويظهر هذا التشكيل في الإمتدادت الحديثة للقرى على الأراضي الزراعية.

شكل (٢-١٢) التشكيل الشريطي – قرية صول- الجيزة

المصدر:مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

ولقد تأثرت القرية المصرية بمبادئ التخطيط الحضري وبدت الفراغات العامة والطرق موجهة إلى متطلبات الحركة الآلية التي أدت إلى ظهور الأنماط الشريطية للطرق، وهذا يعكس تأثر الفراغات والطرق بتغير النشاط الإقتصادي للقرية، حيث كانت الطرق في القرية مهيئة لسير الدواب إلى الأراضي الزراعية، كما أن منظومة التدرج الهرمي للفراغات كانت تتفق مع تدرج مستويات الخصوصية الإجتماعية عند سكان الريف، حيث كانت خصائص الحياة الإجتماعية للسكان لم تكن قد تأثرت بعد بالحياة الحضرية وخصائص الفراغات والطرق بالمدينة.

١-٢-٢-٢-٤ الحدود :

الحدود هي: **حد بصري يفصل المناطق العمرانية عن بعضها بصريا.** وتتشابه الحدود بالقرى المصرية لمحدوديتها، فهي تتمثل في الأرض الزراعية والتي يمنع الإمتداد عليها شكل رقم (٢-١٣) ،كما تتمثل في بعض القرى بالترع والمصارف التي تمر فيها أو بجانبها وتعتبر حد يفصل عمران القرية بصريا، وأحيانا في القرى التي يمر بها سكك حديدية تعتبر هذه السكك حد فاصل لعمران القرى كما بالشكل رقم (٢-١٤).

شكل (٢-١٣) الأرض الزراعية بقرية شلقان- القليوبية

شكل (٢-١٤) السكة الحديد بقرية المرازيق - الجيزة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية - كلية الهندسة -جامعة القاهرة ٢٠٠٣

ويمكننا ملاحظة أنه في الآونة الأخيرة لم تصبح الأراضي الزراعية محددا للنمو العمراني حيث يمتد النمو العمراني عليها بالرغم من القوانين التي تمنع ذلك ويمكن أن يفسر ذلك بعدم وجود بديل آخر للنمو العمراني وكذلك للمنفعة الإقتصادية لمالكي الأراضي الزراعية.

١-٢-٢-٢-٥ المناطق البصرية:

تتميز القرى المصرية بمناطق بصرية يمكن حصرها في ثلاث نماذج - قد تقل أو تزيد في بعض القرى- لكل واحد منها شكل يميزه وصفات مختلفة عن الآخر، وهي كالتالي:

١- **منطقة قلب القرية القديم** : ويميل غالبا شكلها إلى الشكل الدائري ، وهي منطقة الكتلة العمرانية القديمة للقرية (النواة) ويمر حولها طريق داير الناحية ، كما يغلب على مباني هذه المنطقة البناء بالطين أو الحوائط الحاملة وأيضا تميل فيها الإرتفاعات إلى دور واحد أو اثنين كما هو موضح بشكل (٢-١٥).

شكل (٢-١٥) مباني القلب القديم

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

٢- **منطقة الإمتدادات خارج قلب القرية** : وهي المنطقة المحيطة بقلب القرية القديم، ويظهر فيها بعض المباني الحديثة، وتختفي تدريجيا المباني الطينية كما نلاحظ فيها زيادة الإرتفاعات إلى ٣ أدوار كما هو موضح بشكل (٢-١٦).

شكل (٢-١٦) مباني الامتدادات خارج قلب القرية

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

٣- **منطقة الإمتدادات الحديثة**: وهي المباني التي قد امتدت على الأراضي الزراعية، ويغلب عليها السمة الحضارية، فنجد المباني الهيكلية العالية الإرتفاع. كما هو موضح بشكل (٢-١٧).

شكل (٢-١٧) مباني الامتدادات الحديثة

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

من العرض السابق نلاحظ أنه لم تتغير الصورة البصرية للقرية المصرية كثيرا عن ما كانت عليه قديما حيث سيطرة العمل بالزراعة وتأثير ذلك على البيئة المبنية للقرية، ولكننا نلاحظ تغير مسارات الحركة التي ظهرت عليها المعالم الحضرية فأصبحت موجهة إلى متطلبات الحركة الآلية بعد إن كانت الطرق في القرية تستخدم للدواب للسير من وإلى الأرض الزراعية، كما نلاحظ تغير صورة المباني بعد تعدد الأنشطة الاقتصادية للسكان وخصوصا المبنية حديثا على أطراف القرية والتي يظهر عليها المعالم الحضرية من طرق بناء حديثة كالإنشاء الهيكلي والارتفاعات العالية والتي لا تناسب البنية الأساسية الحالية بالقرية ولا طبيعة عمل الفلاح بالأرض الزراعية.

١-٢-٣ المسكن الريفي

نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على المسكن الريفي وتصميمه من خلال شرح لوظائف المسكن ووصف لعناصره وكيف تأثرت وظيفته وعناصره بتأثر القرية بالنمط الحضري المعيشي بعد دخول الكهرباء والإمداد بشبكات المياه وإمتداد الطرق الأسفلتية، واختلاف الأنشطة الإقتصادية التي يقوم بها سكان الريف وتغير سلوك السكان من النمط المنتج إلى المستهلك.

١-٢-٣-١ وظيفة المسكن الريفي

تغيرت وظيفة المسكن الريفي بتغير الأنشطة الأقتصادية الذي يقوم بها أهل الريف والتي لم تعد قاصرة على النشاط الزراعي وبالتالي يمكننا تقسيم المساكن الريفية إلى قسمين:

١- مساكن يعمل أهلها بالزراعة: ونجدها كما كانت عليه البيوت الريفية قديما مع قليل من التغيير ونجد أغلبها داخل قلب القرية القديم أو حوله.

٢- مساكن يعمل أهلها بأنشطة أخرى غير الزراعة: وهي النماذج الحديثة والمبنية على أطراف القرية وهي مباني يغلب عليها البناء الهيكلي أو الحوائط الحاملة.

أولا: مساكن يعمل أهلها بالزراعة:

نجد أن هذه النوعية ما زالت توجد في قرى الوجه القبلي والقليل منها في بعض قرى الوجه البحري وتتميز هذه المساكن بأنها:[٨]

١- تمثل مأوى للإنسان ومأوى للحيوانات المساعدة له وتمثل مخزن للمحاصيل والحبوب التي يزرعها ويمثل وحدة انتاجية اقتصادية تحقق الإكتفاء الذاتي من حيث توفير وسد احتياجات

٨ الإمتداد العمراني للقرية الريفية داخل الحيز العمراني لزمام القرية، عبد الوهاب على عبد الوهاب، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٢٤٩

إستهلاك الأسرة. فهو بيت إيجابي يساهم في تلبية احتياجاته وليس سلبي مثل مسكن الحضر الذي لا ينتج احتياجاته.

٢- منزل لعائلة واحدة فهو يحافظ إلى حد كبير على الترابط الأسري للعائلة الواحدة وهي قيمة اجتماعية لابد من الحفاظ عليها حيث أن ترابط العائلة مع العائلات الأخرى تشكل النسيج المحلي.

٣- يمكننا التعرف على وظائف المسكن التقليدي من نوعية الأنشطة التي يقوم بها أفراد الأسرة والتي نوضحها فيما يلي:[٩]

- يقوم الفلاح داخل المسكن بصناعة السماد البلدي داخل الحظيرة، كما يقوم بتخزين مواد الوقود من أعواد الحطب وفروع الأشجار وما شابهها على سطح المنزل.

- تقوم ربة المنزل بعمل الخبز داخل قاعة القرن وتحتاج لصناعته بعض منتجات الألبان التي تقوم بحلبها، وتحتفظ بتلك المواد الغذائية المصنعة بتخزينها بأركان الحوش الداخلي داخل أواني فخارية. هذا بالإضافة إلى تربية الطيور.

٤- يتميز المسكن أيضا بالحماية الإجتماعية والخصوصية، حيث يتمسك سكان الريف بالعادات والتقاليد المستمدة من أصول الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين حيث الحرص على فصل الأغراب عن أهل الدار.

٥- يعيب هذا النوع من المسكن التقليدي عدم توفيره بشكل ما لشروط الصحة العامة حيث وجود الفرن داخل المسكن وما يمكن أن يسببه من تلوث بسبب الدخان المتصاعد منه، وأخيرا تخزين مواد الوقود أعواد الحطب وفروع الأشجار مما قد يسببه من حرائق تهدد المسكن.

١-٢-٣-٢ وصف مكونات المسكن:

يتكون المسكن الريفي التقليدي من عدة عناصر كما هو موضح بالشكل (٢-١٨) وهي كالتالي[١٠]:

١- مدخل المسكن: للبيت الريفي التقليدي مدخل واحد على الشارع وفي كثير من الأحيان يستخدم كمدخل للسكان وأدواتهم الزراعية ومحاصيلهم وحيواناتهم، وغالبا ما يكون بعرض ٢م - ٣م.

٢- غرفة الضيافة: وهي غرفة عادية بمسطح ٣م × ٤م ولأنها أقرب غرفة إلى الشارع فتستخدم لإستقبال الضيوف وقد تزود بباب يؤدي إلى الشارع مباشرة لزيادة الخصوصية، وقد يبنى في هذه الغرفة مصاطب طينية تستعمل كمقاعد.

---

٩ المسكن الريفي المصري، محمد فريد أبو العلا، عالم الكتب،القاهرة، ١٩٩٠، صـ ١٠١

١٠ مدخل لفهم حياة الفلاح وأثرها على مسكنه، مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ١٩٧٨، صـ١٦

٣- وسط المسكن: وتبلغ مساحته حوالي ٣,٥م × ٤م وهو فراغ تفتح عليه جميع غرف الدار وحوش المنزل، ويستعمل وسط المسكن كغرفة معيشة حيث يجلس فيها أفراد الأسرة.

٤- الغرف: وهي إما للسكن وفي هذه الحالة تكون بمسطح ٣م × ٤م أما إذا خصصت لتخزين الحبوب والأدوات فتكون بمسطح ١م × ٢م.

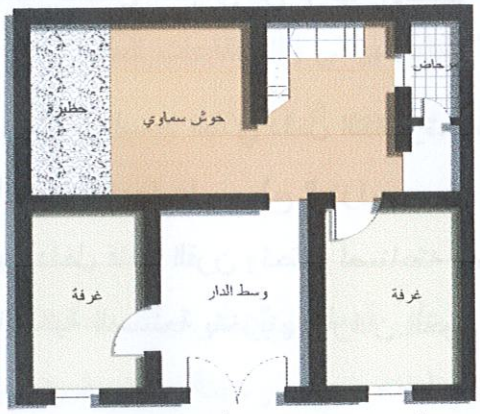

شكل (٢-١٨) نموذج لمسقط أفقي للمسكن الريفي التقليدي

المصدر: عبد الوهاب على عبد الوهاب، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٢٤٩

٥- الحوش السماوي: وهو فراغ غير مسقوف مسطحه حوالي ٤م ×٥م وقد يصغر إلى ١٠م^{2} وأحيانا يسقف نصفه، ويستعمل هذا الحوش لممارسة أنشطة عديدة فيقوم الفلاح فيه بإصلاح أدواته الزراعية وتستخدمه الفلاحة في تربية الدواجن وإعداد الطعام، كما يستعمل أيضا لإضاءة وتهوية باقي المنزل ويستخدم للإمتداد الرأسي حيث يوجد به السلم في معظم الأحيان.

٦- الحظيرة: وهو مكان مبيت حيوانات الفلاح في حالة عدم استخدامها في الحقل ويبلغ مسطحها حوالي ٤م × ٦م.

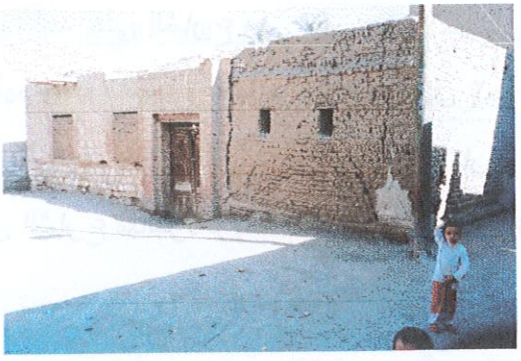

شكل (٢-١٩) نموذج لمنزل ريفي تقليدي

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

ثانيا: مساكن يعمل أهلها بأنشطة أخرى غير الزراعة:

تعتبر معظم المساكن الحديثة بالقرية المصرية حاليا هي مساكن لمن يعمل بأنشطة أخرى غير الزراعة كالتجارة أو الخدمات العامة أو الصناعة، ونلاحظ أنها تنتشر في قرى الوجه البحري والدلتا عن قرى الوجه القبلي حيث اتجاه كثير من سكان الريف فيها للعمل بالمدن وترك العمل الزراعة.

وتنحصر مساحة المساكن الحديثة بين ٥٠-٢٠٠م٢ ، والغالبية العظمى منها عبارة عن هيكل من الخرسانة المسلحة أو الحوائط الحاملة وأسقف خرسانية. وتتكون معظم المساكن الحديثة من ثلاث غرف وصالة، بالإضافة إلى المرافق الصحية (الحمام والمطبخ) وأحيانا يتوافر التراس الذي يعتبر من الملامح المهمة في الكثير من المباني الحديثة، وقد اختفت من المسكن الحديث عنصر الحظيرة حيث لا حاجة لها لمن لا يعمل بالزراعة وإن كان هناك بعض المساكن بها عشش لتربية الدواجن على أسطح المنازل.[١١] وذلك موضح بالشكل التالي.

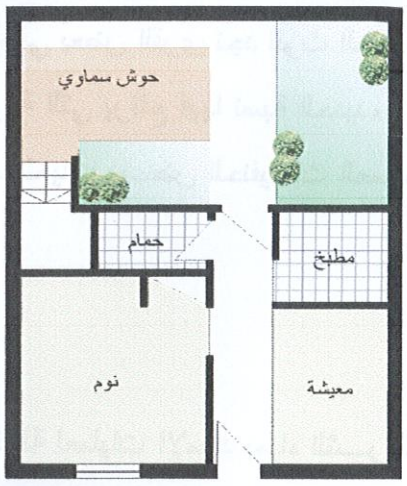

شكل (٢-٢٠) نموذج للبيت الريفي الحديث

المصدر: المسقط الأفقي : محمد أحمد عبد الله الإظهار المعماري، والصورة : مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجهورية – كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٣

- تعليق:

من العرض السابق نلاحظ أن المسكن الريفي التقليدي كان مسكن منتج ينتج ما تستهلكه الأسرة وأحيانا يفيض عن حاجاته فيقوم بالتجارة فيه ولكن نجد أنه من جهة أخرى ذو حالة سيئة من جهة الإنشاء والمظهر الخارجي، ومن ناحية أخرى نجد أن المسكن الحديث بيت مستهلك لا ينتج احتياجاته ولكنه أفضل من ناحية الحالة الإنشائية.

١١ مشكلة الإسكان في مصر، د. أحمد خالد علام وآخرون، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، صـ ٩٥

١-٢-٤ البنية الأساسية في المجتمعات الريفية

تمثل البنية الأساسية بالقرى المصرية أحد وسائل التنمية، حيث كلما زادت خدمات البنية الأساسية وتحسنت مستواها وكفاءتها كلما دل على مدى تقبل القرية لعمليات التنمية المستقبلية سواء عمرانية فيما يتعلق بمستوى الإسكان والخدمات وكذلك التنمية الإجتماعية والإقتصادية من ارتفاع معدلات الوعي الصحي للسكان وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج بالقرية. وفيما يلي نعرض العناصر المختلفة للبنية الأساسية بالقرى المصرية ومدى توافرها وكذلك مستوى كفاءتها وتشغيلها.

١-٢-٤-١ مياه الشرب

تتنوع مصادر مياه الشرب في القرى المصرية من شبكات للمياه (محطات للمياه وشبكات توزيع) أو من الطلمبات (مياه جوفية). ويمكننا تقييم مستوى خدمة توصيل مياه الشرب من خلال المساحات التي تغطيها وكذلك نوعية مصادر المياه وخصائصها. ففي بعض القرى نجد أنه من المشاكل الأساسية انخفاض ضغط مياه الشرب وانقطاعها لفترات طويلة وفي بعض القرى نجد تلوث المياه وعدم صلاحيتها للشرب من المشاكل الرئيسية مثل قرى الواحات البحرية التي يرتفع فيها نسبة الحديد، وكذلك تهالك معظم المواسير وعدم ملائمتها للضغوط الحالية وعدم صلاحيات بعض الحنفيات العمومية أو صعوبة استخدامها.

١-٢-٤-٢ الصرف الصحي:

تعتبر عمليات الصرف الصحي من العمليات المكملة لعمليات الإمداد بمياه الشرب في أي قرية ريفية، إذ لابد من التصريف الصحيح الآمن للمياه المستخدمة في كافة الأغراض، وتفتقر معظم القرى المصرية إلى الإمداد بشبكات الصرف الصحي، فهي تعتمد في صرف المخلفات السائلة إما باستخدام خزانات التحليل (الترنشات) – ويتم التخلص من نواتج الكسح في المصارف الزراعية الموجودة بالقرية– أو بالصرف المباشر على المجاري المائية في القرية (الترع والمصارف)، والحالتين تسببا تلوث بيئي مما يتسبب في إنتشار الأمراض والأوبئة.

١-٢-٤-٣ شبكات الكهرباء:

يعتبر انتشار الكهرباء في الريف يمثل أحد الأعمدة الأساسية في عملية التنمية فقد بدأ التوسع في كهرباء الريف منذ الستينات وامتدت شبكة الكهرباء لتغطي الريف المصري كله تقريبا، وقد ساعد ذلك على تنمية القرية وزيادة معدلات إنتاجها من الصناعات الغذائية وكذلك تشغيل عدد من الورش والمشاغل،

ولكن نظرا لأن تصميم الشبكة لم يراعي الظروف الإجتماعية وتطورها فقد صممت شبكات التوزيع على أحمال أقل بكثير مما استجد نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة وما حدث تبعا لذلك من اقتناء أجهزة التليفزيون والثلاجات والغسالات.... مما وضع عبئا كبيرا على الشبكة مما يتسبب في قطع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

١-٢-٤-٤ الإتصالات:

أثرت ثورة الإتصالات التي حدثت في مصر على الريف المصري فزادت أعداد السنترالات وحصة القرى من الخطوط في الريف كما ارتفعت مستوى الخدمة وكذلك توافر مكاتب البريد.

خلاصة الفصل الثاني

تأثرت الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية بتأثير تغير نشاط الزراعة الإقتصادي الرئيسي في الريف المصري، وقد استهدف الفصل الثاني عرض الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية المتمثلة في البيئة المبنية بالقرية مثل الهيكل العمراني والعناصر البصرية وكذلك المسكن الريفي والبنية الأساسية بالقرية، ودراسة تأثير تغير النشاط الزراعي وزيادة نسبة الأنشطة الأخرى على هذه العناصر وبعد هذه الدراسة يمكننا استخلاص ما يلي:

١- الهيكل العمراني:

ما زالت المباني بالقرية تتصف بالإستعمال السكني والحالات المتوسطة وكذلك الإرتفاعات المتوسطة، ولكن يتضح الإختلاف في طرق بناء وارتفاعات المباني المبنية حديثا على أطراف القرية، حيث كلما اتجهنا نحو الأطراف كلما ارتفعت نسبة العاملين بالأنشطة غير الزراعية.

٢- الصورة البصرية:

لم تتغير الصورة البصرية للقرية المصرية كثيرا عما كانت عليه حين سيطر قطاع الزراعة على الأنشطة الإقتصادية في الريف المصري، ولكن تظهر ملامح خفيفة للتحضر على بعض العناصر مثل مسارات الحركة والتي أصبحت أكثر ملائمة للحركة الآلية، وكذلك نمط البناء بالقرية فقد أصبح شبيها بالمباني الحضرية العالية الهيكلية الإنشاء حيث أن المباني الطينية والحوائط الحاملة المنخفضة الإرتفاع تناسب أكثر العمل بالنشاط الزراعي.

٣- المسكن الريفي:

ينقسم المسكن الريفي في وظيفته وتكوينه إلى قسمين، مسكن لمن يعملون بالزراعة ويتميز بأنه مسكن منتج ينتج ما يستهلكه ذاتيا وتوظف عناصر تكوينه لهذه الوظيفة وما زال يوجد هذا المسكن بقرى الوجه القبلي ولكنه يقل في قرى الوجه البحري والدلتا، ومسكن لمن لا يعملون بالزراعة ويتصف هذا النوع بأنه منزل شبيه بمنازل الحضر حيث أنه مستهلك لا ينتج احتياجاته وعناصره أشبه بعناصر المسكن الحضري ونجده في معظم القرى الكبيرة الحجم والتي تحولت إلى مدن أو القريبة من المدن.

٥- البنية الأساسية:

بدأت الدولة في توسيع خدمات البنية الأساسية في القرى المصرية فأدخلت الكهرباء وخدمات التوصيل مياه الشرب لمعظم القرى كما أنها أمدت القرية بخطوط الإتصالات من تليفونات ومكاتب بريد. ولكن يتبقى مشكلة توافر شبكات الصرف الصحي للقرى وهي المشكلة الأكبر تأثيرا على القرى، حيث أنها تأثر سلبا على البيئة بسبب الصرف المباشر على المجاري المائية من ترع ومصارف أو تلوث المياه الجوفية. هذا بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب في بعض القرى وعدم صلاحيتها للشرب.

الباب الأول

تطور توجهات التنمية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية

الفصل الثالث :

الملامح والسمات غير العمرانية للقرية المصرية

١-٣-١ تمهيد

١-٣-٢ مقدمة عن المجتمع الريفي

١-٣-٣ النظم الإجتماعية في المجتمع الريفي

١-٣-٣-١ البناء والتمايز الطبقي بالمجتمعات الريفية

١-٣-٣-٢ النسيج الإجتماعي

١-٣-٣-٣ العلاقات الإجتماعية

١-٣-٣-٤ الموروث الثقافي في المجتمع الريفي

١-٣-٣-٥ تأثير الديانات في المجتمع الريفي

١-٣-٤ النظم والأوضاع الإقتصادية في المجتمعات الريفية

١-٣-٤-١ الأنشطة الإقتصادية السائدة

١-٣-٤-٢ الملكية الزراعية

١-٣-٤-٣ مستوى المعيشة وأثره على نمط الإنتاج والإستهلاك

١-٣-٥ النظم الإدارية والسياسية بالمجتمعات الريفية

١-٣-٥-١ التقسيم الإداري

١-٣-٥-٢ الحكم المحلي والإدارة المركزية

١-٣-١ تمهيد

عرضنا في ماسبق الملامح والسمات العمرانية للقرية المصرية، وحتى تكتمل لنا صورة القرية المصرية لابد من التعرف على سماتها غير العمرانية (اجتماعية – اقتصادية – إدارية...)، حيث أن فهم الظواهر الإجتماعية في القرية من ثقافة وعادات وتقاليد والإستفادة منها في عملية التنمية وأيضا فهم العلاقات والروابط الإجتماعية يضمن تحقيق التقدم للمجتمعات الريفية، كما أن تفهم الأوضاع الإقتصادية في القرية والتعامل معها يعطي مصداقية لعملية التنمية ويوفر لها النجاح والإستمرار، وكذلك أيضا معرفتنا بالنظم الإدارية والسياسية تمكننا من توزيع الأدوار بشكل يلائم البيئة المحيطة ويضع عمليات التنمية في حيز التنفيذ.

إن تفهم المجتمع المستهدف بالتنمية من جميع جوانبه والتعامل معه والإستفادة منه لا شك يساهم في بناء الثقة بين أفراد المجتمع والقائمين على التنمية مما يساعد بالتأكيد على نجاح عملية التنمية التي تهدف إلى تطور المجتمع وتغييره إلى صورة أفضل مع الحفاظ على سماته وهويته.

١-٣-٢ مقدمة عن المجتمع الريفي:

يمكننا تعريف المجتمع الريفي اجتماعيا من خلال عناصر الثقافة والمعرفة والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع وكذلك طبيعة العلاقات الإجتماعية بين أفراده وما يحكمها من نظم إجتماعية وأنماط السلوك الذي يسلكه أفراد المجتمع.

وعن الحياة الإجتماعية في الريف فإن سكان الريف يرتبطون بالأرض ارتباطا وثيقا، ويضحون بمصلحتهم الشخصية في سبيل العائلة، ويسيطر الشعور الديني على الكثير من مظاهر سلوكهم، والعمل الزراعي في نظرهم هو من أهم وأجل الأعمال.[١]

وقد اتفقت معظم دراسات علم جغرافية الريف والإجتماع الريفي على أن مجمتع الريف مجتمع عائلي ومتجانس. لكبير السن منزلة خاصة فهو المسئول عن العائلة اقتصاديا واجتماعيا، كما أنه مجمتع ذاتي ومنتج يعتمد في احتياجاته على ما يصنعه.

ومن النظرة الأولى لهذا الوصف الإجتماعي للقرية المصرية نشعر بتغير واضح عن المجتمع الريفي المصري الحالي، ولو لم نحاول إيقاف هذا الزحف ذو السمات الحضرية على الريف يمكن أن يؤدي ذلك إلى اندثار الشخصية الريفية المميزة. فلقد أصبح المجتمع الريفي غير مترابط إجتماعيا كما كان من قبل وهي من أهم الصفات المميزة للريف فالأسرة الريفية الحالية يغلب عليها الطابع الحضري بدءا من الحرية في اختيار أسلوب الحياة ووصولا إلى ارتفاع نسب البطالة فيها، كما أنه أيضا تحول من

---

١ علم الإجتماع الريفي، غريب سيد، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، صـ ١٨٨

مجتمع منتج يتميز بالإكتفاء الذاتي إلى مجمتع مستهلك يعتمد في معظم احتياجاته على المدينة. وفيما يلي سنعرض عناصر وأنظمة المجتمع الريفي بشيء من التفصيل.

١-٣-٣ النظم الإجتماعية في المجتمع الريفي

يتميز المجتمع الريفي المصري ببناء طبقي وعلاقات اجتماعية مميزة يحكمها ضبط اجتماعي ممثل في العادات والتقاليد والمتأثر بطبيعة عمل أهل الريف بالزراعة، وعند التخطيط لتنمية المجتمع الريفي يجب فهم طبيعة هذه العلاقات وكيف أثر تناقص العمل في الزراعة بالقرى على هذه العلاقات وذلك لضمان تقبل المجتمع لعملية التنمية، والإستفادة من جهة أخرى بمميزات هذه العلاقات في التنمية.

١-٣-٣-١ البناء والتمايز الطبقي بالمجتمعات الريفية:

إن التدرج الإجتماعي بالمجتمعات الريفية ظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالملكية الزراعية، لذلك سيكون تقسيم الطبقات عن طريق مدى ما تملكه هذه الطبقة من أراضي زراعية. ولابد أن نشير إلى أهمية دراسة البناء الطبقي في المجتمعات الريفية وتغيرها بتغير المجتمع، حيث أن مقصد التنمية الأساسي هو الإنسان إذن فلابد أن نتعرف على إمكانياته وما هي نوعية التنمية التي يحتاج إليها وكيف يمكنه المشاركة في تحقيق عمليات التنمية. وقد قسمت معظم الدراسات البناء الطبقي في المجتمع الريفي المصري إلى خمس فئات:

١- كبار الملاك: وهم الذين تصل ملكيتهم من الأراضي الزراعية إلى أكثر من ٥٠ فدان[٢]، وغالبا لا تقيم هذه الطبقة بالريف وتدير شئون أرضها عن طريق عملاء، وبعض من هذه الطبقة يقيم بعض المشروعات الإقتصادية مثل المزارع المتخصصة لتربية الماشية ومنتجات الألبان ومزارع للشتلات...[٣]

٢- أغنياء الفلاحين: وهم الذين تصل ملكيتهم من٢٠- ٥٠ فدان، ويزرعونها بأنفسهم مستخدمين العمال الزراعيين، وهذه الفئة تنتج أساسا من أجل السوق حيث يقومون بزراعة محاصيل غير تقليدية وأكثر ربحية، وهم يتمتعون عادة بفائض زراعي وفير يزيد على احتياجاتهم الإستهلاكية.

٣- متوسطو الفلاحين: وهم الذين تصل ملكيتهم من ٥-٢٠ فدان، وهم يقيمون بالريف للعناية بأراضيهم ويكون الإعتماد فيه بشكل أساسي على العائلة للقيام بأعمال الزراعة، وفي أغلب الأحوال تكفي الزراعة لتلبية معظم احتياجات الأسرة.

٤- فقراء الفلاحين: وهم الذين تصل ملكيتهم إلى أقل من ٥ فدان، ويقومون على زراعتها بأنفسهم ولا يستخدمون أيدي عاملة مأجورة، وكثيرا ما يكون ناتج الزراعة لا يكفي لسد احتياجاتهم الغذائية ولإعالة

---

٢ البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الإجتماع، د. محمد علي سلامة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، صـ ٢٣١

٣ علم الإجتماع الريفي، د. محمد الغريب عبد الكريم، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٨، صـ٧٩

أسرهم ومن ثم يضطرون للبحث عن دخل إضافي عن طريق العمل كأجراء عند كبار أو متوسطي الملاك.

٤- طبقة المستأجرين: وهم الفلاحون الذين لايملكون أراضي ولكنهم يستأجرون أراضي من طبقة الملاك لمدة محددة لزراعتها.

٥- العمال: وهم الذين ليس لديهم ملكية للأراضي الزراعية على الإطلاق وهي أكبر الفئات حجما والعمال الزراعيين في الريف المصري ينقسم إلى:[٤]

- العمل باليومية وهو عمل موسمي غالبا.
- عمال دائمين وفيه يستأجر صاحب العمل العامل طوال العام نظير قطعة من الأرض يحصل على محصولها فقط.
- عمال التراحيل وغالبا يعملون خارج نطاق قراهم وهي أكثر الفئات فقرا فهم يزيدون عن حاجة الزراعة إلى حد كبير.

١-٣-٣-٢ النسيج الإجتماعي:

ويقصد بالنسيج الإجتماعي البناء العائلي الذي تقوم على أساسه الحياة الريفية ويربط بين جميع أفرادها روابط وثيقة ويحكمها العديد من العلاقات القرابية، وهذه العلاقات تكون لها أشكال وأنماط متعددة، حيث تنقسم صلات القربى في المجتمع الريفي إلى:[٥]

- الأسرة:

تطلق كلمة أسرة على الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد.

- العائلة:

تطلق على الجماعة التي تقيم في مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجات والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعمة والعم والخالة والأرامل الذين يقيمون في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة.

- البدنة:

تطلق على الجماعة القرابية الكبيرة التي تنتمي لها جميع العائلات والأسر المشتركة في الأصل الواحد ولهذا يكون لكل بدنة لقب معين.

---

٤ المسكن الريفي المصري، محمد فريد أبو العلا، عالم الكتب، ١٩٩٠، صـ١٦

٥ المرجع السابق، صـ١٧

وتعتبر الأسرة وحدة النسيج في الريف المصري، حيث يتأثر سلوك الفرد في الأسرة بالثقافة الريفية الممثلة في العرف السائد والعادات والقيم مما يجعل الفرد مرتبطا بالمجتمع. وكذلك يشعر الفرد بالأمن الإجتماعي والاقتصادي والنفسي ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة الريفية وما تمتاز به من استقرار وهدوء. وكذلك فإن المركز الإجتماعي للأسرة الريفية موروث ولا يعتمد كثيرا على الوضع الإقتصادي.[٦]

بعد عرض النسيج الإجتماعي للمجتمع الريفي التقليدي نحاول عقد مقارنة سريعة بينها وبين الوضع الحالي فقد أصبحت الأسرة الحديثة بالريف المصري والتي يعمل ربها بنشاط آخر غير الزراعة أشبه إلى حد كبير بالأسر في الحضر أو المدينة وخصوصا نجد ذلك فى قرى الوجه البحري والدلتا حيث تأثير المدن والعاصمة عليها فنجد أن الأسرة الحديثة تنفصل عن مسكن العائلة مما يضعف من تأثير العلاقات الإجتماعية بين أفراد العائلة كما كانت في المجتمع الريفي قديما.

١-٣-٣-٣ العلاقات الإجتماعية:

تتميز العلاقات الإجتماعية في الريف بأنها علاقات قوية بين الأفراد تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه في البيئة الإجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف، فسكان الريف يعاونون بعضهم تعاونا تلقائيا في المناسبات الزراعية فأهالي الريف يتبادلون الآلات ويستعيرونها من بعضهم وكذلك المناسبات الإجتماعية مثل الأفراح أو المآتم ويتضح مدى التعاون الذي يشارك فيه الأهالي بعضهم لمعونة الأسرة في الوفاء بإلتزماتها الإجتماعية.[٧]

ونظرا لتغير النشاط الزراعي في الريف (وخاصة في القرى كبيرة الحجم والقريبة من المدن أو العاصمة) وأنه أصبح يجاوره مجموعة من الأنشطة الأخرى فقد اختلفت بالتالي العلاقات الإجتماعية التي كانت تربط بين الأفراد وبعضها وبعض، حيث أصبح التعاون بين أفراد المجتمع في نطاق محدود وقد يقتصر على التعاون في المناسبات الإجتماعية فقط. كما أن ارتفاع نسبة التعليم في الأجيال الجديدة في الريف المصري وخاصة التعليم الجامعي أثر على قوة العادات والتقاليد التي كانت تحكم العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الريفي، ولكن مازالت قوة هذه العادات والتقاليد والترابط الأسري نجدها في قرى الصعيد والوجه القبلي حيث يقل تأثير الحياة الحضرية على هذه القرى.

---

٦ المجتمع الريفي والريف المصري، حسن علي حسن، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، صـ ١٧٦

٧ علم الإجتماع الريفي،محمد الغريب، نهضة الشرق، ١٩٨٨، صـ ٧١

١-٣-٣-٤ الموروث الثقافي في المجتمع الريفي:

تتكون القرية كبناء اجتماعي من مجموعة من النظم الإجتماعية والتي تمثل مجموعة من الأفكار والمعتقدات والسلوك التي توجد في تناسق وتكامل، وبما أن العلاقات في المجتمع الريفي هي نتاج للإنسان الريفي نفسه دون التأثر بظواهر اجتماعية خارجية وجب التعرف على الإنسان الريفي وثقافته.[٨] وفيما يلي نتعرض بالتفصيل لكل جزء من ثقافة المجتمع الريفي:

- **العادات والتقاليد:** وهي القواعد التي تحكم تصرفات الإنسان الريفي والتي يكتسبها على مر العصور. وفي ريفنا المصري نجد أن هناك اختلافا طفيفا في العادات والتقاليد بين قرى الصعيد والدلتا ولكننا فيما يلي نعرض بعض العادات والتقاليد الريفية التي يتميز بها الريف المصري كله والتي يجب الحفاظ عليها وتشجيعها وتعزيزها إذ إنها تقوي من روابط المجتمع الريفي وتماسكه وتدعم العلاقات الإجتماعية والإنسانية بين سكانه:[٩]

١- التماسك والترابط الأسري: للأسرة في الريف كيانها كوحدة اجتماعية واقتصادية متماسكة ومتكاملة وينشأ الطفل وهو يشعر بأن له دورا مهنيا وعضويا بالبيئة المحيطة، كما يشيع في المجتمع الريفي التضافر والإنتماء للعائلة الأم، وملكية المسكن وتوارثه نمطا اجتماعيا متميزا. لذلك فإنهم يتأثرون بالعلاقات الشخصية تأثرا قويا ويرتبون على تلك العلاقات فيما بينهم حقوقا وواجبات حيث يتبارون فيما بينهم على قضاء المنافع والمصالح بحكم ما بينهم من علاقات قوية.

٢- احترام كبار السن: يحترم الفلاح دائما من هو أكبر منه سنا، ويؤمن بأن السن يكسب الفرد خبرة من واقع التجارب كما أن ظروف الحياة وألوان المعيشة تزيده اتزانا في الحكم على الأشياء، وللشخص كبير السن مهابته ووقاره.

ومن العادات أيضا المميزة للمجتمع الريفي:[١٠]

٣- الصبر على تحمل المشاق: تحتاج مهنة الزراعة إلى جهد بدني كبير وإلى الصبر حتى موسم الحصاد، كما أن هذا الزرع عرضة للإصابة بالآفات والأمراض وفي هذا كله يواجه المشكلات والصعوبات التي تتطلب منه الصبر وحسن المعاملة والمثابرة حتى يمكن التغلب عليها.

ولكن هناك أيضا بعض العادات والتقاليد التي تؤثر سلبا على عملية التنمية ويجب أن تؤخذ في الإعتبار ويجب عند القيام بعمليات التنمية الإجتماعية يراعى توعية المجتمع بمدى النفع الذي يعود على المجتمع عند الإبتعاد عنها، وهذه العادات مثل:

---

٨ دور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، شريف ممدوح العدوي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، صـ ٢٣

٩ المرجع السابق، صـ ٢٤

١٠ المجتمع الريفي والريف المصري، حسن علي حسن، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، صـ ٤٢

١- الإيمان بكثرة الذرية والأولاد: وهي من العادات الشائعة في ريفنا المصري حيث يحب الريفي أن يكون لديه الكثير من الذرية وخصوصا الذكور منهم حتى يساعدوه في العمل بالأرض، وقد أدى ذلك إلى عدم الإهتمام بهم صحيا وتعليميا وبالتالي فهم يمثلوا عبئا على المجتمع، كما أن معدل الزيادة في عدد الأولاد لا يساويه زيادة في مساحة الأرض الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستمر في مستوى المعيشة.

٢- العصبية العائلية: للأسرة لدى الفرد الريفي مكانة هامة حيث تمثل لديه كل معاني الأمان والحماية، ومن ثم فهم يتعصبون لأسرهم ويطيعون قيادتها وينحازون لها دون تفكير حيادي أو نظرة موضوعية لصالح المجتمع الريفي بصفة عامة.

- **القيم**: وهي القواعد التي يؤمن بها الإنسان الريفي، ونذكر منها ما يلي:

١- القيم المتعلقة بالأرض: لا تزال قيمة الفلاح ومركزه الإجتماعي والإقتصادي مرتبط بملكية الأرض الزراعية هي المثل الأعلى للملكية من حيث بها، ومع أن عدد كبير من سكان الريف أصبح لا يملك أرضا إلا أنهم يفضلون الإرتباط بها ومن الأمثلة الدالة على ذلك قيام غير العاملين بالنشاط الزراعي بشراء أرض في حالة توفر لديهم فائض من المال مفضلين ذلك على التوسع في أنشطتهم التجارية، حتى ارتفاع مستوى التعليم لم يؤثر في قيمة الأرض عند الريفي. إلا أن التغير الملحوظ كان في قيمة العمل الزراعي، فلم يعد أجل الأعمال شأنا مع أنه ما زال يمثل النشاط الإقتصادي الأساسي في القرية، فهو نوع من العمل بجانب أنواع أخرى ممكنة، فقد ظهر هناك إتجاه للمعاملات التجارية مع المدينة ومع سكان الريف بعضهم مع بعض.[١١]

٢- القيم المتعلقة بالتعليم: كان الفلاح لا يهتم بالتعليم مثل اهتمامه بالزراعة، على أساس أن الزراعة هي مهمته الأولى والأخيرة فطالما كانت معرفة القراءة والكتابة مثلا لا شأن لها بالعمل الزراعي من حيث المهارة فهي غير ضرورية. وقد لعب الكتّاب دورا هاما في حركة التعليم في القرية، فقد كان يقوم أساسا على تحفيظ القرآن وبالتالي تعليم القراءة والكتابة.[١٢]

ولكن لا يمكننا حاليا إغفال التغير الحادث في الإتجاه إلى التعليم في القرى المصرية حيث إنتشار الإتجاه الثقافي العام في المجتمع كله ولا شك أن ازدياد صلات القرية بالمدينة في الفترة الأخيرة كان له أثر في اطلاع الريفيين على نماذج أخرى من الحياة. كما لا يمكننا إغفال دور الإعلام في

١١ اجتماعية القرية المصرية بين الأصالة والتحديث، نبيل توفيق تويج، المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ١٩٩٩، صـ ٦٥٧

١٢ المسكن الريفي المصري، محمد فريد أبو العلا، عالم الكتب، ١٩٩٠، صـ١٩

رفع المستوى التعليمي بين سكان القرية وتأثير تفعيل برامج محو الأمية على الريفيين كبارا وصغارا.

٣- قيم القناعة: القناعة قيمة مرتبطة بطبيعة الحياة الإقتصادية والإجتماعية على السواء فالفلاح يعمل من أجل العائلة وليس من أجل نفسه ليضمن الكفاية الإنتاجية دون أن يكون هناك تنافس اقتصادي، والقناعة تعني الرضا بالأمر الواقع والحياة البسيطة، فالقناعة من الصفات التي تحث عليها كافة الأديان.[١٣]

١-٣-٣-٥ تأثير الديانات على المجتمع الريفي:

يعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة على المجتمع الريفي، حيث يحتل الدين مكانة كبيرة عند الريفي لذلك فالسكان الريفيون يتمسكون بعقائدهم الدينية تمسكا شديدا ، لأن الحياة المتعلقة بمهنة الزراعة تتمتع بشيء من الخصوصية بدرجة تفوق المهن الأخرى، فالعناصر الطبيعة تؤثر في إنتاج المحاصيل كدرجات الحرارة والمطر، وهذه الظروف الطبيعية ما زالت تتحكم في إنتاج المحاصيل رغم التقدم العلمي، الأمر الذي جعل الريفيين يؤمنون أن قوة الله سبحانه وتعالى قوة عليا وهي المسيرة لقوة الطبيعة، وقد أثر ذلك على سلوك الريفيين حيث الخوف من الله جعل الريفي يسلك سلوكا طيبا.[١٤]

وتتحكم المعتقدات الدينية التي قد تكون صحيحة أو خاطئة في سلوك الإنسان الريفي وتصرفاته في حياته الإجتماعية والإقتصادية، لذلك يربط الناس بين التفسير الديني والأوضاع القائمة في الحياة. كما أن القائمين على مهمة التعليم الديني من الوعاظ والمثقفين الدينيين لهم أهميتهم في سلوك وتفكير وحياة الناس الدينية لذلك فرجال الدين لهم مكانة رفيعة ومميزة عند الريفيين.

١-٣-٤ النظم والأوضاع الإقتصادية في المجتمع الريفي

إن المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة تكون علاقة السكان فيها بالأرض عاملا هاما في وصف حياتهم الإقتصادية، وبالتالي سوف يتم فيما يلي وصف للنظم والأوضاع الإقتصادية في المجتمع الريفي المصري التقليدي آخذين في الإعتبار أهمية الأرض الزراعية في تشكيل الحياة الإقتصادية للمجتمع الريفي، مشيرين إلى تأثير تغير النشاط الزراعي كنشاط رئيسي للمجتمع الريفي على الحياة والنظم الإقتصادية في الريف المصري.

---

١٣ المرجع السابق، صـ ٢٣

١٤ المجتمع الريفي والريف المصري، حسن علي حسن، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، صـ ٢٠٢

١-٣-٤-١ الأنشطة الإقتصادية السائدة:

المجتمع الريفي التقليدي كان يعتمد بشكل أساسي على النشاط الزراعي كنشاط اقتصادي رئيسي يجاوره بعض الأنشطة الأخرى المساعدة كالتجارة والعمل في المجال الخدمي كالمراكز الإجتماعية ومكاتب البريد والوحدات الصحية والزراعية والمدارس هذا بالإضافة إلى الوظائف الإدارية والدينية، وكان الفلاح ينظر إلى العمل الزراعي على أنه أجل الأعمال وأنه ليس هناك مهن أفضل من الزراعة. كما أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة الإجتماعية.[١٥] ويوجد بعض القرى الأخرى التي تعتمد على الثروة السمكية (الصيد) كدعامة اقتصادية وركيزة أساسية للدخل مثل قرى شمال الدلتا والقرى الواقعة في إقليم البحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى أنه هناك بعض القرى التي تعتمد على الصناعات اليدوية كصناعة السجاد والكليم.

وفي الوقت الحالي نجد أنه زادت كثافة العلاقات بين القرية والمدينة وظهر هناك إتجاه للمعاملات التجارية بين القرية والمدينة، كما أن الحاجة المتزايدة للسكان وخصوصا حاجات المدينة جعل البعض يتخصص في التجارة مثل تجارة القطن والغلال والإنتاج الحيواني ومستخرجات الألبان، ومع أن هؤلاء قد يزاولون العمل الزراعي بجانب نشاطهم التجاري إلا أن هناك عددا منهم يتفرغ كلية طوال العام للنشاط التجاري. هذا بالإضافة إلى ظهور بعض الورش الصناعية والمصانع والتي نشأت بعد عمليات تجريف الأرض الزراعية منذ السبعينات مثل مصانع الطوب الأحمر والبلاط ويوضح ذلك الشكل التالي.

شكل (٣-١) عمليات تجريف الأرض الزراعية بقرية أبو الغيط – محافظة القليوبية

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة، ٢٠٠٢

ويمكننا ملاحظة زيادة الإنشطة الإقتصادية الغير زراعية على حساب النشاط الزراعي في معظم القرى والتي تزداد تدريجيا كلما اقتربنا من المدن الحضرية والعاصمة ويوضح الشكل (٣-٢) انخفاض نسب

١٥ المسكن الريفي المصري، محمد فريد أبو العلا، عالم الكتب، ١٩٩٠، صـ٢٣

العاملين بالنشاط الزراعي في أربع محافظات تم اختيارها لتوضح تأثير القرب والبعد عن العاصمة على الأنشطة الإقتصادية بالريف.

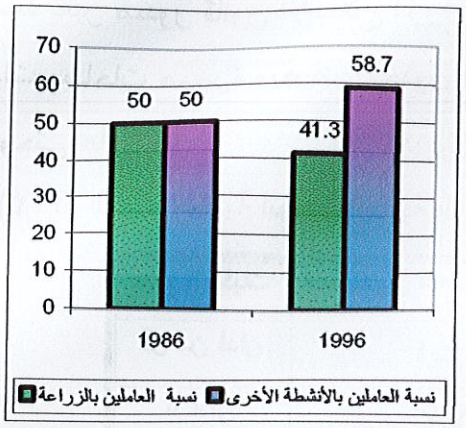

محافظة الشرقية

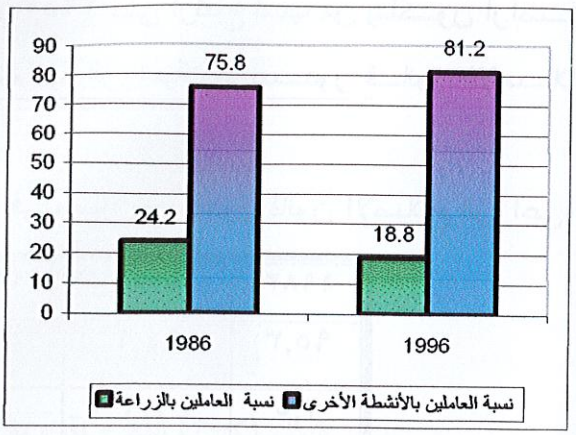

محافظة القليوبية

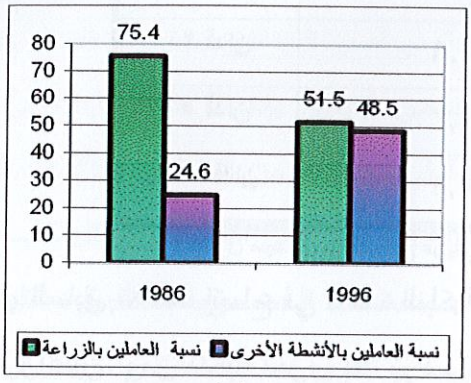

محافظة أسيوط

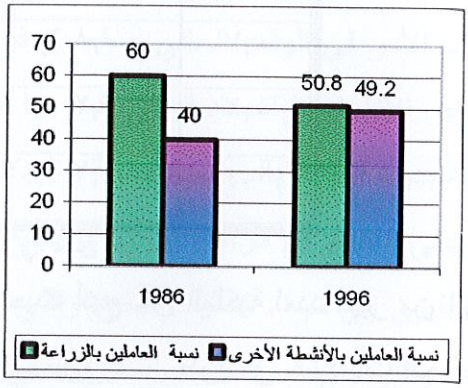

محافظة بني سويف

شكل (٣-٢) نسب العاملين بالزراعة والأنشطة الإقتصادية الأخرى خلال الفترة من (١٩٨٦ - ١٩٩٦)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-التعداد العام للسكان والمنشآت-إجمالي الجمهورية-١٩٨٦،١٩٩٦-النسب من حساب الباحثة

١-٣-٤-٢ الملكية الزراعية:

يعتبر نظام الملكية الزراعية أهم مكونات النظام الإقتصادي باعتبار الأرض عنصر الإنتاج الأول في الزراعة، وعلى ذلك يمكن القول أن أساس الحياة الإقتصادية في ريفنا المصري هو ملكية الأرض، والملكية في هذه الحالة تكون ملكية عائلية وليست فردية، حيث أن انقسام العائلة إلى عائلات بمرور الزمن لا يغير من نمط الملكية بل تظل أيضا ملكية عائلية.

ولما كانت ملكية الأرض هي المظهر الوحيد للملكية في القرية خصوصا في الفترة السابقة، فإن المتتبع لتطور العلاقة بين الأرض وسكان الريف يجد أن ملكية الأرض قد استقرت في مصر عام ١٨٩١ بعد مجموعة كبيرة من القوانين، بدءا من نظام الالتزام في بداية القرن التاسع عشر ثم إلغاؤه بواسطة محمد علي وتقسيم الأراضي الملحقة بكل قرية إلى أحواض، وحتى صدور قانون المقابلة في عهد الخديوي

إسماعيل حيث كفل القانون حصول المنتفع بالأرض على صك تمليك ملكية تامة متى دفع مرة واحدة ثم ستة أمثال الضريبة السنوية مع إعفائه من نصف الضرائب بعد ذلك بصفة دائمة.[١٦]

ونلاحظ تأثير صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ على ارتفاع نسب من يملكون أراضي زراعية ذات مساحات صغيرة ويعرض الجدول التالي الملكية الزراعية بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي وحتى عام ١٩٨٣.

جدول (٣-١) النسب المئوية لتوزيع الملكية الزراعية في مصر بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي

حجم الملكيات	بعد قانون الإصلاح ١٩٥٢	١٩٦١	١٩٨٣
أقل من فدان	٩٤,٤	٩٤,١	٩٥,٣
٥ فدان	٢,٧	٢,٦	٢,٥
١٠ فدان	١,٦	٢,١	١,٣
٢٠ فدان	٠,٩	٠,٨	٠,٧
٥٠ فدان	٠,٣	٠,٢	٠,٢
١٠٠ فدان	٠,١	٠,٢	٠,٠

المصدر: جداول مجمعة من المجتمع الريفي والريف المصري، حسن على حسن.

من الجدول السابق نلاحظ إتساع في قاعدة الملكية الزراعية حيث أتيح حق الملكية لعدد كبير من الإجراء والعمال الزراعيين. ومن ناحية أخرى فقد تم دعم الملكيات الصغيرة عن طريق خدمات الجمعيات الزراعية.

١-٣-٤-٣ مستوى المعيشة وأثره على نمط الإنتاج والإستهلاك:

كان المجتمع الريفي التقليدي يتميز ببساطة مستوى المعيشة حيث يوجه الفلاح دخله الذي يحصل عليه من عمله بالزراعة إلى إشباع حاجاته الأساسية وأسرته من ملبس ومأكل ويدخرون جزءا منه بقصد استثماره في شراء أرض أو ماشية، وكان الطلب على كماليات الحياة يكاد يكون معدوما ، وبالتالي فإن نمط الإستهلاك الذي كان سائدا هو الإستهلاك المنزلي الذي يعني أن يشبع الفلاح كل حاجاته من خلال المنزل فهو ينتج ما تستهلكه الأسرة من ألبان معتمدة على الحيوانات التي يستخدمها الفلاح في الزراعة كما أنه أيضا يعتمد في غذائه على الطيور التي تربى بالمنزل، كما يتسم هذا النمط الإستهلاكي البسيط

١٦ اجتماعية القرية المصرية بين الأصالة والتحديث، نبيل توفيق تويج، المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ١٩٩٩، صـ ٦٥٩

بإعتماده على إنتاج الفلاح الزراعي وإنتاج زوجته المنزلي وبقلة الإعتماد على السوق في شراء كل شيء.[١٧] ويوضح الشكل التالي اعتماد الفلاح المصرى القديم على الطرق التقليدية في الزراعة.

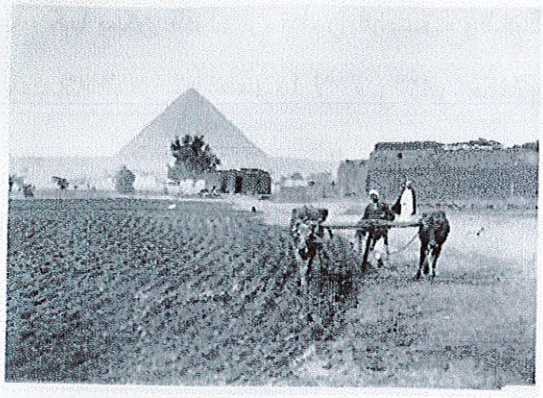

شكل (٣-٣) الفلاح يقوم بزراعة أرضه بالطرق التقليدية

المصدر: www.egyptiantalks.org

وقد اختلف الأمر في الوقت الحالي عما سبق فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتغير نمط حياة الريفي التي تأثرت بتغير الأنشطة الإقتصادية التي يقوم بها الريفيون بدأ بعض الريفيين بإنفاق دخلهم على إقامة المساكن الجديدة المبنية بالحوائط الحاملة والهيكلية، كما بدأوا في تجهيزها من الداخل بالأثاث الجديد والإنفاق على أبنائهم في مراحل التعليم المختلفة وذلك إلى جانب الإنفاق على الملبس والمأكل كما اتجه معظم الريفيون إلى شراء كماليات الحياة والتي تتسم بها المجتمعات الحضرية كأجهزة التليفزيون والثلاجات والبوتجازات. وتستخدم الكهرباء في الوقت الحالي في القرى استخداما انتاجيا واستهلاكيا حيث المشروعات الإنتاجية كمزارع الدواجن والورش الصناعية، ويوضح الشكل التالي مجتمع القرية في الوقت الحاضر.

شكل (٣-٤) الحياة الحديثة في الريف المصري

المصدر: مشروع إعداد المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة، ٢٠٠٥

١٧ دراسات في علم الإجتماع الريفي، د.كمال التابعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، صـ ٢٥٧

ويمكننا هنا أن نقول أن نمط الحياة الحضرية قد طغى على نمط الحياة الريفية سواء في الإنتاج أو الإستهلاك أو في نوعية الأنشطة التي يقوم بها الريفيين وأصبحت الخطوط الفاصلة بين الريف والحضر غير واضحة وتكاد تكون متشابكة، كما يمكن القول أن تطور الريف والحياة الريفية ليست بمعنى تحضرها فلكل منهما خصائصه وسماته المميزة وتطورها لا يعني تغير صفاتها وخصائصها.

١-٣-٥ النظم الإدارية والسياسية بالمجتمعات الريفية: [١٨]

تعتبر النظم الإدارية بالمجتمعات الريفية شكل من أشكال توزيع السلطة وإتخاذ القرارت لتنفيذ وإدارة المشروعات حيث تقوم الأجهزة المحلية بأدوار معينة تتلخص في التعرف على حاجات سكان القرى واقتراح المشروعات وتنفيذها على المستوى المحلي بما يتفق وظروف هذه البيئات. وفيما يلي سنعرض بعض الصور التي تمثلها النظم الإدارية.

١-٣-٥-١ التقسيم الإداري:

تغيرت النظم الإدارية والتقسيم الإداري في المجتعات الريفية والمجتمع المصري ككل مرات عديدة خلال القرنين السابقين، ولكنه يمكننا تمييز بعض التغيرات التي حدثت للنظم الإدارية للمجتمعات الريفية من خلال فترتين هما فترة ما قبل صدور قانون الإدارة المحلي وما بعدها.

أولا: قانون العمد والمشايخ: تم العمل بهذا القانون منذ عام ١٨٩٥ وقد حدد القانون النظام الإداري على مستوى القرية ممثلا في العمد والمشايخ ونص على أن الترشيح يكون لمن يملكون عشرة أفدنة فأكثر من أهل القرية المقيمين فيها لمنصب العمدة، ويعرض كشف المرشحين على أهالي القرية وفي حالة عدم الإعتراض عليه يُرفع الكشف إلى لجنة الشياخات بالمديرية المكونة من مدير المديرية وأربعة من كبار المديرية (المحافظة حاليا) ومندوب وزارة الداخلية ورئيس نيابة المديرية.

ثانيا: قانون الإدارة المحلية لعام ١٩٦٠: حدث تطور هام في نظام الحكم الداخلي بصدور قانون الإدارة المحلية والذي تم تعديله أكثر من مرة حتى صدور آخر تعديل له عام ١٩٨١، وينص القانون على أن وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منهما الشخصية الإعتبارية. وتتولى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة في دائرتها. ويكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلي مجلس شعبي محلي من أعضاء منتخبين طبقا للقوائم الحزبية التي حصلت على الأغلبية المطلقة.

١٨ المجتمع الريفي والريف المصري، حسن علي حسن، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، صـ ١٨١

١-٣-٥-٢ الحكم المحلي والإدارة المركزية:

ويمكن تقسيها إلى:

- المجلس الشعبي للقرية: يشكل في كل قرية مجلس شعبي محلي يتكون من ثمانية عشر عضوا، ويتولى المجلس في نطاق السياسة العامة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في نطاقه. ويختص في حدود اللوائح والقوانين بما يأتي:

١- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.

٢- اقتراح مشروع الموازنة وإقرار الحساب الختامي.

٣- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية في نطاق القرية لرفع مستواها.

٤- العمل على نشر الوعي الزراعي بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج الزراعي.

٥- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.

٦- العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

أما اللجنة التنفيذية فتكون من خلال رئيس القرية الذي تكون له سلطات رئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة القرية ويعينه المحافظ. ويشكل لكل قرية لجنة تنفيذية برئاسة رئيس القرية. وتختص اللجنة التنفيذية في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لوضع قرارات وتوصيات المجلس الشعبي للقرية موضع التنفيذ، كما تقوم بدراسة وبحث ما قد يحيله إليها المجلس المحلي أو رئيس القرية من الموضوعات.

- إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (١٩٧٣):

صدر قرار جمهوري بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وحدد مسؤلياته في النقاط التالية:

- تنفيذ السياسة العامة والبرامج التي تقررها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية.
- اقتراح الخطة العامة للمشروع واعتمادها من اللجنة الوزارية للحكم المحلي.
- العمل على تنفيذ الخطة طبقا للبرنامج الزمني الذي أقرته اللجنة الوزارية للحكم المحلي.
- متابعة خطوات تنفيذ المشروع والعمل على تذليل العقبات التي تعترض التنفيذ.
- تقييم الإمكانيات المتاحة لدى وحدات الحكم المحلي وتحديد متطلبات دعمها.
- إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمشروع.

خلاصة الفصل الثالث:

استهدف الفصل الثالث رصد للملامح والسمات غير العمرانية بالقرية والمتمثلة في النظم الإجتماعية والإقتصادية والإدارية ودراسة تأثير التغير الحادث بالقرية المصرية من زيادة نسبة التحضر وتغير نظم الأنشطة الإقتصادية بالقرية وذلك بهدف تفهم طبيعة المجتمع لضمان تقبله لعملية التنمية وقد تم استخلاص النقاط التالية:

١- النظم الإجتماعية:

- يتميز المجتمع الريفي المصري بعلاقات ونسيج اجتماعي مميز تحكمه العادات والتقاليد الناتجة من طبيعة عمل أهل الريف بالزراعة منها الإيجابي الذي يمكن الاستفادة منه في عملية التنمية ومنها السلبي الذي يجب معالجته لضمان نجاح عملية التنمية بالريف، كما تميز أيضا المجتمع ببناء طبقي يحكمه مدى تملك كل طبقة من الأراضي الزراعية.

- اتضح من الدراسة أن النظم الإجتماعية بالريف تغيرت إلى حد ما عما كانت عليه عندما سيطر النشاط الزراعي على الريف حيث كان سلوك الفرد في الأسرة يتأثر بالثقافة الريفية الممثلة في العرف السائد والعادات والقيم مما يجعل الفرد مرتبطا بالمجتمع أما الآن أصبحت الأسرة الحديثة بالريف المصري والتي يعمل ربها بنشاط آخر غير الزراعة أشبه إلى حد كبير بالأسر في الحضر حيث تنفصل الأسرة الحديثة عن مسكن العائلة مما يضعف من تأثير العلاقات الإجتماعية بين أفراد العائلة.

- نلاحظ بعض آثار التطور بالمجتمع الريفي مثل زيادة نسب المتعلمين وارتفاع مستوى الوعي.

٢- النظم الإقتصادية:

أثّر تناقص نسب العاملين بالنشاط الزراعي عن العاملين بالأنشطة الأخرى على النظم الإقتصادية في المجتمع الريفي المصري، فبعد أن كانت نظرة الفلاح للعمل الزراعي على أنه أجل الأعمال وأفضل المهن أصبح العمل بالزراعة في الوقت الحالي لا يناسب بعض سكان الريف خصوصا مع تزايد مستوى التعليم والثقافة للأجيال الجديدة وأن العمل بالأنشطة الأخرى مثل التجارة والخدمات أكثر تناسبا معهم، وبالتالي أثّر ذلك على نمط الإنتاج والإستهلاك في القرية فأصبحت القرية مجتمع مستهلك أكثر من كونه منتج وبالتالي فقد أثر ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة. ولكن يمكننا ملاحظة عدم تغير مبدأ الملكية الزراعية برغم تغير النشاط الإقتصادي لبعض سكان الريف فالأرض ما زالت تمثل للفلاح قيمة اجتماعية هامة.

٣- النظم الإدارية:

تمثل النظم الإدارية أشكال توزيع السلطة واتخاذ القرارات لتنفيذ وإدارة المشروعات. وقد أصدرت الدولة بعض القوانين المنظمة لتوزيع السلطة وتنفيذ مشروعات التنمية مثل قانون الإدارة المحلية والحكم المحلي وبالرغم من أن هذه القوانين قد نصت على قيام الوحدات المحلية بإعداد الخطة المحلية إلا أنه في نفس الوقت قيد سلطاتها في هذا المجال حيث أنها تتلقى من الوزارات المركزية التوجيهات الخاصة بمشروعات خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بما يتفق والسياسة العامة للدولة. وبذلك لم يتم تحديد العلاقات بين الإدارات المحلية والمركزية وبينها وبين مثيلاتها وكذا مع الأجهزة الشعبية.

الخلاصة: إن تأثر الجوانب الإجتماعية والإقتصادية بتغير النشاط الزراعي بالقرية المصرية لهو أكبر دليل على قصور عملية التنمية فيها، حيث أن هدف عملية التنمية هو رفع ودعم الجوانب الإجتماعية والإقتصادية الجيدة الموجودة فيها وليس تغييرها وتشبهها بمثيلتها في الحضر.

الباب الثاني

التنمية الريفية الشاملة وتأثيرها على تطور القرى

الفصل الرابع :

التنمية وأنواعها وما يتعلق بها من مفاهيم

١-٤-١ تمهيد

٢-٤-٢ تعاريف خاصة بالتنمية

٢-٤-٣ التنمية الشاملة وقطاعاتها المختلفة

٢-٤-٣-١ التنمية العمرانية

٢-٤-٣-٢ التنمية الإجتماعية

- تعاريف التنمية الإجتماعية
- المشاركة وما يرتبط بها من مفاهيم

٢-٤-٣-٣ التنمية الإقتصادية

- تعاريف التنمية الإقتصادية
- عناصر التنمية الإقتصادية وتطبيقها على الريف المصري

خلاصة الفصل الرابع

٢-٤-١ تمهيد

عرضنا فيما سبق كيف أن توجهات التنمية خلال العقود الماضية كان لها أثر سلبي على القطاع الزراعي وعلى الريف بشكل عام حيث أنها تسببت في تدهور العلاقة بين الريفي وأرضه الزراعية مما أدى إلى فقدان الأرض الزراعية كما وكيفا، كما أنها ساهمت في تغير الخصائص الإجتماعية المميزة للمجتمع الريفي. وكذلك أساليب التنمية الريفية والتي أصبحت في حد ذاتها أحد أهم مشاكل الريف حيث تعاني من معوقات كثيرة في تطبيقها.

ويهدف هذا الفصل إلى ثلاثة نقاط رئيسية:

أولا: تأكيد أن أسلوب التنمية المتكاملة والشاملة يؤثر إيجابيا في الريف عامة والنشاط الزراعي خاصة، كما لا يؤثر بالسلب على المجتمع وعلى خصائصه العمرانية وغير العمرانية المميزة.

ثانيا: توضيح أهمية التنمية الإجتماعية والبشرية والمتمثلة في رفع المستوى الثقافي والصحي للريفي، وتفعيل دور المجتمع ومشاركته في تنمية مجتمعه من خلال استغلال قدراته ومميزاته المعنوية والمادية، وكذلك أهمية التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الريفي، حتى تكون التنمية وسيلة تقوم على أسس واقعية بهدف رفع مستوى الحياة بجميع جوانبها في الريف من خلال الإستفادة من إمكانيات المجتمع الريفي بشريا واقتصاديا بما يتوائم مع المجتمع وتقاليده وقيمه.

ثالثا: التأكيد على أن البحث في أساليب التنمية الريفية الصحيحة هدفه حماية الأرض الزراعية ومحاولة الحد من الإمتداد عليها ورفع إنتاجيتها الزراعية وتنمية النشاط الزراعي بالريف، وكذلك توجيه التنمية بالريف بصورة صحيحة وتوضيح الفرق بين تنمية الريف المطلوبة وتحضر الريف غير المطلوب.

وللوصول لهذه الأهداف يجب أن نتعرض لبعض المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالتنمية ومشتقاتها والتي ستساعدنا في تحقيق أهداف هذا الفصل.

٢-٤-٢ تعاريف خاصة بالتنمية:

تعرضت كثير من الأبحاث لمفهوم التنمية، وقد عرضت هذه الأبحاث مفاهيم التنمية كلا حسب وجهة نظر التخصص المدروس. ولابد من الإشارة إلى أهمية توحيد مفهوم التنمية المنشودة عند صناع القرار حيث أن تعدد وجهات النظر في فهم التنمية يعتبر من أهم معوقات تحقيق التنمية لأنه يؤدي إلى عدم وضوح الهدف منها وبالتالي حدوث خلل في تطبيقها.

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أهمية وضوح مفهوم التنمية السياسية والتي تعتبر ركنا أساسيا في تنمية الريف بصفة عامة والتي تعرف بأنها "نظام سياسي يضع استراتيجية عامة للدولة لتحقيق الإستقرار

الإقتصادي والأمني"[1] وحيث أن معظم مشروعات التنمية توجه إلى القاهرة فهناك الكثير من معوقات تحقيق التنمية في المناطق الريفية.

ونعرض فيما يلي بعض وجهات النظر لتعريف التنمية ونذكر من ذلك رأي الدكتور عبد المنعم شوقي حيث يذكر أن التنمية " العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ".[2]

وفي تعريف آخر يقول أن التنمية "عمليات التغير التي تستهدف تعظيم مخرجات منظومة بناء المجتمع بالإستغلال الأمثل للموارد الذاتية في ضوء سياسات عامة وعن طريق عمليات تنظيمية تعتمد على الخبرة والتجربة والمعرفة والعلاقات الإنسانية ودون الإخلال بالهوية المحلية ".[3]

وفي تعريف آخر من وجهة النظر الإجتماعية يقول أنها " توسيع حاسم في كل المجالات ونشاطات القدرات الإنسانية سواء الإجتماعية أو الفكرية أو التكنولوجية او الإقتصادية، أي أنها توظيف الكل من أجل صالح الكل بحيث تصبح عملية تغير ثقافي ديناميكي أي عملية متصلة واعية تتم في إطار اجتماعي معين بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع ".[4]

وفي دراسة أخرى تعرف فيها التنمية بأنها " سياسة الإعتماد على النفس على مدى زمني لإستثمار طاقات كل أفراد المجتمع وتتجه نحو إشباع حاجاته الأساسية أي أن التنمية مشروع إقامة مجتمع أفضل لأبنائه في ضوء قيمهم الحضارية ".[5]

ويمكننا في النهاية استنتاج أن مفهوم التنمية يدور حول ثلاث محاور رئيسية أولها: إنها عملية تطور للمجتمع تشمل جميع المجالات (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية...). وثانيها: أنها تتم من خلال استغلال الموارد الذاتية للمجتمع واستثمار طاقاته البشرية (اعتماد المجتمع على نفسه). وثالثها: أن غاية التنمية هي الوصول لإقامة مجتمع أفضل ولكن في ضوء قيم هذا المجتمع والإحتفاظ بهويته المحلية.

- التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة ركنا أساسيا في منظومة التنمية، فإذا كنا نهدف إلى نجاح عمليات التنمية المنشودة فلابد أن تكون خطة التنمية مستدامة ومتواصلة. فالإستدامة تعني " دفع التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك ضمان سير التنمية في المجالات الإجتماعية والبيئية بنفس القدر ".[6]

---

١ محاضرات تمهيدي ماجستير، أ.د. محمد البرملجي، ٢٠٠٦

٢ تنمية المجتمع وتنظيمه، عبد المنعم شوقي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٠،صـ٤٣

٣ التنمية المتواصلة للتجمعات العمرانية بالأراضي المستصلحة بالصحراء الغربية، شادية بركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان،٢٠٠٣، صـ ١٥

٤ الإجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ صـ ١٤٤

٥ في التنمية العربية، اسماعيل صبري عبد الله، دار الوحدة، لبنان، ١٩٨٣ صـ ٨٠

كما أنها تعني تلبية حاجات المجتمع حاليا مع الإحتفاظ بحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاته من الموارد الطبيعية الموجودة، وهي بذلك تحقق بيئة صالحة من خلال الإستخدام الأمثل للمصادر الأساسية.

- **تنمية المجتمع المحلي:**

تعتبر دراسة المفاهيم الخاصة بتنمية المجتمع المحلي مدخلا هاما لدراسة المجتمع الريفي (محل الدراسة) حيث أنها وحدة المجتمع المحلي، ويكونان معا نظام اجتماعي.

وقد ورد تعريف تنمية المجتمع المحلي في كثير من الدراسات والمؤتمرات وسنذكر منها ما يتوافق مع موضوع البحث.

تعريف **مؤتمر أشروج ١٩٥٤:** " تنمية المجتمع هي حركة تستهدف الأحوال المعيشية للمجتمع جميعه على ركيزة من المشاركة الإيجابية واسعة النطاق إذا ما بدأت المبادرة تلقائيا من المجتمع فسيكون ذلك أفضل وإذا لم نبدأ فيجب الإستعانة بالوسائل المنهجية واستثارة الأفراد بالشكل الذي يسمح بتحمسهم لهذه الحركة ".[٧]

تعريف **هيئة الأمم المتحدة ١٩٥٦:** " العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الإجتماعي القومي".[٨]

تعريف **وليام ولويد بيدل** : عملية اجتماعية تمكن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة المعيشة والتغلب على الأوضاع السيئة وغير الملائمة في مجتمعاتهم.[٩]

ويمكننا بعد هذا العرض ملاحظة أن معظم التعريفات أبرزت أهمية مشاركة المجتمع في التنمية، وأن المجتمع هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، كما أنها أوضحت أن التنمية عملية مستمرة ومتواصلة.

- **التنمية الريفية:**

ظل الحضر محور اهتمام الدولة حتى إدخال نظام الحكم المحلي في الستينات من القرن العشرين، إلا أن سيطرة المركزية على العقلية المصرية قد قلل من فرص الوحدات المحلية للقيام بتبعاتها. ومع تزايد

---

٦ خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات، هبة الله عصام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٩٦

٧ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٣٤

٨ خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات، هبة الله عصام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ١٠٣

٩ المرجع السابق

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية ظهرت الهجرة من الريف إلى الحضر، ومع تزايد الضغوط على المناطق الحضرية أدركت الجهات المسئولة عن عملية التنمية مدى خطورة الإستمرار في التحيز لصالح الحضر وإهمال الريف.[١٠] فبدأت في وضع سياسات للتنمية الريفية استهدفت امداد الريف بوسائل المعيشة المناسبة، كما كانت تهدف أيضا إلى تقليل الهجرة الريفية الحضرية ولكن كثير من هذه الجهود المبذولة كانت تفشل لأسباب عديدة أهمها سوء التنظيم بين الجهات المختصة وتعدد مفاهيم التنمية لدى صناع القرار.

ونذكر فيما يلي بعض التعريفات التي عرضتها الدراسات عن التنمية الريفية، ففي تعريف لها يقول " أن التنمية الريفية الحقيقية هي التنمية المتكاملة التي تتم عن طريق تدخل إرادي مقصود لإيجاد الظروف الخاصة بتحقيق ودفع التقدم الإقتصادي والإجتماعي للريف من خلال مشاركة سكانه في تقييم وتنفيذ عملية التنمية، وفي اتخاذ القرارات الهامة بتلك العملية ومن خلال استمرارية تلك الجهود لتثبيت المبادرة والإبتكار في نفوس السكان، وحتى يمكن تغيير اتجاهاتهم أو تعديلها مع إشراك القادة المحليين وجذبهم للمشاركة في العملية ".[١١]

وقد جاء في مقدمة برنامج شروق تعريف للتنمية الريفية يقول " أن التنمية الريفية هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل الناس مع مجتمعهم القومي الكبير".[١٢]

وآخر يعرف فيها التنمية الريفية بأنها " مجموعة من البرامج والمشروعات التي تنفذ للإستفادة الكاملة من موارد المجتمع الريفي لإحداث نمو مرغوب يمكن تطويره من خلال الإعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة، وتعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس أفراد المجتمع بمشاكلهم واشتراكهم اشتراكا فعليا في البرامج التنموية، ويعتمد نجاح هذه البرامج على مدى تكيف هؤلاء الأفراد بالمجتمع الريفي مع تلك البرامج ومدى إمكان تغيير مفاهيمهم وعاداتهم التي تمكنهم من رفع مستوى معيشتهم".[١٣]

فالتنمية الريفية كما استخلصنا من التعريفات تدور حول أنها عملية تغيير مخطط لتحقيق تقدم للمجتمع الريفي (مجتمع ذو اهتمام مشترك) من خلال تنمية موارد المجتمع، ولتحقيق ذلك يستلزم مشاركة هذا المجتمع الفعالة في هذه العملية منذ بداية تحديد المشكلات وحتى مراحل تنفيذ البرامج ومتابعتها.

ونلاحظ أنه عند تطبيق سياسات التنمية الريف يتم تنفيذ برامج متناثرة تعاني من القصور لعدم ربطها بإطار تنمية متكاملة يشمل الجانب الإقتصادي والإجتماعي، حيث أن الريف ليس قطاعا واحدا بل مجتمع

---

١٠ ماذا جرى في الريف المصري، مشروع شروق وعملية التنمية الريفية، عبد الله شحاته، قضايا التنمية، القاهرة، صـ ١٧٥

١١ تنمية المجتمع الريفي، أحمد مطفى خاطر، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، صـ ٣١

١٢ مقدمة البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، د. ابراهيم محرم، ١٩٩٨

١٣ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٤٢

كما أنها تعني "عدالة التوزيع وتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية"[٢٠]

وتذكر العديد من الدراسات أن للتنمية الأجتماعية عناصر عديدة نذكر منها ما يخص موضوع الدراسة وهي رفع المستوى الثقافي والصحي ومستوى الوعي عند المجتمع الريفي بالإضافة إلى أهمية الحث على مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات بشأن تنمية مجتمعه، وسوف يقودنا هذا إلى التعرف على مفاهيم المشاركة الشعبية وصورها وأسس تطبيقها.

المشاركة وما يرتبط بها من مفاهيم:

بدأت أهمية مفهوم المشاركة الشعبية تتضح على المستوى العالمي منذ الخمسينات من القرن العشرين، حيث بدأ كمفهوم تابع لتنمية المجتمع، ثم تطور مفهوم المشاركة إلى أن أصبح جزءا من قائمة الحقوق الأساسية للإنسان في السبعينات، وفي أواخر الثمانينات أقرّت الأمم المتحدة الحق الكامل للمواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارت بشأن تخطيط وبناء مجتمعاتهم.[٢١]

وقد بدأ في مصر التفكير في الأخذ بأسلوب المشاركة الشعبية عندما اعترضت المخططات العمرانية مشاكل جمة في التطبيق والتنفيذ بسبب محدودية الموارد المالية التي يمكن تخصيصها لتنفيذ هذه المخططات، بالإضافة إلى أن إبعاد السكان عن لعب دور في تطوير القرى من خلال التعاون فيما بينهم أو بينهم وبين الجهات المسئولة يحول دون تكاتف مختلف الجهود لتنفيذ المشروعات، وبالتالي فإن عدم التطبيق الفوري يؤدي إلى فقدان هذه المخططات لقيمتها العملية.[٢٢]

بالإضافة إلى أن الجانب الصعب في التنمية الريفية في مصر ليس هو المتعلق بالجوانب المادية فقط بل هو المتعلق بتنمية الموارد البشرية أي تنمية الإنسان، والإنسان لكي يتعرض للتنمية ويشعر بها لابد أن يشارك فيها، فالمشاركة هي الوسيلة الأساسية للتنمية.

٢-٤-٤-١ مفاهيم المشاركة الشعبية:

إن تطبيق أسلوب المشاركة الشعبية بطريقة صحيحة تضمن نجاح عمليات التنمية، يتطلب التعرف على المفاهيم الأساسية للمشاركة وأهدافها وأطرافها....، وفيما يلي نتعرض لبعض الدراسات التي بحثت عن مفاهيم المشاركة والتنمية باستخدام أسلوب المشاركة:

---

١٩ نحو اقتصاد عالمي جديد ، اسماعيل صبري عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦

٢٠ محاضرات تمهيدي ماجستير أ.د. محمد البرملجي، ٢٠٠٦

٢١ علم الإجتماع الريفي، غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨، صـ ٥٧

٢٢ تطوير القرية المصرية بين التخطيط والتطبيق، هشام كختار، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٣٦٢

جاء تعريف المشاركة في الأمم المتحدة ١٩٩١ بأنه: " الإندماج التطوعي للناس في اتخاذ وتنفيذ كل القرارت التي تؤثر تأثيرا مباشرا على جماعته من أي تمكين لأفراد المجتمع من تقرير نوعية ودرجة واتجاه التغيير الذي يريدونه والذي يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ الديموقراطية ".[٢٣]

كما جاء تعريف المشاركة في تقرير التخطيط العمراني للقرية المصرية بمركز بحوث الإسكان والبناء بأنه " إسهام الأهالي تطوعا في أعمال التنمية بشتى أشكال المشاركة المتاحة لديهم، واندماجهم عاطفيا وذهنيا في كافة الأعمال والمشروعات التي تحقق النفع وتعود بالفائدة عليهم من خلال التأثير في القرارت المجتمعية المحلية والعمل في مشروعات التنمية على أساس من الشعور بالمسئولية الجماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته بحيث يتحقق في النهاية نجاح واستمرارية تلك المشروعات، ومن ثم رفع كفاءة وقدرات المساهمة فيها ".[٢٤]

وقد عرفها برنامج المشاركة الشعبية بمعهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الإجتماعية بأنها " الجهود المنظمة لزيادة السيطرة على الموارد والمؤسسات الحاكمة في ظل أوضاع اجتماعية معينة وذلك بواسطة جماعات وحركات أولئك المستبعدين من مثل هذه السيطرة ".[٢٥]

من العرض السابق لبعض مفاهيم المشاركة الشعبية نلاحظ أنها قد اتفقت على أن المشاركة لا تكمن فقط في مشاركة السكان في تحديد مشكلاتهم واتخاذ القرارت التي تساعد في حل المشاكل الخاصة بمجتمعهم. بل أيضا في تنفيذ هذه القرارات سواء ماديا أو بالمجهود الشخصي بمساعدة الجهات المعنية والمسئولة.

٢-٤-٤-٢ أهمية المشاركة الشعبية

من خلال التعريفات السابقة ومن بعض الدراسات والأبحاث أمكن تجميع وتحديد أهمية المشاركة في عملية التنمية وذلك نوضحه من خلال النقاط التالية:

١- يتعلم السكان كيف يحلون مشاكلهم محليا إذا مارسوا ذلك مما يقلل تدريجيا من سلبية وانعزالية المجتمع.

٢- السكان أكثر حساسية من غيرهم بما يصلح لمجتمعهم كما أنهم يمتلكون القدرة على تحديد ما يمكن تحقيقه وبالتالي فهي تحقق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتنفيذ عمليات التطوير والتحسين.

٣- شدة عناية الأهالي بالمشروعات التي شاركوا في وضع خططها وأهدافها.

---

٢٣ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٥٨

٢٤ التخطيط العمراني للقرية المصرية ،دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية، المرحلة الأولى، أ.د. ماجدة متولي وآخرون ،مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ١٩٩٩،صـ ٦٨

٢٥ www.moltka.org ٢٠٠٥/١١/١٤

٤- تقلل المشاركة من شكوك الأهالي في أغراض برامج التنمية الموضوعة كما أنها تزيد من ثقتهم نحو مؤسسات صنع القرار بالإضافة إلى ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم على إحداث التغييرات المطلوبة.

٥- تحقق المشاركة التواصل مع الآخرين ومشاركتهم تجربتهم، كما أنها تنمي الإحساس بالإنتماء للمجتمع وتنمية الشعور بالمسئولية الجماعية، هذا بالإضافة إلى تنمية التصرفات المسئولة للفرد من إدراك كامل بالمصلحة العامة.

٢-٤-٤-٣ المشاركة الريفية

سوف يتم التركيز في هذه النقطة على المشاركة الريفية ومشاركة المجتمع الريفي والذي يختلف في خصائصه وطباعه عن المجتمع الحضري في التنمية والتخطيط للمستقبل وقد ظهر مفهوم المشاركة الريفية لسببين مهمين، أولهما: عندما بدأ التفكير في ضرورة وجود طريقة أو أداة تقلل الفجوة الموجودة بين الأهالي والمسئولين عن التنمية.

وثانيهما: الحاجة الشديدة والملحة لوسيلة جديدة لإعطاء بيانات دقيقة دالة على الإحتياجات الفعلية للمجتمع الريفي وذلك عندما أصبح تعبير المتخصصين عن مشاكل واحتياجات المجتمعات الريفية غير معبر عن واقع احتياجات المجتمع.

وقد تم تفعيل أسلوب المشاركة في مصر عندما وضعت الدولة في السبعينات خطة لإعداد مخططات عمرانية لجميع القرى على مراحل وكلفت جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتنفيذها، ولكن لم تشارك الوحدات المحلية على مستوى القرى في عملية الإعداد للخطة ومراحل تنفيذها واقتصرت المشاركة على تحديد المشكلات الخاصة بالقرى فكانت النتيجة أن جميع المخططات العمرانية التي تم إعدادها لم تجد طريقها للتنفيذ.

- البحث الريفي بالمشاركة PRA

ظهر في الثمانينات مفهوم البحث الريفي بالمشاركة Participatory Rural Appraisal وهو مفهوم يعتمد على استغلال أفراد المجتمع في المشاركة في العمل التنموي كما أنه يعتبر وسيلة لجمع المعلومات والتعرف على الأولويات المفضلة للمجتمع الريفي لدى التنمية.[٢٦]

ويعرّف روبروت شامبرز البحث الريفي بالمشاركة بأنه عبارة عن " جمع معلومات عن طريق المشاركة حيث أن الباحث الخارجي يلعب دور الوسيط والمشجع والمحفز لأفراد المجتمع ليساعدهم على تقييم ودراسة قضاياهم ومن ثم فحصها وتحليلها ومن ذلك يتضح لنا أن PRA لا يعني بالضرورة تعلم الباحثين

٢٦ تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية، عزة محمد كمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٢٩

فقط بينما يرمي إلى مساعدة أفراد المجتمع المحلي، للقيام بتحليل أوضاعهم ووضع خططهم ومن ثم تنفيذها.[٢٧]

وقد ظهر PRA من خلال تطور مفهوم RRA (البحث الريفي السريع) Rabid Rural Appraisal وهو الذي يقوم فيه الغرباء بالحصول على المعلومات من خلال الإستبيانات الإستطلاعية ويأخذونها ويحللونها معتمدين على إطار البحث وموضوعه. ومن أواسط الثمانينات دخلت مصطلحات المشاركة في معجم RRA وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو ترقية وعى المجتمع على أن يلعب الباحثين الخارجيين دور الوسطاء والمحفزين للمجتمع.[٢٨]

وتختلف طريقة (PRA) عن الطرق التقليدية في بعض النقاط نعرض بعضها فيما يلي: [٢٩]

١- مستوى اشتراك أو تداخل أفراد المجتمع في العملية التنموية فبدلا من الاعتماد على الباحثين الحضريين الخارجيين في فرز ومقارنة المعلومات فيطلب من السكان المحليون محاولة استخدام مواردهم المحلية لتحليل البيانات والتعبير عن أرائهم حيث يكونون أكثر إيجابية وتفاعلا مع مشكلاتهم وأقدر على التعبير عنها.

٢- أن يكون العمل بالموقع وأن تتم عملية تحليل المعلومات بواسطة الأهالي أنفسهم.

٢-٤-٤-٤ الأبعاد الرئيسية للمشاركة

تمثل الأبعاد الرئيسية للمشاركة الأركان الأساسية التي يجب توافرها لتطبيق سياسة المشاركة وذلك من خلال التعرف على مستوياتها وأطرافها الرئيسية ودور كل طرف في فريق العمل، وسوف نعرض فيما يلي بعض الأسس الرئيسية للمشاركة وكذلك المعوقات التي تعوق مشاركة المجتمع في عملية التنمية.

- الأسس الرئيسية:

نعرض فيما يلي بعض أسس المشاركة الشعبية بالريف والتي تتعلق بأسس العلاقة بين أطراف المشاركة والشروط الواجب توافرها عند التفكير في عمل مشروعات تستهدف مشاركة المجتمع المحلي في التنمية وذلك كما عرضتها بعض الدراسات مع تحليل بعض هذه الأراء: [٣٠]

١- يجب أن تبدأ المشاركة في الريف بمجموعة صغيرة تشكل النواة الأصلية من أشخاص وقيادات بارزة ومحل ثقة يؤمنون بأهمية البرنامج التنموي وجدوى المشاركة بجدية فيه.

٢- أن تكون المشاركة في البداية غير مجهدة ولا تحتاج لتفرغ كامل لها.

---

٢٧ في تفسير جهلنا بالأمس البحث الريفي، روبورت شامبرز، ترجمة: ماجدة ميرغني، صـ ٣٧

٢٨ المرجع السابق

٢٩ تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية، عزة محمد كمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٣٠

٣٠ تنمية المجتمع الريفي، أحمد مصطفى خاطر، المكتب الجامعي الحديث، صـ ١٩٦

٣- أن يكون عائد المشاركة في مراحلها الأولى مباشرا وملموسا ولا يتطلب تضحيات كبيرة.

٤- ألا تكون أهداف مشروعات التنمية طموحة أكثر من اللازم ولا تكون بعيدة المدى، بل أهداف ذات عائد سريع وملموس للمشاركين.

٥- وجوب استمرارية المشروعات التنموية التي يشارك فيها المواطنين ولا تعمل من أجل أهداف منفصلة بل أهداف متعاقبة.

٦- أن يظهر الإداريون القائمون على البرامج القدر الكافي من حسن النية والمرونة لإكتساب ثقة الريفيين.

ونجد بعض التطبيق لهذه الأسس من خلال مشروع تخطيط قرية بطرة بمركز طلخا بمحافظة المنوفية (بمبدأ التخطيط بالمشاركة) حيث تم تشكيل فريق العمل الأولي والذي كان يضم:

- فريق التخطيط المحلي من أهالي القرية (شخصيات محل ثقة من الأهالي).
- أطراف محلية هامة ونشيطة ممثلة من المجلس الشعبي المنتخب وجمعية تنمية المجتمع.

ويقوم هذا الفريق بعمل جلسات عامة منتظمة يقوم فيها بعرض نتائج مراحل العمل تفصيليا ومشاركا فيها أهالي القرية.[٣١]

وفي تجربة تخطيط قرية الناصرية بأسوان كانت القرية تعاني من عدم وجود شبكة للصرف الصحي وبمساعدة منظمة GTZ قامت بعمل فريق عمل يضم بعض أهالي القرية مع خبراء المشروع المحليين وقاموا بتحفيز الأهالي بعمل المشروع بالمجهود الذاتي ماديا وعمليا وبدأ الأهالي بالحفر والإنتهاء من عمل التوصيلات ، ولم يقم المشروع بتأسيس هذه الأشكال المنظمة من تعاون الأهالي ولكنها كانت نتيجة لمبادرات الأهالي أنفسهم ورغبتهم في تصحيح الوعود التي قدمتها الهيئات الحكومية وتأخرتنفيذها.[٣٢]

- مستويات المشاركة

يقصد بمستويات المشاركة نوعية المشاركة ودرجة ملاءمتها مع عملية التنمية، وتتداخل هذه الدرجات وتختلط ولقد اجتهد الباحثون في محاولات لتصنيف درجات ونوعية المشاركة وفيما يلي بعض المحاولات:[٣٣]

١- المشاركة بتحديد الإحتياجات الخدمية ونوعية وحجم المشكلات وكيفية مواجهتها.

٢- المشاركة بتحمل مسئولية التنفيذ لبعض المشروعات وذلك من خلال الدعم المادي أو المجهود البشري.

---

٣١ في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية، د. طارق وفيق،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، صـ١٨١

٣٢ مشروع تحسين الناصرية (أسوان-ج م ع) الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ ،١٩٩٢،صـ ١٥

٣٣ تنمية المجتمع الريفي، أحمد مصطفى خاطر، المكتب الجامعي الحديث، صـ ١٩٦

٣- الإقبال على مشروعات التنمية والإستفادة من إنجازاتها.

٤- تقويم المشروعات.

وفي تصنيف آخر يذكر أنه تختلف درجة مبادرة أطراف المشاركة لطرح القضايا نتيجة اختلاف درجة وعيها، ومن خلال استخلاص نتائج العديد من التجارب العالمية يمكن تحديد نوع من التصنيف النظري لأنماط المشاركة وهي:

١- الحوار السلبي: ويتحقق من خلال معرفة كل طرف بطبيعة الأطراف الأخرى وأدوارها ولا يتجاوز طرح مبادرات إيجابية.

٢- طرح تصورات: العملية التي تشتمل على قيام طرف أو أطراف بطرح تصوراتها للتعامل مع القضايا على الأطراف الأخرى بهدف إقناعها.

٣- عرض مشروعات: وهو أن يقوم أحد الأطراف الفاعلة (مثل المؤسسات الحكومية ....) بعرض مشروع هندسي أو مخطط فني ...للأطراف الأخرى لتحقيق أهداف مختلفة.

٤- الإستكشاف: يكون بمبادرة من طرف أساسي أيضا يستهدف استكشاف طبيعة الأطراف الأخرى وردود أفعالها وأدوارها المحتملة ومن ثم تقييم وتقدير العقبات والمشاكل في حالة الأخذ بالقرار أو المشروع.

٥- المشاركة: وتتميز بأن الطرف الأساسي الفاعل يبادر بالسماح لبعض الأطراف الأخرى المعنية بالقيام بأدوار جزئية محددة في عمليات صنع القرار أو التنفيذ بناءا على قناعته بأهمية هذه الأدوار لنجاح المشروع التنموي.

٦- الشراكة الإيجابية: وهي الشراكة الإيجابية الفعالة التي تضمن كفاءة توزيع الأدوار بين كافة الأطراف المعنية في صناعة القرار واتخاذه وتنفيذه.[٣٤]

من العرض السابق يتضح لنا أن هناك أكثر من تصنيف لمستويات المشاركة فبعضها يتعلق بمستوى مشاركة كل طرف من الأطراف المعنية ودوره في عملية تنمية المجتمع، وبعضها تذكر درجات المشاركة من حدها الأدنى - المشاركة بالرأي فقط وحتى حدها الإيجابي الفعال وهو وضع المشروعات والبرامج في حيز التنفيذ مع كفاءة توزيع الأدوار على الأطراف المعنية.

٣٤ في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية، د. طارق وفيق،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، صـ٦٦

- أطراف عملية المشاركة :

يمكن تعريف أطراف المشاركة بأنهم الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الذين تتأثر مصالحهم سلبا أو إيجابا بالقضايا المتعلقة بالتنمية وبأي تغير مستقبلي يحدث، وقد اتفقت كثير من الأبحاث على أن الأطراف المشاركة هي:

١- السكان المحليين: وهم أفراد المجتمع الساكنين بالقرية، وهؤلاء الأشخاص يكون لهم من المعلومات التي تساعدهم على فهم امكانيات المكان الذي يعيشون فيه وبالتالي تحديد احتياجاتهم الأساسية وأولوياتها.

٢- القيادات : وتشمل القيادات الشعبية (من المجتمع نفسه وممثلة له) والمهنية (وهي قيادات وظيفية تسعى إلى مساعدة الإفراد على حل مشكلاتهم) وهي التي تنقل المعلومات للسكان وتحثها على المشاركة في البرامج والمشروعات.

٣- القيادات الحكومية: ويمثله المحافظ ورئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس المحلي....، وهي تساعد المجتمع في وضع خطط تنفيذ مشروعات التنمية الريفية، وهي التي تدعم طاقات السكان وتساعده على تنفيذ المشروعات والبرامج التي تم وضعها.

٤- الجهات الخارجية : وهي منظمات غير حكومية تكون أحيانا مسئولة عن تمويل وتنفيذ البرامج التنموية بمشاركة الأهالي مثل (الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ ، هيئة المعونة الإنجليزية ...).

- معوقات المشاركة الشعبية:

للمشاركة الشعبية معوقات كثيرة تقف في طريق نجاح عمليات التنمية، هذا وقد قسمت الدراسات معوقات المشاركة الشعبية إلى أقسام نبينها فيما يلي:[٣٥]

١- معوقات اجتماعية ثقافية :

١- الإنسان الريفي لا يتشجع للمشاركة عادة إلا إذا أحس بأنه يستفيد مباشرة من عائد تلك المشاركة كما أنه يخشى أن تكون المشاركة خدعة أو صورة من صور الإستغلال.

٢- النظر بالريب والشك تجاه برامج التنمية ونوايا موظفي الحكومة والغرباء والتشكيك في جدية التغيير أو إمكانيه حدوثه.

٢- معوقات إدارية:

١- قلة تأثير الدور الحكومي في أنشطة الجمعيات الأهلية.

٢- بيروقراطية الجهات الإدارية التي تشرف على الجمعيات المشاركة.

---

٣٥ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٧٨

٣- قصر دور الجمعيات المشاركة.

٤- عدم وجود إطار قانوني ينظم ويحمي الجهود الشعبية المشاركة في التنمية المحلية من خلال الحد من جمع التبرعات.

٣- معوقات اقتصادية:

١- تتلخص المشكلة التمويلية للمشاركة في قلة رؤوس الأموال وندرة التمويل الكافي في الجمعيات الأهلية.

٢- ضعف الإمكانيات المادية للغالبية العظمى من أهالي الريف.

٤- معوقات عمرانية:

١- قصور البنية الأساسية التي يمكن أن يقام عليها الكثير من المشروعات الممولة ذاتيا وبالمشاركة الشعبية والتي تخدم عملية التنمية.

٢- محدودية المساحة والأماكن التي يمكن أن تقام عليها المشروعات الممولة بواسطة الأهالي والجمعيات والمؤسسات.

٢-٤-٣-٢ التنمية الإقتصادية:

التنمية الإقتصادية هي أساس إحداث أي تنمية شاملة وبالأخص في المجتمعات الريفية المصرية ، فمعوقات تحقيق التنمية الإقتصادية من أحد أسباب تخلف الريف المصري، وتعرف التنمية الإقتصادية بأنها الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة الطبيعية والمادية والبشرية بهدف رفع مستوى معيشة الفرد.[٣٦] كما أنها تعرف أيضا بأنها رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكبر عدد من أبناء المجتمع والتي يتمتع بعوامل الإنتاج الكامنة التي تُستغل بشكل كامل وسليم.[٣٧] وتعرفه بعض الدراسات بأنه إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد.

ويشمل قطاع التنمية الإقتصادية أركان أساسية تقوم عليها عملية التنمية وهي:

١- زيادة الإنتاج: ويشمل زيادة إنتاج الأرض الزراعية مع رفع الكفاءة الإنتاجية لها، كما يشمل زيادة الإنتاج في التصنيع الزراعي.

---

٣٦ تفعيل الإستثمارات الإنتاجية كأساس تحقيق تنمية الريف المصري، د.ابراهيم الشاذلي، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٦٠٧

٣٧ علم الإجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،محمود الجوهري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، صـ١٤٩

٢- تكوين رؤوس الأموال: ويكون عن طريق الزيادة في الدخل الحقيقي (الذي هو أحد أهداف التنمية الإقتصادية) وذلك لضمان استمرار عملية التنمية.

٣-توافر العمالة: وهو الإستثمار في الموارد البشرية فالتنمية الإقتصادية تحتاج لعمالة مدربة واعية بأهداف التنمية المحلية.

- أهداف التنمية الإقتصادية:

يمكن قياس نجاح التنمية الإقتصادية عندما نجد أنها حققت أهدافها المنشودة، والمتمثلة فيما يلي:[٣٨]

١- زيادة الدخل للفرد من سكان الريف:

تتحقق زيادة الدخل بالإستثمار في زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج السلع التحويلية (التصنيع في الريف) ويمكن أن يكون ذلك عن طريق:

- تحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي، والإستثمار في تطبيق الوسائل التكنولوجية في ميادين الإنتاج الزراعي.
- تنمية مهارات المشتغلين بالزراعة وتدريبهم مهنيا.
- تدعيم الجهاز الإداري الذي يخدم الريف والتنسيق بين الوحدات المتعددة مثل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي.

٢- توافر العمالة في الريف:

يقصد بتوافر العمالة رفع كفاءة الأيدي العاملة الريفية والراغبة في العمل في الزراعة حيث يتم تشجيعهم ومساعدتهم في مشاريع التصنيع الزراعي وتدريبهم على اختيار الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة.

وحتى يمكننا الوصول لهذه الأهداف فيمكننا تنمية قطاعين مهمين في المجال الإقتصاد الريفي وهما التنمية الزراعية وتنمية التصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة، وفيما يلي ونعرض أهمية التنمية في كل منهما وأساليب تنميتها.

أولا: التنمية الزراعية:

يحتل قطاع الزراعة مركزا هاما في اقتصاديات الدولة ومع ذلك نلمس ضعف اسهامه في الناتج القومي، وقد يرجع هذا الضعف إلى عوامل عديدة منها:[٣٩]

---

٣٨ سياسات التنمية الريفية، عبد العزيز حجازي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨،صـ ٨٠

٣٩ التنمية الإقتصادية والإجتماعية، د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥،صـ ٢٤٢

١- وفرة العمل وندرة رأس المال الذي يترتب عليه انتشار البطالة المقنعة في المناطق الريفية حيث أن قوة العمل المتوفرة تفوق قوة العمل المطلوبة مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية الحدية للعامل.

٢- يتجه معظم الدخل في الاقتصاد الحالي إلى الإنفاق على الغذاء وهذا الوضع يقود إلى تقوية المصالح المكتسبة ويحدث اختلالا في الأوضاع الإجتماعية، ولمعالجة هذا الوضع يتطلب ذلك إعادة النظر في نظم الملكية والإصلاح في هيكل عوائد الإنتاج.

٣- على الرغم من اتباع بعض سياسات التنمية الزراعية إلا أن النتائج لم تكن مرضية، وفي حالات عديدة كان التنفيذ متأخرا في تحقيق الأهداف المحددة نتيجة لصعوبة التغلب على بعض الأمور مثل عدم كفاية الموارد المالية، وعدم توفر البيانات والمعلومات، وأخيرا قصور في التعاون والتنسيق بين الأجهزة المختلفة.

ولمحاولة الوصول إلى سياسات ناجحة في التنمية الزراعية في الريف المصري لابد من محاولة تلافي هذه السلبيات بالإضافة إلى الإستفادة من سياسات الدول المتقدمة في التنمية الزراعية.

فقد يرجع التقدم الزراعي الذي تحقق في الدول المتقدمة إلى الوعي والجهد المبذول، فقد كان هدف السياسة الزراعية الرئيسي في معظم تلك الدول هو تحقيق الإكتفاء الذاتي في الغذاء بالإضافة إلى تفادي الإختلال في موازين المدفوعات وذلك بالتوسع في الإنتاج، كما يوجد هدف اجتماعي وسياسي وهو العمل على رفع مستوى قطاع الزراعة فتصبح زيادة الدخل من الزراعة غاية هامة تؤدي في النهاية إلى تضييق الفجوة مع القطاعات الأخرى.وتتلخص الوسائل التي لجأت إليها هذه الدول فيما يلي:[٤٠]

١- زيادة الإهتمام بالتعليم الفني الزراعي والإرشاد الزراعي ونشر استخدام الأساليب العلمية في الزراعة عن طريق الجامعات ومراكز البحوث والتجارب.

٢- التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات المفيدة للأرض الزراعية وغير الضارة بالبيئة.

٣- التوسع في استخدام البذور والنباتات المحسنة وعلى الأخص القمح والشعير والذرة المهجنة.

٤- توجيه المزارعين للتركيز على المحاصيل الزراعية التي تتمتع بها القرية بمزايا نسبية، وكذلك إعطاء دفعة للقطاع التعاوني وتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الزراعية والتي تساعد على تقديم الخدمات لصغار المزارعين.

٥- تنمية الثروة الحيوانية وذلك لزيادة إنتاج القرية من ناحية وتحقيق دخل أعلى للمزارعين من ناحية أخرى ، حيث يحقق هذا استغلال افضل للأراضي الزراعية والتي تتميز بالندرة النسبية كما يحقق تشغيل أفضل للعمالة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة الزراعية الموسمية حيث أن ذلك

٤٠ التنمية الإقتصادية والإجتماعية، د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥،صـ ٢٤٦

يساعد على قيام ودعم الصناعات الغذائية مثل مشروعات الألبان واللحوم والدواجن والأعلاف والتي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

ثانيا: تنمية التصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة:

التنمية الزراعية فقط غير كافية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية ورفع مستوى الدخل وخلق عدد من الوظائف يمتص العمالة الزراعية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية نشر الصناعات الصغيرة والحرفية بالقرى المصرية بهدف دعم اقتصادها وزيادة فرص العمل لأبنائها والحد من الهجرة من تلك القرى إلى المدن، وتتنوع مجالات التصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة ما بين صناعات ريفية (وهي التي تعتمد على الخامات البيئية الريفية مثل صناعة السجاد والجريد والفخار...) والصناعات الغذائية (وهي التي تعتمد على خامات زراعية لإنتاج مواد غذائية مثل صناعة منتجات الألبان وحفظ الأغذية...) بالإضافة إلى الصناعات الزراعية (وهي التي تعتمد على مدخلات زراعية وصناعية وتستخدم خليط من العمل اليدوي والآلي مثل تصنيع الزيوت والأعلاف والصابون والنسيج...). أما المشروعات الحرفية فهي التي تتمثل في مشغولات الخشب والنحاس وأشغال الإبرة والنسيج...، وفيما يلي يتم عرض خصائص هذه الصناعات وأهميتها.

١- خصائص الصناعات الصغيرة:[٤١]

تتميز الصناعات الصغيرة بسمات متعددة أهمها:

١- استيعاب أعداد كبيرة من العمالة من خلال خلق فرص عمل جديدة متعددة.

٢- تحقيق التكامل مع المجتمع المحلي في مجال التسويق.

٣- الإعتماد على الموردين المحليين في الحصول على الخامات.

٤- صغر رأس المال المطلوب بالمقارنة بالصناعات الكبيرة

٥- انخفاض تكلفة العمالة بها بالمقارنة بالصناعات الكبيرة.

---

٤١ د. محمد رضا، د. إيهاب الشاذلي، ورقة بحثية بعنوان "تنمية ودعم الصناعات الصغيرة كأحد الركائز الأساسية في تنمية اقتصاديات المجتمعات الريفية في مصر"، المؤتمر الأول العمارة والعمران في إطار التنمية، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، صـ ١

٢- أهمية الإهتمام بالتصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة: [٤٢]

إن الإهتمام بالتصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة له آثار إيجابية على مستوى الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية أيضا ونعرض فيما يلي تأثير الصناعات الصغيرة على هذه الأبعاد:

١- البعد الإقتصادي: إن لنشر تلك المشروعات الصغيرة أهمية إقتصادية حيث زيادة دور القطاع الخاص المستهدف في الإستثمار القومي، وما يواكبه من تسارع في معدلات التنمية الإقتصادية والإرتفاع بمستوى الدخل القومي.

٢- البعد الإجتماعي: تتعدد نواحي البعد الإجتماعي لنشر تلك الصناعات: فمن ناحية سوف يسهم في خلق مزيد من فرص العمل الجديدة، باعتبار أن تلك الصناعات هي النمط الأكثر امتصاصا للعمالة، الأمر الذي يساعد على معالجة مشكلة البطالة المتزايدة وخاصة بين المتعلمين. ومن ناحية أخرى فإن الإهتمام بهذه الصناعات يحقق التوازن المنشود في التنمية بين الريف والمدن.

٣- البعد السياسي: إن توجيه اهتمام الحكومة لصغار المستثمرين ذوي الإمكانيات المحدودة نسبيا من خلال برنامج يدعم تنمية الصناعات الصغيرة لاشك يزيد من القبول العام على مستوى القاعدة الشعبية العريضة لما يترتب عليه تقليل التفاوت في توزيع الدخول وتحقيق العدالة النسبية بين فئات المجتمع.

ومما سبق يمكن القول أن الصناعات الحرفية ومشروعات التصنيع الزراعي مناسبة تماما كنشاط استثماري لدعمه ونشره في قطاع الريف حيث أنها لا تحتاج إلى مساحات كبيرة لإقامتها وانخفاض تكلفتها الإستثمارية ومن ثم تؤدي إلى دعم التنمية بالريف وجعله جاذبا لأبنائه والتخفيف من الرغبة في الهجرة من الريف إلى المدن، كما أنها تؤدي إلى دعم النشاط السكاني بالريف وما يصاحبه من تنمية مدخراتهم المحلية مما يرفع من معدلات الإستثمار والعائد على الإستثمار القومي من ناحية، والحد من معدلات التضخم وزيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية من ناحية أخرى مما سيكون له مردود في رفع جودة هذه الخامات ويقلل من الفاقد في قيمتها.

---

٤٢ المرجع السابق، صـ ٢

خلاصة الفصل الرابع

يهدف الفصل الرابع إلى التأكيد على أن أسلوب التنمية المتكاملة والشاملة يؤثر إيجابيا في الريف عامة والنشاط الزراعي خاصة ولا يؤثر سلبا على المجتمع وعلى خصائصه العمرانية وغير العمرانية المميزة. وقد تأكد ذلك من خلال دراسة مايلي:

١- المفاهيم والتعريفات:

* معظم مفاهيم التنمية تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

١- إنها عملية تطور للمجتمع يشمل جميع المجالات (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية...).

٢- أنها تتم من خلال استغلال الموارد الذاتية للمجتمع واستثمار طاقاته البشرية (اعتماد المجتمع على نفسه).

٣- أن غاية التنمية هي الوصول لإقامة مجتمع أفضل ولكن في ضوء قيم هذا المجتمع والإحتفاظ بهويته المحلية.

* معظم تعريفات تنمية المجتمع المحلي أبرزت أهمية مشاركة المجتمع في التنمية، وأن المجتمع هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، كما أنها أوضحت أن التنمية عملية مستمرة ومتواصلة.

* التنمية الريفية تدور حول كونها عملية تغيير مخطط لتحقيق تقدم للمجتمع الريفي من خلال تنمية موارد المجتمع.

٢- التنمية الشاملة:

تم استنتاج أن التنمية في قطاع واحد من قطاعات التنمية قد يزيد من تحقيق التنمية في قطاع معين فتكون تلك الزيادة على حساب نقص في قطاع آخر، وبالتالي فالتنمية الشاملة هي تكامل كل قطاعات التنمية المختلفة معا. وتتكون التنمية الشاملة من:

- **تنمية عمرانية** : وتستهدف برامجها إيجاد حلول لمواجهة المشاكل البيئية والعمرانية بغرض الإرتقاء بالبيئة العمرانية والتي تتمثل في:
  - **الخدمات:** وتكون التنمية فيها من خلال تطوير أداء الخدمات القائمة ومتابعة قيامها بوظائفها بالإضافة إلى تزويد القرى بالخدمات التي تحتاجها.
  - **الإسكان:** وتكون التنمية فيه من خلال توفير مساكن لإستيعاب الزيادات المتوقعة في أعداد السكان بالإضافة إلى الإهتمام بالمسكن الريفي القائم سواء حالته أو وظيفته.

- **البنية الأساسية:** ويتم فيها تزويد القرى بالبنية الأساسية التي تهيئ لسكان الريف بيئة صحية ومناسبة كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.

- **تنمية اجتماعية** : وهي تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة. وتحتوي التنمية الإجتماعية على عناصر عديدة من أهمها الحث على مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارت بشأن تنمية مجتمعه.

وقد تم دراسة مفاهيم المشاركة والمشاركة الشعبية وأهمية المشاركة في تحقيق أهداف التنمية كما تم التركيز على المشاركة الريفية بوجه خاص وأسس ومستويات وأطراف تنفيذ المشاركة الشعبية والمعوقات التي تحول دون تنفيذها.

- **تنمية اقتصادية** : وهي تستهدف الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة الطبيعية والمادية والبشرية لرفع مستوى معيشة الفرد ورفع مستوى الدخل وتتمثل التنمية الإقتصادية في عنصرين هامين أولهما: التنمية الزراعية وذلك فيما يخص رفع كفاءة انتاجية الأرض الزراعية باستخدام أساليب التقنيات الحديثة والميكنة الزراعية وأيضا الإهتمام بالعنصر البشري من تعليم فنون الزراعة الحديثة وكيفية الإهتمام بالأرض وأهمية العمل بالفلاحة وزراعة الأرض. وثانيهما: يتمثل في التصنيع الزراعي والمشروعات الصغيرة وهي من العناصر التي ترفع من مستوى المعيشة وتعمل على رفع المستوى الإقتصادي للريف وهي إما أن تقوم على الموارد الزراعية المتوافرة أو على صناعات صغيرة وحرف تشتهر بها القرية.

الباب الثاني

التنمية الريفية الشاملة وتأثيرها على تطور القرى

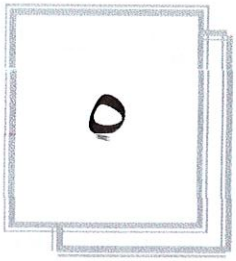

الفصل الخامس :

تجارب عالمية ومحلية للتنمية الشاملة للمجتمعات الريفية

٢-٥-١ تمهيد

٢-٥-٢ تجارب الدول المتقدمة

٢-٥-٢-١ التجربة الأمريكية

٢-٥-٢-٢ تجربة كوريا الجنوبية

٢-٥-٢-٣ تجربة دولة ماليزيا

٢-٥-٤ تجارب الدول النامية

٢-٥-٤-١ تجربة تنزانيا

٢-٥-٥ التجارب المحلية

٢-٥-٥-٢ تجربة قرية البسايسة بمحافظة الشرقية

٢-٥-٥-١ تجربة قرية أتميدة بمحافظة الدقهلية

٢-٥-٦ الدروس المستفادة من التجارب العالمية والمحلية

خلاصة الفصل الخامس

٢-٥-١ تمهيد

إن التعرف على تجارب سابقة لتطبيق التنمية الريفية من أهم الوسائل لتطبيق تنمية ريفية مؤثرة، حيث أن التجارب ترشدنا إلى السلبيات والإيجابيات الناتجة منها مما يساعد في تطبيق سياسات تتلافى السلبيات وتعظم الإيجابيات، لذلك كان لابد من الخوض في بعض التجارب التي تهتم بعملية التنمية الريفية والتي تم إجراؤها في مختلف أرجاء العالم. وقد عرضنا في الفصل السابق تمهيدا لمفهوم التنمية الشاملة مع التركيز على القطاعات الإجتماعية والإقتصادية التي دائما ما تغيب في التخطيط للتنمية الريفية، وسوف يتم في هذا الفصل عرض نماذج لمشروعات التنمية الريفية بأسلوب التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية وتجربة دولة ماليزيا في التنمية حيث يعتبر نموذج فريد من الدول المتقدمة والتي قفزت سريعا إلى التقدم بعد فترة من الحرب خلال حوالي عشرين عاما، هذا بالإضافة إلى التجارب المحلية المصرية، وذلك حتى يكون هناك تكامل في الدروس المستفادة من هذه التجارب.

٢-٥-٢ تجارب الدول المتقدمة:

نبدأ بعرض تجارب الدول المتقدمة في السياسات المتبعة في خطط التنمية الريفية وذلك للتعرف على طرق التعامل مع المجتمعات الريفية مع اختلاف البيئات والظروف وكذلك التعرف على البرامج والمشروعات الموضوعة لحل مشاكل الريف والمجتمع الريفي من كل جوانبه.

وسوف نعرض في تجارب الدول المتقدمة نموذج تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعات منظمة USDA [١] وهي أحد أهم الجهات التي تعمل في مجال النهوض بالريف نظرا لتعدد مشروعاتها واهتمامها بإحداث تطوير شامل للريف حيث يشمل تطوير الجوانب العمرانية بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[٢]

كما نعرض تجربة دولة كوريا الجنوبية (احدى دول النمور الأسيوية) والتي قامت بإحداث تنمية اقتصادية على نطاق شامل في الجمهورية والتنمية الريفية بوجه خاص بهدف تقليل الهجرة الريفية الحضرية وتقليل الفجوة بين الدخل الريفي والحضري وامداد الريف بوسائل المعيشة المناسبة من خلال بعض البرامج التي سنتعرض لها بالشرح والتحليل.

---

١ USDA (United State Department of Agriculture)

٢ تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية، عزة محمد كمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ١٣٣

٢-٥-٢-١ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:[٣]

تأسست منظمة USDA في عام ١٨٦٢ وهي منظمة تهتم بمساعدة الفلاحين من خلال امدادهم بالمعلومات الزراعية والبذور الجيدة لتحسين مستوى الحاصلات الزراعية، وحاليا تقوم هذه المنظمة بالعديد من المهام نذكر منها:

١- تعتبر أكبر منظمة تشجع على العمل التطوعي لحماية الأرض الزراعية.

٢- المنظمة تمد الريف الأمريكي بمشروعات الإسكان والبنية الأساسية مثل توفير المياه الصالحة للشرب.

٣- تقود المنظمة الأبحاث العلمية فيما يتعلق بالتغذية وأحدث التقنيات في زراعة المحاصيل لإنتاج أفضل السلالات من المحاصيل.

٤- تضمن المنظمة الأسواق المفتوحة للمنتجات الزراعية الأمريكية وتصديرها إلى البلاد الأخرى.

ومن العرض السابق يتضح لنا أن منظمة USDA تعمل على تطوير الريف من خلال سياسة التنمية الشاملة بمختلف قطاعتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي نعرض بعض مشروعات المنظمة في كل قطاع من قطاعات التنمية.

١- قطاع التنمية العمرانية

تبنت المنظمة مشروعات للتنمية العمرانية متمثلة في مشروعات لتوفير الإسكان والبنية الأساسية، وقد وضعت المنظمة برامج لتوفير مساكن لمحدودي الدخل وذوي الدخل المنخفض في الريف الأمريكي حيث ارتفاع تكاليف إنشاء المنازل بالإضافة إلى انخفاض متوسط دخل الأسرة بالريف.

وتقدم هذه البرامج للسكان غير القادرين أو ذوي الدخل المنخفض قروض لشراء منازل جديدة أو وحدات سكنية أو لإصلاح المنازل القائمة، كما تقوم هذه البرامج أيضا بالمساعدة في بناء الخدمات التي يحتاجها الريف كالمدارس والمراكز الصحية ومحطات المطافئ ومراكز رعاية الطفولة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه البرامج تساهم في تمويلها برؤوس الأموال الجهات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى مشاركة السكان القادرين من نفس المجتمع الريفي.

وتقوم المنظمة بتطبيق برامج الإسكان على نوعين من الأسر هما الأسرة الواحدة والأسر المتعددة (مسكن العائلة). ويتم تنفيذ برنامج قروض الإسكان من خلال أربعة برامج رئيسية:[٤]

---

٣ www.usda.gov

٤ USDA .Rural Development Housing Programs. Progress Report. paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣

١- برنامج المساعدة المتبادلة:

يقوم هذا البرنامج بتقديم قروض لأهالي الريف الأمريكي الراغبين في بناء مسكن ولا يملكون ما يكفي لذلك، ويوضح الشكل (٥-١) جزء من الريف الأمريكي. ويقوم الأفراد وفقا لهذا البرنامج بالمشاركة في عملية بناء المسكن حيث يقلل ذلك من التكلفة الفعلية للمسكن، كما أنه في حالة تبادل المساعدات في بعض عمليات البناء بين الأسر وبعضها فإن ذلك يوطد العلاقات بينها مما يساعد على زيادة أواصر الترابط بين أفراد المجتمع حيث يتم تطبيق مبدأ تساوي الكدح والعرق[٥] (Sweat Equity). تم تقديم التسهيلات لبناء المنازل لحوالي ١٥٠٠ أسرة بالريف الأمريكي حتى فبراير عام ٢٠٠٣ بإجمالي قروض حوالي ٣٥,٧ مليون دولار.[٦]

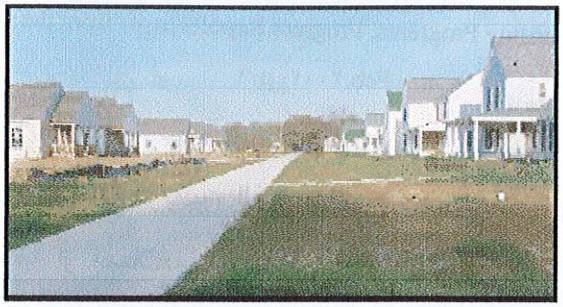

شكل (٥-١) مساكن الريف الأمريكي

المصدر: USDA ,Rural Development Housing Programs, Progress Report, paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣, p. ١

٢- برنامج الإقراض المباشر:

يخصَص هذا البرنامج لإقراض الأسر التي ينخفض مستوى دخلها إلى ٥٠ % عن متوسط الدخول في المنطقة، أو من ليس لهم وظيفة لبناء مساكن صحية آمنة، ونظيفة لائقة. وحتى عام ٢٠٠٣ تم مساعدة أكثر من ١٢ ألف أسرة بالريف الأمريكي بحوالي بليون دولار.

٣- برنامج الإقراض بالضمان:

يقدم هذا البرنامج مساعدته للأفراد أو العائلات التي تسكن في الريف من خلال قرض يقدم من البنك المحلي للراغبين في ذلك ويتم تحديد قيمة مبلغ التقسيط وفقا لدخل الفرد مع عدم وجود دفعة مقدمة، وعادة ما تكون القروض التابعة للبرنامج مخصصة لشراء مسكن تم بناؤه من قبل أو لبناء مسكن جديد، وفي بعض الأحيان تكون للإمداد ببعض المرافق العامة (كالمياه والصرف الصحي). وحتى عام ٢٠٠٣ تم

٥ تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية، عزة محمد كمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ١٣٣

٦ USDA ,Rural Development Housing Programs, Progress Report, paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣, p. ٣

مساعدة أكثر من ٣١ ألف أسرة بالريف الأمريكي من خلال هذا البرنامج بما يقدر بحوالي ٣ بليون دولار.

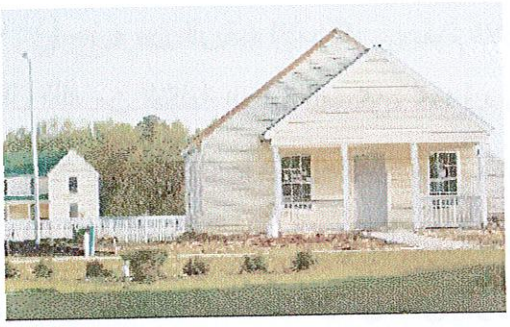

شكل (٥-٢) منزل بالريف الأمريكي

المصدر: USDA ,Rural Development Housing Programs, Progress Report, paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣, p. ١

٤- برنامج تطوير وإصلاح المسكن:

يقدم هذا البرنامج قروضا لمساعدة الريفيين الذين يملكون مساكن قائمة ولكنها بحاجة لإدخال بعض التطوير أو إدخال المرافق العامة أو إصلاحها، أو جعلها أكثر أمانا أو تقليل المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها السكان في المنزل بوضعه الحالي أو تركيب شبكة جديدة من الأسلاك الكهربية أو إصلاح دورات المياه. وعادة ما يكون أكبر قرض يمكن الحصول عليها من خلال هذا البرنامج هو (٢٠ ألف دولار) بفائدة قدرها ١% على ألا تقل السلفة عن ٧٥٠٠ دولار. والشكل (٥-٢) يبين نموذج من المنازل التي تم إصلاحها عن طريق البرنامج.

تقدَم هذه البرامج أيضا ليس فقط لمن هم ذو الدخل المنخفض ولكن أيضا للذين تزيد أعمارهم عن (٦٢ عام) حيث لا يستطيعون الوفاء بأقساط القرض وبالتالي تقدم لهم المساعدات على هيئة سلف. ويوضح الشكل التالي توزيع نسب القروض على البرامج الأربعة.

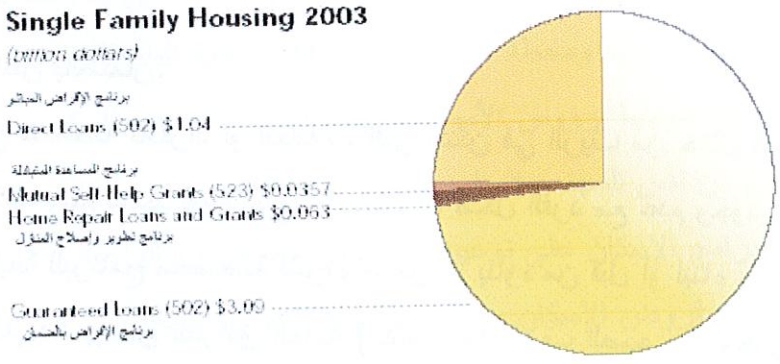

شكل (٥-٣) توزيع القروض على برامج توفير المساكن (بالبليون دولار) برامج الأسرة الواحدة

المصدر: USDA ,Rural Development Housing Programs, Progress Report, paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣, p. ٣

هذا ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لرؤوس أموال القروض لبرامج تمويل الإسكان الريفي لعام ٢٠٠١ والتي ساعدت أيضا في دعم البنية الأساسية في الريف الأمريكي.

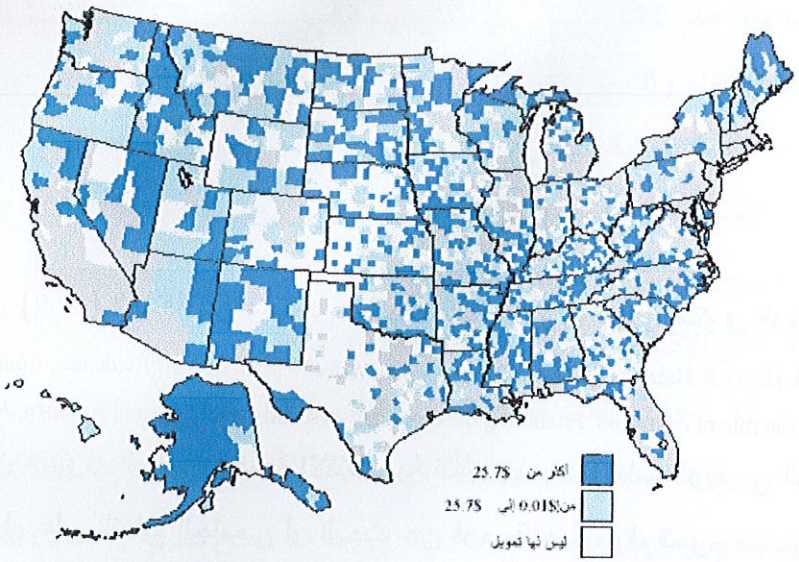

شكل (٥-٤) خريطة للولايات المتحدة الأمريكية توضح التوزيع الجغرافي لرؤوس أموال القروض لبرامج تمويل الإسكان الريفي

المصدر: حسبت من قبل منظمة ERS باستخدام بيانات الأموال الفيدرالية من إحصاء السكان

٢- قطاع التنمية الاجتماعية والإقتصادية:[٧]

أثبتت الدراسات أن مستوى التعليم محدد قوي لنمو الدخل في المجتمعات الريفية، حيث وجدت أن الأقاليم الريفية ذات مستوى تعليمي عالي أعلى في نمو مستوى الدخل عن الأقاليم ذات المستوى الأقل في التعليم خلال العشرين سنة الماضية، هذا بالإضافة إلا أن الدراسات التمهيدية أثبتت العلاقة الإيجابية بين مستوى التعليم ونمو ناتج الدخل للعمالة الريفية في الريف كما هو موضح بالشكل(٥-٥). وبالتالي فقد أقر صناع القرار أنه يوجد علاقة قوية بين التعليم والتنمية الإقتصادية، وهذه العلاقة تحث المجتمعات على الإنتباه والتركيز على أهمية تعليم وتدريب العمالة الريفية عند وضع خطط التنمية الإقتصادية.

ويوضح الشكل (٥-٦) نسب الشباب المتعلم في الريف الأمريكي (مابين شهادة جامعية وشهادة ثانوية) خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠.

٧ USDA ,Education as Rural Development Strategy, Robert Gibbs, Amber Waves, paper from the website of USDA Nov.٢٠٠٥

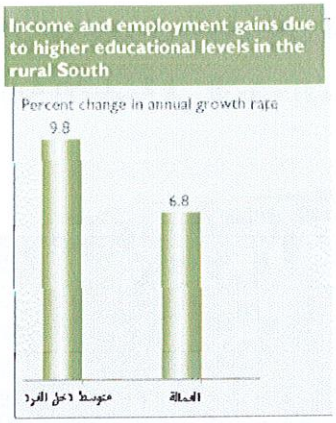

شكل (٥-٥) العلاقة بين مستوى تعليم العمالة والإرتفاع في مستوى الدخل

المصدر : David Barkley, Mark Henry & Haizhen Li, Does Human Capital Affect Rural Growth? Evidence , from the south " in the rule of education. Promoting the economic & social vitality of rural America, January ٢٠٠٥

ولكن هذه العلاقة بين مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية تتأثر بهجرة الشباب الريفي المتعلم للمناطق الحضرية إما للحصول على التعليم الجامعي أو البحث عن فرصة عمل، ولم تحرم هجرة هذه العقول المتعلمة (Brain drain) المناطق الريفية من العمالة الماهرة فقط بل استنذف منها أيضا مصادرها المحلية حيث فقد عائد الإستثمار في هؤلاء الشباب.

وبناءا على الدراسات الحالية والنتائج فهناك سياسات متبعة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في الريف الأمريكي والتي تتلخص في استراتيجيات تطبق على التوازي:

١- رفع معدلات مستويات تعليم قوة العمل في المجتمعات الريفية لرفع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فيها، ويكون ذلك كمدخل للتنمية البشرية.

٢- تنمية المشروعات الصغيرة بهدف بناء اقتصاد محلي بفرص عمل أفضل وعائد أعلى للمجتمعات الريفية.

٣- الحد من هجرة الشباب الريفي المتعلم إلى المناطق الحضرية عن طريق رفع مستوى التعليم بالريف ومحاولة إيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب.

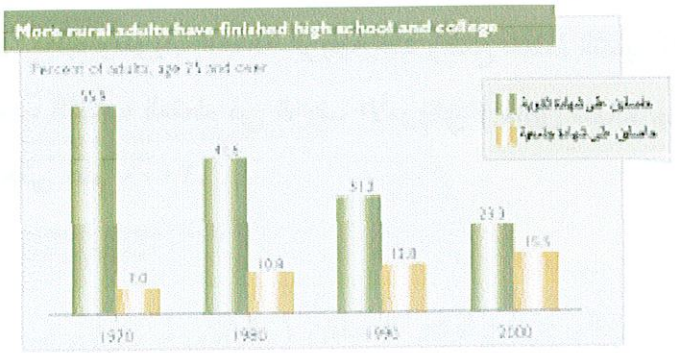

شكل (٥-٦) نسب الشباب الريفي المتعلم (٢٥ سنة فأكثر)

المصدر : حسبت من USDA باستخدام بيانات احصاء السكان

٢-٥-٢-٢ تجربة كوريا الجنوبية:

فاقت معدلات النمو في كوريا الجنوبية غيرها من البلدان ذات الظروف المشابهة، فقد اعتمد الإقتصاد في كوريا منذ عام ١٩٥٤ بعد انتهاء الحرب الكورية على مبدأ التخطيط الإقتصادي، حيث وضعت برنامج إعادة البناء والتعمير الذي شاركت في وضعه الأمم المتحدة، وبعد عام ١٩٦١ أعطت الحكومة الكورية دفعة قوية لعملية التخطيط الإقتصادي من أجل التنمية الإقتصادية.[٨]

وقد استأثرت سيول عاصمة كوريا بمعظم رأس المال الصناعي حولها منذ الثمانينات وكان لذلك أثره الكبير في أن تصبح سيول مدينة مستقطبة للعمالة والأنشطة الصناعية بشدة، مما زاد معه حجم السكان وسيطرت العاصمة على الإقتصاد القومي، مما شجع على حدوث تيار شديد من الهجرة الريفية إلى العاصمة ونتج عن ذلك (بخلاف التضخم السكاني والتوزيع الجغرافي غير المتزن للإستثمارات) فوارق إقليمية في الدخل وتوزيع الخدمات هذا بالإضافة إلى هجرة العمل بالزراعة والعمالة الزراعية الشابة.[٩]

وقد زاد عدد سكان الحضر فيما بين عامي ١٩٤٥ إلى ٢٠٠٠ من حوالي ١٤,٥% إلى ٧٧% على التوالي من إجمالي عدد السكان كما هو موضح بالشكل التالي.

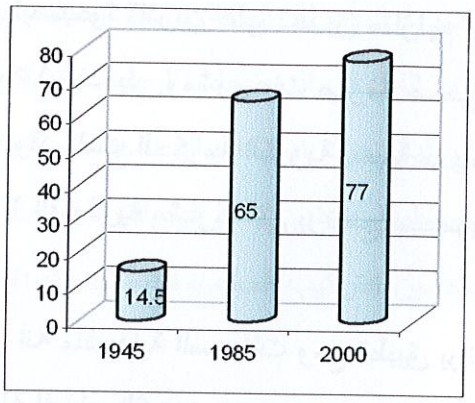

شكل (٥-٧) تطور عدد سكان المناطق الحضرية في جمهورية كوريا الجنوبية

المصدر: www.paulnoll.com/Korea/History/ south-Korea-past-part٣

وفي أوائل السبعينات قامت الحكومة الكورية بعمل برنامج (Saemaul Undong) للتنمية الريفية الشاملة وتتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:[١٠]

١- إعادة بناء وهيكلة الريف.

٢- تحسين الاقتصاد الريفي من خلال مشروعات المساعدة الذاتية.

---

٨ الإصلاح الإقتصادي المصري في العشر سنوات القادمة، وزارة الدفاع، ج.م.ع، إدارة المطبوعات والنشر، صـ ٧٨

٩ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، صـ ٥٣

١٠ www.country-data.com/cgi-bin/query/r-١٢٢٧١

٣- تقليل الفجوة بين فوارق الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٤- الحد من تيار الهجرة من الريف للمدن.

ولم يكن هدف البرنامج من التحديث الريفي هو رفع النمو الإقتصادي والإنتاجية الزراعية فقط بل التنمية الإجتماعية وتنمية مهارات الريفيين كان هدف أساسي لهذا البرنامج، وفيما يلي عرض لأهم البرامج وأهدافها وإنجازاتها في كل قطاع من قطاعات التنمية.

أولا: قطاع التنمية العمرانية:

قامت الحكومة بمجهودات لتطوير القرى من خلال برنامج ساموبل الذي يقوم بمشروعات المساعدة الذاتية لإمداد القرى بمشروعات البنية الأساسية والتسهيلات الحضرية، كما يقوم أيضا بالمساعدة في تحسين البيئة وإنشاء المساكن المناسبة.

وحتى عام ١٩٧٦ كان برنامج ساموبل مسئولا عن بناء أكثر من ٤٠ ألف كم من الطرق بالريف، ٥٧ ألف كوبري صغير، ١٦ ألف مشروع امداد بشبكة الكهرباء والمواصلات، ١٥ ألف مشروع تحسين للبيئة كما مكن البرنامج آلاف الفلاحين ليصبحوا قادرين على تحسين منازلهم أو بناء منازل جديدة. وسمح البرنامج للقرى بإنشاء أكثر من ١٥٠ ألف بئر ومشروعات صرف صحي وما يقرب من ٢٠٠ سوق وأكثر من ٤٥٠ برنامج للإدخار، وقد قامت الحكومة الكورية بتعبئة ما يعادل حوالي ٣ بليون دولار أمريكي للإستثمار في أكثر من ٣٦ ألف قرية مشاركة في برنامج ساموبل.[١١] ويوضح شكل (٥-٨) التشكيل العمراني للريف الكوري.

وحسب ما يذكر روبورت بديسكي أنه منذ بداية السبعينات ومع تطبيق برنامج ساموبل كان الهدف الرئيسي للبرنامج هو التنمية الشاملة للريف الكوري، وحتى عام ١٩٨٤ قام برنامج ساموبل بدعم الريف الكوري بحوالي ١٤ مليون مشروع للتنمية العمرانية بالريف متضمنة هذه المشروعات إنشاء طرق جديدة وكباري وإمداد بشبكات المياه هذا بالإضافة إلى بناء مساكن جديدة.[١٢]

---

١١ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، صـ ٥٤

١٢ The Transformation of South Korea: Reform and Reconstruction in the Sixth Republic Under Roh Tae Woo ١٩٨٧, ١٩٩, Robert E. Bedeski, Routledge,١٩٩٤, P.١٠٠

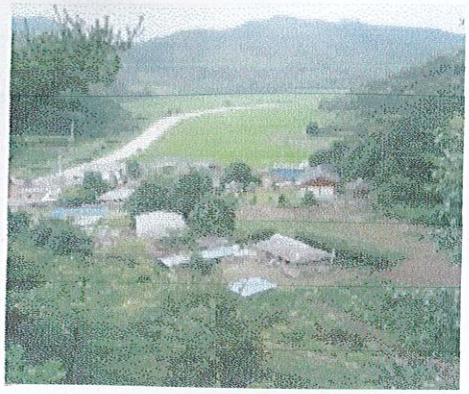

شكل (٥-٨) التشكيل العمراني للريف الكوري

المصدر : www.saemaul.or.kr

ثانيا: قطاع التنمية الاقتصادية: [١٣]

بعد حصول كوريا الجنوبية على الإستقلال ومحاولة استعادة هويتها الوطنية اعتمدت في التنمية على القطاع الحضري، وقد ساهم فائض المنتجات الزراعية للولايات المتحدة الإمريكية في إنعاش الحياة في كوريا حيث استهدفت المناطق الحضرية المأهولة بالسكان، وقد أثر ذلك على خفض الإنتاجية الزراعية بالمناطق الريفية، وبالتالي زيادة نسبة الفقر في المجتمعات الريفية، وقد كان لبرنامج ساموبل دور في زيادة اقتصاد القرى والمجتمعات الريفية، حيث استهدف البرنامج التنمية الزراعية لرفع مستوى دخل سكان الريف، وكان ذلك عن طريق تطبيق بعض الإستراتيجيات نذكر منها:

١- رفع الإنتاجية الزراعية بتحسين التركيب المحصولي وتحديث الإدارة الزراعية واستخدام أفضل الوسائل الممكنة للتسويق.

٢- رفع الإنتاجية الزراعية برفع كفاءة استخدام الميكنة الزراعية.

٣- إدخال محاصيل جديدة كالفواكه والخضروات بالإضافة إلى تشجيع الأسر على القيام ببعض الأنشطة الجانبية كتربية المواشي والدواجن وبيعها في الأسواق الحضرية.

وفي عام ١٩٧٨ بلغ متوسط دخل الأسر الريفية حوالي ٣٣٠ ألف عملة كورية وهو متوسط أعلى من متوسط القرى غير المشتركة بالبرنامج وعموما فقد ارتفع متوسط دخل الأسر الريفية من ٣٥٦ ألف عملة كورية عام ١٩٧١ (عند بدء المشروع) إلى ٢ مليون ٢٢٧ ألف عملة كورية في نهاية العقد كما هو موضح بالشكل (٥-٩).

١٣ www.saemaul.or.kr/english/whatissaemaul_١٣.asp

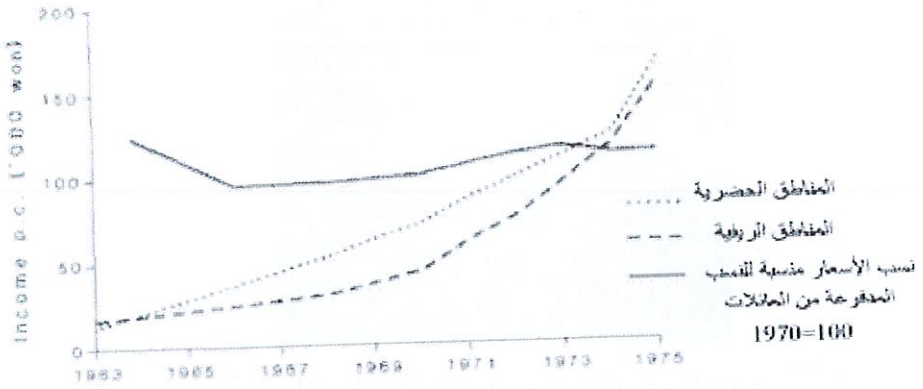

شكل (٥-٩) تطور مستوى الدخل الريفي والحضري خلال (١٩٧٥ - ١٩٨٣)

المصدر: Pacific Asia, Drakakis-Smith & others, Routledge,١٩٩٢, P.٩٥

وقد عمل البرنامج على زيادة العمالة في الأعمال الجديدة ومواصلة خلق فرص عمل جديدة في القرى الريفية وتنظيم مشروعات زراعية عرفت بصناعات برنامج ساموبل الصغيرة، فقد شجع الريفيين على العمل وبإنتشار الأسواق للمنتجات الزراعية والصناعات الصغيرة، وقد تبين من المسوحات أن ما يقرب من نصف مليون من أرباب الأسر بالريف يحصلون على دخل سنوي من مشروعات ساموبل في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩، حتى أن ٦% من القوى العاملة بالريف تم توظيفها بمصانع ساموبل.[١٤]

ثالثا: قطاع التنمية الاجتماعية:[١٥]

كان لبرنامج ساموبل دور فعال في تطوير المجتمع الريفي الكوري حيث ركز البرنامج على التنمية الإجتماعية المتكاملة كما ونوعا لتحسين مستويات المعيشة من خلال رفع مستوى الثقافة والتعليم.

فقبل تطبيق البرنامج في المجتمعات الريفية كان الشباب الريفي يفضل التعليم في المناطق الحضرية لترك المزارع والبحث عن فرصة عمل بالمدن. وقد تم تطبيق برنامج ساموبل لتطوير التعليم في المناطق الريفية منذ أوائل السبعينات وقد ارتفعت نسبة المتعلمين (من ٦ إلى ٢٤ سنة) بالمناطق الريفية إلى ٧١,٥% عام ١٩٧٥ بعد أن كانت ٥٩% عام ١٩٧٠، هذه الزيادة تشهد على إمكانية تنمية القطاع الريفي اجتماعيا واقتصاديا، وذلك بعد ارتفاع مستوى دخل الأسر الريفية.

كما نجد تأثير تطبيق البرنامج على نمط الإستهلاك في القرى فنجد أن القرى التي تم تطبيق البرنامج بها تميل إلى الإستهلاك المنتج والموجه للإستثمار بينما في القرى الأخرى نجد أن نمط الإستهلاك يميل إلى المظهرية.

---

١٤ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، صـ ٥٥

١٥ www.saemaul.or.kr/english/whatissaemaul_١٣.asp

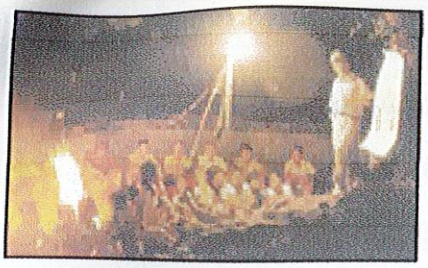

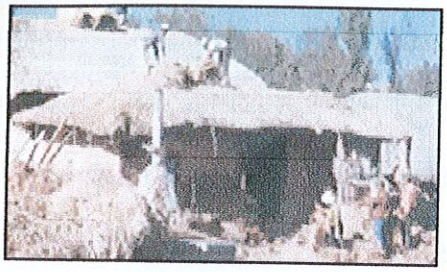

شكل (٥-١٠) صور من التنمية المجتمعية بالريف الكوري

المصدر: www.saemaul.or.kr

وقد قام البرنامج بتدريب ١٧٠ ألف رائد ريفي على التنمية المجتمعية، ولا يمكننا إغفال أكثر التغيرات الإجتماعية التي حدثت بعد تطبيق البرنامج حيث تفعيل دور المرأة في المجتمعات الريفية، فقد شاركن في التوعية بتحسين الظروف المعيشية مثل حملات التوعية الصحية والإنتاجية.

ساعد برنامج ساموبل للتنمية الإجتماعية الريفيين على المساعدة الذاتية والإعتماد على النفس والتعاون بين سكان القرية، كما ساعدهم أيضا على المشاركة بأفكارهم لحل مشاكلهم، وترك العادات والتقاليد الخاطئة، ويوضح شكل (٥-١٠) بعض الصور من التنمية المجتمعية في كوريا الجنوبية.

بالإضافة إلى برنامج ساموبل فقد طبقت كوريا نموذج يسمى (النموذج التقليدي) ويهدف هذا النموذج إلى إقناع الريفيين ومعاونتهم على زيادة الإنتاج باتباع الأساليب التقنية الحديثة، وتحسين أحوال الأسرة الريفية بتعليم المرأة التدبير المنزلي وخلق المزارع الشاب العصري عن طريق أندية الشباب توفر لهم المعرفة في الزراعة والإقتصاد المنزلي.[١٦]

١٦ تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر، وائل زكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، صـ ٥٥

٢-٥-٢-٣ تجربة دولة ماليزيا:

التجربة الماليزية جديرة بالدراسة وخصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الإنفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والإندماج في اقتصاديات العولمة إلا أنها تحتفظ بقدر كبير من الوطنية الإقتصادية وخلال نحو عشرين عاما تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية بشكل أساسي إلى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الإجتماعية والإقتصادية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، فلم تهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي المبتدئ أو القطاع التجاري الإستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.[١٧]

وقد نالت ماليزيا استقلالها عام ١٩٥٨ وعملت منذ ذلك التاريخ على إتباع اسلوب التخطيط الإستراتيجي منهجا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتبرت الإهتمام بتنمية الموارد البشرية أساسا جوهريا لتأكيد التنمية. ولقد حققت تلك الرؤية نجاحا واضحا، حيث انطلقت من مرحلة التخلف إلى آفاق النهضة والتقدم الصناعي في طفرة غير مسبوقة لتتبوأ المركز السابع عشر في سلسلة الدول المتقدمة صناعيا حسب إصدارات البنك الدولي.[١٨]

١- التنمية الريفية الشاملة بماليزيا:

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧١-٢٠٠٠) تخفيض معدل الفقر من ٥٢,٤% إلى ٥,٥ %. واللافت في هذه التجربة أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لإقتسام ثمار النمو الإقتصادي. وتقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن.ونعرض فيما يلي برنامج ماليزيا في تنمية الريف.

---

١٧ قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٥١، مايو ٢٠٠٣،
http://links.islammemo.cc/KASHAF/one_news.asp

١٨ جزء من كلمة د. مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عند زيارته لمكتبة الأسكندرية في اكتوبر ٢٠٠٥، www.ArRiyadh.com

٢- برنامج ماليزيا لمكافحة الفقر والتنمية الإقتصادية في الريف:[١٩]

قامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من أهالي القرية تعهد أفرادها بالعمل على إحداث التغيير المطلوب، وقام معهد التقدم الريفي بمهمة تدريب أعضاء اللجنة على تنفيذ الأعمال والمهام الموكولة إليهم.

وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الذي تعمل من خلاله الوزارة على تقليل الفقر، وتوضيح أن أهم تلك الأهداف هو تقليل عدد الأسر الأشد فقرا، وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل المنتج، وتطوير حقول الخضراوات والفواكه إلى مزارع تجارية، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم (التعليم مجانا إلى المرحلة الثانوية)، وفوائد تقنية المعلومات، ومحو أمية استخدام الكمبيوتر. والجدول التالي يوضح أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة.

جدول (٥-١) أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة

المجموعة المستهدفة	الأهداف المبرمجة
الأسرة الواحدة	تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية الى مزارع تجارية حديثة.
ربات البيوت (النساء)	تحسين مهاراتهن الإدارية.
الأولاد	- تحسين تحصيلهم الدراسي، زيادة معرفتهم بالكمبيوتر ، تنمية مهارات التفكير السديد.
	- تحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية (لغة التجارة والصناعة في البلاد)

٣- الإستراتيجيات العملية

اتخذت وزارة التنمية الريفية الماليزية جملة من الإستراتيجيات العملية لتحقيق الأهداف المحددة، أبرزها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر.
- التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية.

١٩ كيف تهزم الفقر؟، د. محمد شريف بشير، WWW.BALAGH.com/mosoa/eqtsad/zsleba

٣- برامج ومشروعات التنمية استهدفت بشكل مباشر دعم الصناعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، التي يستفيد منها صغار الملاك ومحدودي الدخول.

٤- اعتبرت الأسرة نواة المجتمع الأولى وعنصر تماسكه، فهناك اعتزاز وقدسية للأسرة ودورها بحيث إنها بؤرة استقرار المجتمع، وهناك تضامن وتكامل ما بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة (المسجد - المعبد) في النهوض ببعض المسئوليات الاجتماعية.

٥- إدماج العنصر الأخلاقي في مختلف جوانب النموذج الماليزي هو أحد عوامل نجاحه وكفاءته في التغلب على المشكلات التي واجهته، لإيمانهم إنه كلما قويت النزعة الأخلاقية تعززت قدرة هذا النموذج على التطور وتحقيق مزيد من النجاح.

٢-٥-٣ تجارب الدول النامية:

نظرا لتشابه الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية ،فسوف نتعرض إلى تجربة الدول النامية في التنمية الريفية وقد تم اختيار عرض تجربة دولة تنزانيا في التنمية الريفية لتشابهها مع الظروف السياسية والطبيعية والمجتمعية مع مصر.

ظهرت في ريف تنزانيا بعض المشكلات التي أدت إلى سرعة اتخاذ الخطوات الجادة لتنمية المناطق الريفية ومن هذه الأسباب:[٢٠]

١- زيادة معدلات نمو السكان وارتفاع الكثافة الحالية في المستوطنات الريفية.

٢- انخفاض مستوى الدخل لمعظم الريفيين وذلك بالرغم من عناية الدولة بتحسين الإنتاج الزراعي والتحول من النظام الإقتصادي المغلق إلى النظام الإقتصادي المفتوح.

٣- التوزيع المتناثر للوحدات السكنية في القرى التنزانية، مما يجعل تنمية القرى والإرتقاء بها عمرانيا من الصعوبة بمكان من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

٤- ضعف التمويل العام والخاص في المناطق الريفية علاوة على تعقيد سبل الإقتراض من البنوك للسكان الريفيين الراغبين في إجراء تحسينات بمنازلهم.

ومع إعلان الحكومة سياسة الإعتماد على الذات كسياسة عامة للدولة عام ١٩٦٧ بدأت في وضع برامج ومشروعات لتنمية الريف في مختلف قطاعات التنمية مع اهتمامها بجانب الإسكان الريفي لما يعانيه من ضعف تمويل وحالة إنشائية، وكخطوة أساسية في بناء عملية التنمية فقد تم إنشاء بنك الإسكان التنزاني عام ١٩٧٢ المسئول الرئيسي عن عمليات التمويل للتنمية والإرتقاء بالبيئة الريفية.

٢٠ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ١١٩

- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة.
- إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقراً (٥٠ أسرة)، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج واتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه.

شكل (٥-١١) برامج التنمية في ريف ماليزيا

المصدر: كيف تهزم الفقر؟، د. محمد شريف بشير، WWW.BALAGH.com/mosoa/eqtsad/zsleba

- الخطوات التنفيذية:

يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الأدوار، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (المصانع التي لها استثمارات في ماليزيا) بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة.

يُذكر أن اللجنة التنفيذية المكونة من الأهالي يتم توزيع أعضائها حسب الحاجات المحلية للسكان بحيث تشمل الأرض والأعمال الزراعية، ورعاية الأسر الأكثر فقرا، والصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية. هذا إلى جانب مشاركة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في عملية التوجيه والمتابعة في إطار شبكة عمل واحدة.

لقد نجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الفقيرة الماليزية والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها. ويعود نجاح هذه التجربة الماليزية الشاملة إلى عدة عوامل على رأسها:

١- زرع مفهوم الاعتماد على الذات، مما وفر دافعًا قويًا لحيازة التقنية والأفكار الناجحة من التجارب الأخرى.

٢- البساطة وعدم الإسراف كانت من السمات الأساسية في تنمية المجتمع الماليزي أي المحافظة على الثروة القومية، وحسن استغلال الموارد، وتوظيفها.

أولا: قطاع التنمية العمرانية:

تنحصر السياسة العامة في تنزانيا في مجال التنمية العمرانية الريفية في النقاط التالية:

١- تقديم مساعدات مالية للأهالي ذوي الدخل المحدود وغير الثابت في صورة قروض وأيضا مساعدات فنية في صورة إرشادات للبناء وذلك لتشجيع بناء المساكن الريفية الدائمة عن طريق تخفيض تكاليف التشييد من خلال استخدام مواد البناء المحلية البسيطة،وخفض تكاليف مواد البناء المستوردة.

٢- السماح للمقترضين بالإقتراض بضمان المعاش والدخل بعد التقاعد مع زيادة فترة سداد القروض من خمس سنوات إلى ثلاثين عاما كحد أقصى، علاوة على تخفيض فائدة القرض إلى ٤% وذلك بهدف جذب سكان الريف للإقتراض لتحسين مساكنهم.

٣- إدخال نظام القروض الجزئية لتحسين أو بناء عنصر معين بالمسكن كتحسين السقف أو الأرضيات أو دورات المياه، وذلك للأهالي الذين لا يملكون ضمانات كافية للإقتراض من بنك الإسكان التنزاني.

٤- تشجيع المصادر التمويلية الدولية للمشاركة في عمليات التنمية الريفية مثل البنك الدولي مع المحافظة على المدخرات العامة كمصدر رئيسي لتمويل برامج التنمية.

ويقول Lusugga Kironde أن استخدام المواد المحلية في البناء له دور في تخفيف الأعباء الإقتصادية التي من الممكن أن تحدث عند إستعمال مواد بناء مستوردة وخصوصا في المناطق الريفية حيث يزود الريفيين بالمعلومات عن الإستعمال الصحيح للمواد الإنشائية المتوفرة محلياً.[٢١]

وكتطبيق لهذه السياسات فقد انتهجت قرية Bisumwa سياسة الإعتماد على النفس:[٢٢]

- اعتمد التخطيط الأساسي لعمران القرية على مجموعة من تقسيمات الأراضي بمساحات تقدر بنصف فدان بواجهة ٥ امتار على الطريق الرئيسي مع توفير مساحة فدان لكل ٧٠ قطعة يتم استخدامها كفراغات مفتوحة.
- يلي مرحلة التخطيط والتقسيم توزيع قطع الأراضي على الأسر عن طريق (وحدة الإنشاء والإسكان الريفي) التي أنشأت على مستوى القرية، وتعتمد على المشاركة الفعلية للأهالي.
- تبدأ مرحلة التنفيذ من خلال مجموعة تم تدريبها من أهالي القرية أنفسهم بينما يتركز دور وحدة الإنشاء على الإشراف والمتابعة وتدريب الأهالي لإكسابهم مهارات البناء.

---

٢١ Re-establishing Effective Housing Finance Mechanisms in Tanzania: The Potentials and the Bottlenecks, J M Lusugga Kironde & athers, UN Hapitat, ٢٠٠٣, P.٣٩

٢٢ تفعيل تنمية المجتمعات الريفية في مصر، محمد رضا عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ١٢٣

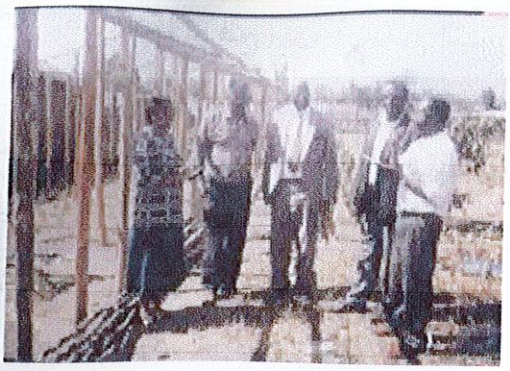

شكل (٥-١٢) نموذج لمشاركة الريفيين من تنزانيا في بناء مساكنهم

المصدر: Shelter Co-operatives in Eastern and Southern Africa,

- ويعتمد النظام التمويلي لمثل هذا النوع من البرامج على فكرة مساهمة المنتفعين بالعمل التنفيذي لبناء المسكن.

ثانيا: قطاع التنمية الإقتصادية:

كان الهدف الرئيسي للتنمية الريفية في تنزانيا هو تحسين مستوى الدخل في الريف، ومن أجل ذلك تم إعداد العديد من البرامج مثل برنامج تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة على مستوى واسع، وبرنامج إدخال صناعات ريفية بسيطة تعتمد على الزراعة.

وقد كانت هناك بعض التجارب الناجحة مثل قرى قطاع Iselamagazi التي قامت بعمل ما يلي:[٢٣]

١- تدريب ما يقرب من ٤٠ فرد ممن تركوا التعليم بالمدارس على إدارة العمل والمهارات التجارية وتزويدهم بالقروض لبدء المشروعات الصغيرة.

٢- عقد بعض الإجتمعات لتطوير المشروعات الصغيرة وقد بدأ التنفيذ في ٤ قرى كمرحلة أولى.

٣- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على مهارات إدارة العمل، وكيفية التعامل مع المدخرات والإئتمان.

ثالثا: قطاع التنمية الإجتماعية:

تبلورت سياسات التنمية الإجتماعية الريفية في تنزانيا من خلال صور مشاركة المجتمع المحلي في برامج التنمية الريفية حيث امتدت إلى المشاركة في المراحل الأولى لمشروعات الإرتقاء عن طريق المساهمة بالرأي في اختيار المشروعات المناسبة للبنية الأساسية تبعا للمشاكل الرئيسية التي تواجه القرية.

٢٣ WWW.worldvision.org.nz/wherewework/stories/tanzania/Iselamagazi.asp

هذا بالإضافة إلى الإهتمام بالتعليم، ففي قطاع Iselamagazi تم فتح مدرسة للتعليم الثانوي وعقد دورات للأباء للتوعية لأهمية التعليم، وتم عمل اختبارات تجريبية للقبول بالمدرسة فكانت النتيجة أنه زادت نسبة نجاح تلاميذ المرحلة الإبتدائية من ١١% إلى ٢٨%، كما ارتفعت نسبة نجاح الطلبة بالمدارس الإعدادية من ٣% إلى ١٦%، وبالتالي هذه النسب تدل على زيادة الطلبة بالمدارس الثانوية، مما يدل على مدى الإقبال على التعليم في القرى التنزانية وهو ما يشير إلى إمكانية التنمية الإجتماعية.

رابعا: قطاع التنمية الإدارية:

يعتبر القطاع الإداري من أهم قطاعات التنمية حيث يعتبر المسير الأساسي لعملية التنمية، فإذا اتجهت القيادات الإدارية في تنظيم عمليات التنمية فهذا يدل على نجاح التنمية وتحقيق كل ما تهدف إليه. وفي تنزانيا أنشأت الهياكل والمنظمات التي تقوم بوضع السياسات وأخرى تقوم على تنفيذها والإشراف عليها كما يلي:[٢٤]

- على المستوى القومي: تم إنشاء بنك الإسكان التنزاني وذلك لوضع السياسات العامة للتنمية الريفية وتمويلها.
- على المستوى الإقليمي: أنشأ قسم التنمية التعاوني والذي ينحصر دوره في (عقد دورات تدريبية للأهالي لإكسابهم مهرات فنية وتعريفهم أساليب البناء والتحسين البسيطة).
- على المستوى المحلي: تم إنشاء وحدة الإنشاء والإسكان الريفي لتدريب الأهالي ومساعدة الأهالي في تخطيط وتنفيذ والإشراف على أعمال الإنشاء الريفية وتحسين البيئة.
- على مستوى القرية: يظهر دور مجلس القرية والجهاز الإداري واللجان المختلفة في تحفيز المشاركة الشعبية في أعمال التنفيذ وإنشاء المباني العامة.

٢٤ دور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، شريف ممدوح العدوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، صـ ٩٢

٢-٥-٤ التجارب المحلية:

نعرض من خلال التجارب المحلية المصرية بعض التجارب للتنمية الريفية، وقد تم اختيار قريتين من محافظتين مختلفتين لتوضيح كيف تعاملت كل قرية مع مصادرها ومواردها المحلية في تحقيق عملية التنمية، ولإثبات أنها تجارب ناجحة ويمكن تطبيقها في باقي المحافظات كل حسب إمكانياته وموارده المحلية.

٢-٥-٤-١ تجربة قرية البسايسة بمحافظة الشرقية:[٢٥]

قرية البسايسة هي إحدى القرى التابعة للوحدة المحلية الطيبة- مركز الزقازيق- محافظة الشرقية. يبلغ تعداد القرية حوالي ٦٨٠ نسمة عام ١٩٩٩ ويبلغ مسطح الكتلة العمرانية حوالي ٥ فدان.
تعتبر قرية البسايسة قرية رائدة في تنفيذ مشروعات التنمية والتي أثرت إيجابيا على أبناء القرية من حيث ارتفاع نسبة التعليم والوعي عند أبناء القرية، فرغم محدودية المساحة إلا أنه لا يوجد أي تعدي على الأراضي الزراعية سواء قبل أو بعد صدور الأمر العسكري.

١- فكرة مشروعات التنمية المتكاملة:

بدأت فكرة مشروع تنمية القرية باستخدام الطاقة الشمسية في عام ١٩٧٤ باختيار قرية البسايسة لإقامة المشروع حيث أن قرية البسايسة من القرى التي لم تصلها الكهرباء حتى وقت تنفيذ المشروع، وكان رائد التجربة هو الدكتور صلاح عرفة الذي بدأ العمل بالإلتقاء بالأهالي حيث أكد على أن التجربة مبدآن هامان هما :

١- المشاركة الشعبية الفعالة.(تنمية اجتماعية)

٢- الإستخدام الأمثل للموارد المحلية والطاقة المتجددة. (تنمية اقتصادية)

وفي سبتمبر ١٩٧٨ تمت الموافقة على مشروع المعونة الذاتية بين أبناء القرية كما تم الحصول على قرض من المؤسسة الأمريكية بعنوان (استخدام الطاقة الشمسية وتنمية القرية المصرية مشروع ميداني متكامل) أما التمويل الذاتي فقد دفعه المواطنون من خلال أسهم في رأس مال الجمعية التعاونية في القرية.
وكان استخدام الطاقة الشمسية هو مدخل التنمية المحلية وبعد عدة حملات للتوعية والمناقشة تم تشغيل التليفزيون الشمسي العام وتكوين نادي للقرية حتى يتجمع الأهالي لمناقشة كل قضاياهم.
وقد تم الإستفادة من فكرة تنمية القرية باستخدام الموارد المحلية للقرية والتكنولوجيا بسيطة والملائمة للبيئة في بدء تعمير (قرية البسايسة الجديدة) في منطقة جنوب سيناء في منتصف عام ١٩٩٤.

---

٢٥ التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني دراسة ميدانية لنماذج من القرية المصرية، أ.د. ماجدة متولي وآخرون، مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ٢١/٤

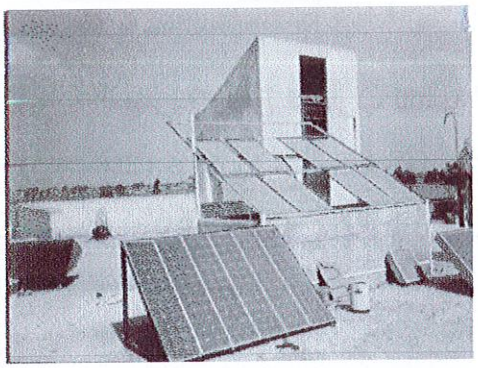

شكل (٥-١٣) توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لإنارة مبنى الجمعية

المصدر: التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني، أ.د.ماجدة متولي وآخرون، مركز بحوث الإسكان والبناء، ٢٠٠٠، صـ ٢٢/٤

٢- تنفيذ مشروع التنمية:

اقترح الأهالي الإتجاه لبعض المشروعات المنتجة لتساهم في رفع الإنتاجية وزيادة دخل الفرد وقدرته على المشاركة المادية في المشروع مثل مشغل تريكو لفتيات القرية. وبدأ المكان يضيق بالأنشطة فتم التبرع بقطعة أرض وسط القرية لإنشاء مركز تكنولوجي وبناء ورش للنجارة. وتوالت الأفكار ولقد كانت الجمعية التعاونية للتنمية قد بدأت في أوائل ١٩٨٠ باشتراك سنوي قيمته ١٠ قروش للعضو وقيمة السهم جنيه واحد.

وبدأت مشروعات بقروض فردية لأنشطة إنتاجية بحد أقصى ٥٠٠ جنيه للعائلة تسدد في فترة أقصاها ٣ سنوات ويدفع فائدة ١٠% سنويا لدعم الخدمات والأنشطة بالقرية.

وفي ما يلي رصد لبعض المشروعات التي تمت بالقرية:

- مشغل للتريكو.
- الجمعية التعاونية للتنمية.
- ورشة نجارة.
- تليفزيون بالطاقة الشمسية.
- مشروعات صغيرة لإنتاج الغذاء.
- سخانات شمسية لمسجد القرية.

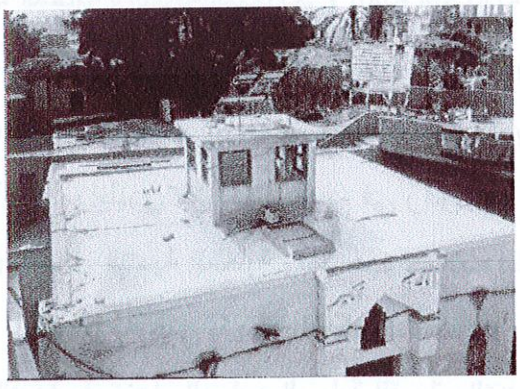

شكل (٥-١٤) استخدام الطاقة الشمسية لإنارة المسجد

المصدر: التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني، أ.د.ماجدة متولي وآخرون، مركز بحوث الإسكان والبناء، ٢٠٠٠، صـ ٢٣/٤

يعتبر مشروع البسايسة من النماذج الناجحة للتنمية الريفية في مصر. ولقد استفاد المشروع من الخصائص المتميزة للقرية التي نفذ فيها وأهمها صغر عدد سكانها والإرتفاع النسبي في مستوى تعليم أبنائها. وقد حاول المشروع أن يجنب نفسه الدخول مع أي جهات حكومية قائمة في الريف منعا للتداخل البيروقراطي في أعماله، غير أنه حاول أيضا أن يبدأ المهمة الصعبة وهي إثارة الوعي وتحفيز أبناء القرية على الإسهام المباشر والفعال في التفكير والتقرير.

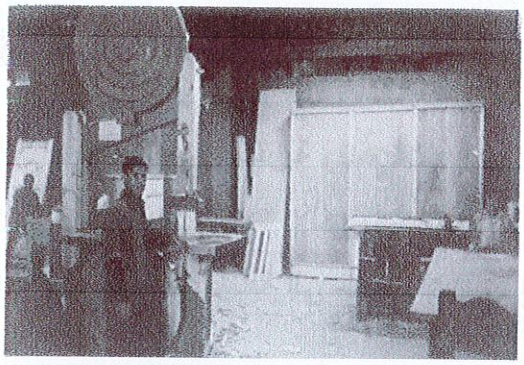

شكل (٥-١٥) ورشة نجارة بمبنى الجمعية

المصدر: التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني، أ.د.ماجدة متولي وآخرون، مركز بحوث الإسكان والبناء، ٢٠٠٠، صـ ٢٣/٤

ومن أهم الدلائل على نجاح التنمية العمرانية مع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في قرية البسايسة هو أنه لم يحدث أي حالات تعدي على الأرض الزراعية حيث بدأ الأهالي في إعادة البناء في قلب القرية القديم بارتفعات عالية مع مراعاة الردود المناسبة وتوسيع الشوارع.

٢-٥-٤-٢ تجربة قرية أتميدة بمحافظة الدقهلية:[٢٦]

تتبع قرية أتميدة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية، يبلغ عدد سكان القرية أكثر من ٢٤ ألف نسمة عام ١٩٩٩ ويبلغ مسطحها حوالي ٢٦٨ فدان. تعتبر تجربة التنمية في قرية أتميدة من التجارب الناجحة التي طبقت التنمية الريفية الشاملة ونعرض فيما يلي برامج التنمية بالقرية.

٣-٢-١ فكرة مشروعات التنمية المتكاملة:

مع بداية الستينات تحول نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي وخاصة الغزل والنسيج، حيث ارتفعت نسبة العاملين بالنشاط الصناعي بالقري إلى ١٦,٥% عام ١٩٩٠

٢٦ التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني دراسة ميدانية لنماذج من القرية المصرية، أ.د. ماجدة متولي وآخرون، مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ٢٣/١

بعد أن كانت ٧,٥% عام ١٩٤٠.[٢٧] وقد بدأت جهود التنمية الذاتية بالقرية عام ١٩٧١ حيث استشعر الأهالي عدم قدرة الحكومة على توفير احتياجاتهم الأساسية نتيجة المتغيرات التي مرت بها البلاد وتعثر مخططات التنمية الحكومية، فعقدوا العزم على بناء المدرسة الإعدادية من أموالهم الخاصة، وتحمسوا لفكرة تحصيل مبالغ رمزية من كل فرد بالقرية، فساهم أبناء القرية المقيمين خارج القرية بتبرعات كبيرة ثم كونوا جمعية أبناء أتميدة وسجلوها وأشهرها لتنظيم أعمال جمع التبرعات والإشراف على إنفاقها.

٣-٢-٢ التنمية العمرانية:

كون الأهالي جمعية تعاونية للبناء والإسكان بالقرية وقامت تلك الجمعية ببناء ١١٤ وحدة سكنية. هذا بالإضافة إلى بناء بعض الخدمات مثل سنترال أتميدة الإلكتروني وبناء مخبز نصف آلي بطاقة ٢٧ ألف رغيف/ يوم وفرع جمعية استهلاكية بالقرية بالإضافة إلى محاولة تطوير بعض الطرق بالكتلة القديمة بالقرية.

وقد قام الأهالي بتطهير ترعة السافورية بالجهود الذاتية لتأثيرها الضار على البيئة وتغطية الجزء المتداخل مع الكتلة السكنية.وتم تخصيص أرض لبناء محطة الصرف الصحي.

٣-٢-٣ التنمية الإقتصادية:

قرر بعض أبناء القرية الميسورين مع حشد من الأهالي إنشاء شركة مساهمة (شركة أتميدة للإستثمار والتنمية المحلية) يساهم فيها كل أبناء القرية لتوحيد جهود التنمية، واتفق على إنفاق جزء من أرباح الشركة في مشروعات خدمة البيئة، وقد أسست الشركة مجموعة من المشروعات التي تدر عائدا مثل مزارع الدواجن والماشية واستصلاح الأراضي ومنتجات الألبان وصناعة الأعلاف، وأنشأت الشركة مركزا للتدريب لتوفير الأيدي العاملة الماهرة من أبناء القرية.

وقد ساهمت الشركة والمشروعات التي أقامتها بتخفيض نسب البطالة بالقرية، وكذلك رفع مستوى معيشة الأسر بالقرية. وقد كانت هذه المشروعات نماذج استرشد بها الأهالي في مشروعات خاصة مشابهة.

٣-٢-٣ التنمية الإجتماعية:

ساهمت شركة أتميدة في بناء المدارس بالقرية ودور الحضانة وأيضا مستشفى أتميدة المركزي، هذا بالإضافة إلى إعانة ورعاية الطلاب غير القادرين على مواصلة التعليم، وتنظيم مسابقات دينية وثقافية لأبناء القرية للإرتفاع بمستواهم الثقافي والفكري.

وقد ساهم الأهالي في تمويل وتنفيذ المشروعات التي يحتاج إليها القرية في توطيد العلاقات وترسيخ أولى قواعد التنمية الإجتماعية في القرية.

---

٢٧ الجهود المطلوبة لوضع المخطط العمراني الإرشادي للقرى موضع التنفيذ، د.عزة سري، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة -جامعة المنوفية، ٢٠٠٣، صـ ٤٦٨

جدول (٥-٢) ملخص التجارب العالمية والمحلية

وجه المقارنة	الدول المتقدمة			الدول النامية	التجارب المحلية	
	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الجنوبية	ماليزيا	تنزانيا	قرية البسايسة	قرية أتميدة
التنمية العمرانية	وضعت منظمة USDA برامج لتوفير مساكن لمحدودي الدخل من خلال قروض لشراء منازل جديدة أو وحدات سكنية أو إصلاح المنازل.	طبقت الحكومة برنامج (ساموبل) الذي يقوم بمشروعات المساعدة الذاتية لإمداد القرى بمشروعات البنية الأساسية وإنشاء المساكن وتحسين البيئة.		١- السماح للمقترضين بالإقتراض بضمان المعاش والدخل. ٢- إدخال نظام القروض الجزئية لتحسين أو بناء عنصر معين بالمسكن. ٣- تقديم مساعادات مالية للقرويين ذوي الدخل المحدود والغير ثابت في صورة قروض أو مساعدات فنية في صورة ارشادات للبناء.	لم يحدث أي حالات تعدي على الأرض الزراعية وإعادة البناء في قلب القرية القديم بارتفعات عالية مع مراعاة الردود المناسبة وتوسيع الشوارع.	كون الأهالي جمعية تعاونية للبناء والإسكان بالقرية بالإضافة إلى بناء بعض الخدمات ومحاولة تطوير بعض الطرق بالكتلة العمرانية.
التنمية الإجتماعية	١- ساهمت برامج الإقراض لبناء المساكن في مشاركة المجتمع في بناء هذه المساكن حيث تم تطبيق مبدأ (تساوي الكدح والعرق) ٢- تطبيق استراتيجية رفع معدلات مستوى تعليم قوة العمل الريفية والحد من هجرة الشباب الريفي المتعلم إلى المناطق الحضرية.	١- برامج تحسين مستويات المعيشة ورفع مستوى الثقافة. ٢- إبراز أهمية العمل بالزراعة للإبقاء على الشباب الريفي المتعلم.	١- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر مع الوكالات الحكومية بالتنمية وتطوير الريف لتقوية قدرات الأهالي وتقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي. ٢- اعتبرت الأسرة نواة المجتمع الأولى وعنصر تماسكه فهناك تضامن وتكامل ما بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني.	١- مشاركة المجتمع المحلي في برامج التنمية الريفية من خلال المساهمة بالرأي في اختيار المشروعات المناسبة. ٢- الإهتمام بالتعليم وعقد الدورات لتوعية الأباء بأهمية التعليم.	المشاركة الشعبية الفعالة في معظم مشروعات التنمية بالقرية (اقتراحات الأهالي للمشروعات والإسهام المباشر والفعال في التفكير والتقرير) .	١- ساهم أهالي القرية في إعالة ورعاية الطلاب غير القادرين على مواصلة التعليم وتنظيم مسابقات ثقافية لأبناء القرية. ٢- ساهم أهالي القرية في تمويل وتنفيذ المشروعات التي تحتاج إليها القرية.
التنمية الإقتصادية	١- مشاركة المجتمع في بناء المساكن الخاصة بهم تقلل من التكلفة الفعلية لبناء المسكن. ٢- تنمية المشروعات الصغيرة بهدف بناء اقتصاد محلي بفرص عمل أفضل وعائدا أعلى	كانت من خلال التنمية الزراعية في الريف الكوري لتنمية اقتصاد الريف ذاتيا، برفع الإنتاجية الزراعية وتحسين التركيب المحصولي ورفع كفاءة استخدام الميكنة الزراعية.	- تم التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة. - البساطة وعدم الإسراف كانت من السمات الأساسية في تنمية المجتمع الماليزي والمحافظة على الثروة القومية وحسب استغلال الموارد وتوظيفها.	١- تدريب ٤٠ ممن تركوا التعليم على إدارة العمل والمهارات التجارية وتزويدهم بالقروض لبدء الأعمال الصغيرة. ٢- تطوير المشروعات الصغيرة وتدريب أعضائها على مهارات إدارة الأعمال ومخططات المدخرات والإئتمان.	اعتمدت فكرة مشروع التنمية على الإعتماد على إستخدام الطاقة الشمسية لإنارة بعض مباني الخدمات لتكون أقل تكلفة.	٣- قرر بعض أبناء القرية إنشاء شركة مساهمة واتفق على إنفاق جزء من أرباح الشركة في مشروعات لخدمة البيئة، وقد أسست الشركة بعض المشروعات التي تدر عائدا مثل مزارع الدواجن والماشية واستصلاح الأراضي.

جدول (٥-٣) تحليل التجارب العالمية

المراحل	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الجنوبية	ماليزيا
١- مرحلة الرصد والتوثيق			
المشكلة	عدم قدرة محدودي الدخل في الريف الأمريكي على شراء مساكن نظرا لإرتفاع تكاليف إنشاء المنزل بالإضافة إلى إنخفاض متوسط دخل الأسرة بالريف.	- زيادة حجم السكان بالمناطق الحضرية بسبب التيار الشديد للهجرة الريفية إلى المدينة مما نتج عنه فوارق إقليمية في الدخل وتوزيع الخدمات. - هجرة الغمل بالزراعة والعمالة الزراعية الشابة.	زيادة أعداد الفقراء والبطالة خصوصا في الريف الماليزي.
الإمكانيات	- توفر رؤوس أموال من الجهات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى مساهمة القادرين من المجتمع الريفي. - توافر أراضي لبناء المساكن	- موارد بشرية شابة متعلمة. - رأس مال من الحكومة عن طريق برنامج (ساموبل). - أراضي زراعية ذات كفاءة انتاجية.	- الموارد البشرية وهو أساس التنمية. - وجود مساحات كبيرة من الحقول مزروعة بالفواكه والخضروات.
٢- مرحلة وضع السياسات والبرامج			
السياسات والبرامج	تقديم قروض لأهالي الريف الأمريكي الراغبين في بناء مسكن عن طريق برامج فرعية (المساعدة المتبادلة - الإقراض المباشر- الإقراض بالضمان- تطوير وإصلاح المسكن).	- إعادة بناء وهيكلة الريف. - تحسين الإقتصاد الريفي من خلال مشروعات المساعدة الذاتية. - تقليل فرق الدخل بين الحضر والريف. - الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدن.	قامت وزارة التنمية الريفية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر بعمل برنامج هدفه: - تقليل عدد الأسر الأشد فقرا. - تقليل معدلات البطالة. - زيادة وعي الشباب بأهمية التعليم. - تحسين أوضاعهم الإجتماعية.
جهات التنفيذ	الجهات التالية تحت إشراف منظمة USDA : - الجهات الحكومية وغير الحكومية (بالتمويل) - مساهمة أهالي الريف القادرين ماديا (المشاركة في التمويل) - أصحاب المساكن من ذوي الدخل المحدود من الريفيين (بالمجهود والمشاركة في أعمال البناء والتطوير)	- قامت الحكومة بمجهودات تطوير القرى من خلال برنامج (ساموبل). - مساهمة الأهالي.	يتم تنفيذ البرنامج من خلال: - وزارة التنمية الريفية الماليزية. - مؤسسة مكافحة الفقر. - لجنة تنفيذية من أهالي القرية لتنفيذ المطلوب. - معهد التقدم الريفي بتدريب أعضاء اللجنة التفيذية.
٣- مرحلة التنفيذ والمتابعة			
طريقة التنفيذ	تقدم الجهات التمويلية القروض للراغبين في بناء مسكن أو في تطوير مسكنه على أن يشارك صاحب المسكن في البناء والتطوير حيث يقلل ذلك من التكلفة الفعلية للمسكن.	- رفع الإنتاجية الزراعية رفع كفاءة استخدام الميكنة الزراعية. - إدخال محاصيل جديدة كالفواكه والخضروات.	يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات تنتخب لكل منها رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية، بينما يقوم الفلاح بالعمل في الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة.
تقييم ومتابعة عمليات التنفيذ	تقوم منظمة USDA بمتابعة عمليات التنفيذ وتقوم برصد الحالات التي تم تنفيذها، كما تقوم بتقييم هذه البرامج والعمل على تطويرها بما يناسب الوضع الراهن للأسر محدودة الدخل.	عمل البرنامج على زيادة العمالة في الأعمال وتنظيم مشروعات زراعية عرفت بصناعات برنامج ساموبل الصغيرة ويواصل برنامج ساموبل متابعته لتحقيق اهدافه في الريف الكوري.	استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧١-٢٠٠٠) تخفيض معدل الفقر من ٥٢,٤% إلى ٥,٥ % وذلك يدل على المتابعة الدقيقة لمراحل التنفيذ.

جدول (٥-٣) تحليل التجارب النامية والمحلية

المراحل	الدول النامية	التجربة المحلية	
	تنزانيا	قرية البسايسة	قرية أتميدة
١- مرحلة الرصد والتوثيق			
المشكلة	زيادة معدلات نمو السكان- انخفاض مستوى الدخل النقدي لمعظم الريفيين- التوزيع المتناثر للوحدات السكنية في القرى التنزانية- ضعف التمويل العام والخاص في المناطق الريفية.	لم تصل الكهرباء للقرية حتى وقت تنفيذ المشروع رغم صغر حجمها (٥ فدان).	- تحول نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي وخاصة الغزل والنسيج. - عدم قدرة الحكومة على توفير احتياجاتهم الأساسية نتيجة المتغيرات التي مرت بها البلاد وتعثر مخططات التنمية الحكومية.
الإمكانيات	- إنشاء بنك الإسكان التنزاني وهو المسئول الرئيسي عن عمليات التمويل للتنمية والإرتقاء بالبيئة الريفية. - توافر مواد محلية يمكن استخدامها في عمليات البناء. - توافر مساحات من الأراضي التي يمكن البناء عليها.	- الإعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتوليد الكهرباء وهو المدخل للتنمية المحلية بالقرية.	- وجود بعض من أهالي القرية من ميسوري الحال.
٢- مرحلة وضع السياسات والبرامج			
السياسات والبرامج	١- تقديم مساعدات مالية للقرويين ذوي الدخل المحدود في صورة قروض وأيضا مساعادات فنية في صورة إرشادات للبناء. ٢- استخدام المواد المحلية في البناء.	- المشاركة الشعبية الفعالة. - الإستخدام الأمثل للموارد المحلية والطاقة المتجددة وقد تم الموافقة على مشروع المعونة الذاتية بين أبناء القرية وحصل على قرض من المؤسسة الأمريكية.	كون الأهالي جمعية تعاونية للبناء والإسكان بالقرية تقوم بالآتي: - بناء وحدات سكنية. - بناء بعض الخدمات. - تطوير الطرق. - تطهير الترع
جهات التنفيذ	- بنك الإسكان التنزاني (التمويل) - أهالي القرى (المشاركة في البناء) - البنك الدولي (مصادر تمويلية دولية)	- المؤسسة الأمريكية (جزء من التمويل) - الأهالي (التمويل الذاتي)	- بعض أبناء القرية الميسورين. - ساهم مشاركة الأهالي في تمويل وتنفيذ المشروعات.
٣- مرحلة التنفيذ والمتابعة			
طريقة التنفيذ	- اعتمد التخطيط الأساسي للعمران على مجموعة من تقسيمات الأراضي بمساحات نصف فدان بواجهة ٥ امتار على الطريق الرئيسي مع توفير مساحة فدان لكل ٧٠ قطعة يتم استخدامها كفراغات مفتوحة. - يتم توزيع قطع الأراضي على الأسر عن طريق (وحدة الإنشاء والإسكان الريفي) التي أنشأت على مستوى القرية، وتعتمد على المشاركة الفعلية للأهالي. - تبدأ مرحلة التنفيذ من خلال مجموعة تم تدريبها من أهالي القرية أنفسهم.	- اقترح الأهالي الإتجاه لبعض المشروعات المنتجة ليساهم في رفع الإنتاجية وزيادة دخل الفرد مثل مشروع تريكو لفتيات القرية. - التبرع بقطعة أرض وسط القرية لإنشاء مركز تكنولوجي وبناء ورش للنجارة. - مشروعات قروض فردية لأنشطة إنتاجية بحد أقصى ٥٠٠ جنيه للعائلة تسدد في فترة أقصاها ٣ سنوات ويدفع فائدة ١٠% سنويا لدعم الخدمات والأنشطة بالقرية	قرر بعض أبناء القرية إنشاء شركة مساهمة (شركة أتميدة للإستثمار والتنمية المحلية) يساهم فيها كل أبناء القرية لتوحيد جهود التنمية، وتم إنفاق جزء من أرباح الشركة في مشروعات خدمة البيئة، وقد أسست الشركة مجموعة من المشروعات التي تدر عائدا مثل مزارع الدواجن والماشية واستصلاح الأراضي.
تقييم ومتابعة عمليات التنفيذ	تقوم وحدة الإنشاء بالإشراف والمتابعة وتدريب القرويين لإكسابهم مهارات البناء		

٢-٥-٥ تحليل التجارب العالمية والمحلية:

من جدول المقارنة بين التجارب السابقة يمكننا استخلاص ما يلي :

أولا: أوجه الإتفاق:

١- اتفقت جميع التجارب سواء عالمية أو محلية في التنمية الإجتماعية على مشاركة المجتمع المحلي الفعال في تحديد المشاكل والمساهمة في التنفيذ لحل مشاكل المجتمع وتفعيل برامج التنمية الريفية. كما اتفقت أيضا على وضع برامج لتحسين مستويات المعيشة ورفع المستوى الثقافي للأهالي.

٢- اتفقت معظم التجارب السابقة على أن التنمية الإقتصادية في الريف تعتمد على تنمية قطاعين رئيسيين هما التنمية الزراعية وتنمية المشروعات الصغيرة في القرى والتي يقوم بها الشباب الريفي المتعلم وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة وبناء اقتصاد محلي يرفع من مستوى الدخل.

ثانيا: أوجه الإختلاف:

١- اختلفت التجارب سابقة الذكر في وسائل التنمية العمرانية حيث اتجهت بعض الدول مثل الولايات المتحدة وتنزانيا في مساعدة أهالي الريف في بناء المساكن والخدمات بالقرى من خلال قروض ميسرة ومساعدات مالية، بينما اتجهت بعض الدول مثل كوريا الجنوبية إلى المساعدات الذاتية واستغلال الموارد المحلية لإمداد القرى بمشروعات البنية الأساسية وبناء المساكن.

٢- تنوعت اتجاهات الدول في تفعيل التنمية الإقتصادية حيث اتجه بعضها للتركيز على التنمية الزراعية من خلال رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين التركيب المحصولي ورفع كفاءة استخدام الميكنة، بينما اتجهت بعض الدول إلى التركيز على تطوير المشروعات الصغيرة وتدريب أعضائها على مهارات إدارة الأعمال.

ثالثا: الدروس المستفادة من التجارب في عمليات التنمية الشاملة للقرى الريفية:

إن استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة لهو الهدف الرئيسي من عرض هذه التجارب، وبالتالي فقد أمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة من جميع التجارب والتي من خلالها يمكننا تقييم استراتيجيات التنمية الحالية بهدف الوصول إلى أفضل طرق لتحقيق التنمية الشاملة في القرى الريفية المصرية ومن هذه الدروس ما يلي:

١- أن التنمية كانت تتم في إطار خطة قومية ذات سياسة واضحة ومستقرة كما أنه يتم توفير ميزانيات ملائمة ووضع برامج زمنية واقعية.

٢- أهمية توفير آليات التنفيذ بالمشاركة بين الأهالي والأجهزة المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٣- أهمية الإبقاء على الشباب الريفي المتعلم والإستفادة منه في تفعيل عملية التنمية بالريف والحد من هجرة هؤلاء الشباب لأنهم يعتبروا موردا محليا هاما للريف.

٤- الإهتمام بتضافر جميع الأطراف المعنية والمهتمة بتنمية الريف والعمل مع بعضهم لمحاولة إنجاح عملية التنمية مثل عمل الجهات الحكومية مع المؤسسات الأهلية وبمشاركة الأهالي.

٥- الإهتمام بالتكوين الإجتماعي للريف والعلاقات الإجتماعية والأسرية في الريف واستخدامها كوسيلة أساسية في نجاح عملية التنمية حيث مشاركتها مع المؤسسات الحكومية والأهلية.

٦- استخدمت دولة ماليزيا في التنمية فلسفة هامة كانت وراء نجاح تنمية الدولة في جميع القطاعات وهي البساطة وعدم الإسراف في تنمية المجتمع والمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلال الموارد وتوظيفها في مكانها الصحيح.

٧- الإهتمام بمن تركوا التعليم حيث يتم تدريبهم وتنمية مهارتهم في مجالات أخرى تفيد في تنمية أي قطاع من قطاعات التنمية بالريف اجتماعيا أو اقتصاديا أو عمرانيا.

٨- التنمية الشاملة في هذه التجارب كانت عبارة عن تنمية قطاع واحد كبير يدفع باقي قطاعات التنمية مع مراعاة متابعة نجاح وفعالية تنمية هذه القطاعات الفرعية.

٩- من التجارب المحلية يمكننا ملاحظة أنها جهود فردية ولا تعتمد على خطة قومية.

وفي النهاية نلاحظ أن نجاح خطط التنمية يعتمد بشكل رئيسي على ثلاثة أبعاد رئيسية:

١- البعد السياسي والنظام السياسي السائد والذي يحدد خطط التنمية على مستوى الدولة وكذلك خطط التمويل اللازمة للتنفيذ وطرق استخدام الموارد المتاحة.

٢- مدى تحقيق مبدأ التنمية السياسية أي مدى نجاح الإستراتيجيات الموضوعة والتي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمني.

٣- اتباع أسلوب المركزية أو الإنتشار في توزيع الموارد والإستثمارات على مستوى الدولة لتنفيذ مشروعات التنمية الموضوعة.

ملخص الجزء النظري:

١- مفهوم التنمية يدور حول ثلاث محاور :

* عملية تطور للمجتمع تشمل جميع المجالات.
* تتم من خلال استغلال الموارد الذاتية للمجتمع واستثمار طاقاته البشرية.
* هدفها الوصول لإقامة مجتمع أفضل في ضوء الإحتفاظ بهوية المجتمع المحلية.

٢- التنمية في قطاع واحد من قطاعات التنمية قد يزيد من تحقيق التنمية في هذا القطاع ولكن تلك الزيادة تكون على حساب نقص في قطاع آخر.

٣- التنمية الشاملة تكامل كل قطاعات التنمية المختلفة معا وتشمل :

- تنمية عمرانية : بعناصرها المتمثلة في الخدمات والإسكان والبنية الأساسية.
- تنمية اجتماعية: بعنصريها رفع مستوى وعي وثقافة المجتمع الريفي والمشاركة الشعبية.
- تنمية اقتصادية: بعنصريها رفع القيمة الإنتاجية للأرض الزراعية وتنمية المشروعات الصغيرة.

٤- نجاح عمليات التنمية تعتمد بشكل أساسي على ثلاث محاور رئيسية نجاح خطط التنمية يعتمد بشكل رئيسي على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد السياسي والنظام السياسي السائد - مدى تحقيق مبدأ التنمية السياسية - اتباع أسلوب المركزية أو الإنتشار في توزيع الموارد والإستثمارات.

وسوف تتم الدراسة التطبيقية (عرض وتحليل لإستراتيجيات التنمية الريفية المطبقة في مصر في الآونة الأخيرة) من خلال تطبيق نتائج الجزء النظري عليها والخروج بنتائج ومؤشرات البحث.

الباب الثالث

الدراسة التطبيقية ونتائج البحث

الفصل السادس :

الدراسة التطبيقية

٣-٦-١ تمهيد

٣-٦-٢ منهج الدراسة التطبيقية

الجزء الأول : تحليل استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

١-١ مقدمة

١-٢ منهجية إعداد المخطط

١-٣ أسباب اختيار القرى

١-٤ القرى حالة الدراسة

١-٥ تقييم سياسات وبرامج التنمية بالقرى ٢٠٠٣-٢٠٠٤

الجزء الثاني : تحليل استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٥

٢-١ مقدمة

٢-٢ منهجية إعداد المخطط

٢-٣ القرى حالة الدراسة

٢-٤ تقييم سياسات وبرامج التنمية بالقرى ٢٠٠٥

٣-٦-١ تمهيد

بعد أن تعرفنا في الجزء النظري على دراسة تطور الواقع الزراعي المصري وأثره على الملامح والسمات العمرانية وغير العمرانية للقرى المصرية، وكذلك التعريف بمفاهيم وأفضل أساليب التنمية الإجتماعية والإقتصادية لتناسب القرية المصرية من خلال دراسة بعض تجارب التنمية للدول المتقدمة والنامية، ومن ثم الخروج بنتائج ومؤشرات للجزء النظري. يتناول هذا الفصل تقييم لإحدى المشروعات التي قامت بها الدولة بهدف تنمية الريف، حيث قامت الدولة بعدة مشروعات للتنمية الريفية نذكر منها:

- مشروع الوحدات المجمعة في فترة الخمسينات.
- مشروع شروق للتنمية الريفية في اوائل التسعينات والذي كان موكل لجهاز بناء وتنمية القرية تنفيذه وكان يقوم على أساس مشاركة الأهالي في عملية التنمية.
- مشروع الخطة العاجلة والذي تقوم فيه الدولة بتخصيص مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لكل قرية لتنفيذ مشروعات لتنميتها وتطويرها.

بالإضافة إلى مشروع إعداد المخططات الإرشادية والإستراتيجية لقرى الجمهورية والتي أسندته الدولة ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني للجهات المعنية والجامعات والذي يتناوله البحث بالتقييم والدراسة كنموذج للمشروعات القومية لتنمية الريف، من خلال تحليل القرى التي تم إعداد المخططات لها، وذلك لإثبات أن توفير الخدمات والبنية الأساسية دون تخطيط ودون أن يتم في إطار خطة قومية شاملة يتسبب في تآكل وتناقص الأرض الزراعية وأن التنمية الشاملة هي ما تحتاج إليه القرية المصرية للحفاظ على ما تبقى منها.

٣-٦-٢ منهج الدراسة التطبيقية:

يعتمد منهج الدراسة التطبيقية على الإسلوب التحليلي حيث يتم تحليل الدراسات الخاصة بكل قرية وكيفية التعامل مع المشكلات بها وما هي الإستراتيجيات الموضوعة بكل قرية للتنمية وهل هي متكاملة وشاملة أم ينقصها التنمية في القطاعات الأخرى.

وتنقسم الدراسة التطبيقية في تحليلها للقرى إلى جزأين:

١- تحليل وتقييم للقرى التي تم إعداد مخططاتها من خلال استراتيجية التنمية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمعمول به عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢- تحليل وتقييم للقرى التي تم إعداد مخططاتها من خلال استراتيجية التنمية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمعمول به عام ٢٠٠٥ وحتى تاريخ عمل هذا البحث.

الجزء الأول : تحليل استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤:

١-١ مقدمة

من المشروعات التي تمت لتنمية القرى المصرية ما تتبناه " وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية" ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبمساعدة مجموعة من بيوت الخبرة المحلية (أغلب الجامعات الحكومية ومراكز البحوث المعنية) ، كما هو موضح بالشكل (٦-١) وذلك لوضع مخططات إرشادية لمجموع قرى الجمهورية في محاولة من الدولة للتعرف على مشكلات مجتمع القرية وتوجهات التعامل معها. ويشمل هذا المشروع في مرحلته العاجلة حوالي ١٥٧ قرية موزعة على محافظات الوجه البحري والقاهرة، ويشارك في تقديم الخدمات الإستشارية لها ما يقرب من تسع جامعات بالإضافة إلى مركز بحوث الإسكان والبناء.[١]

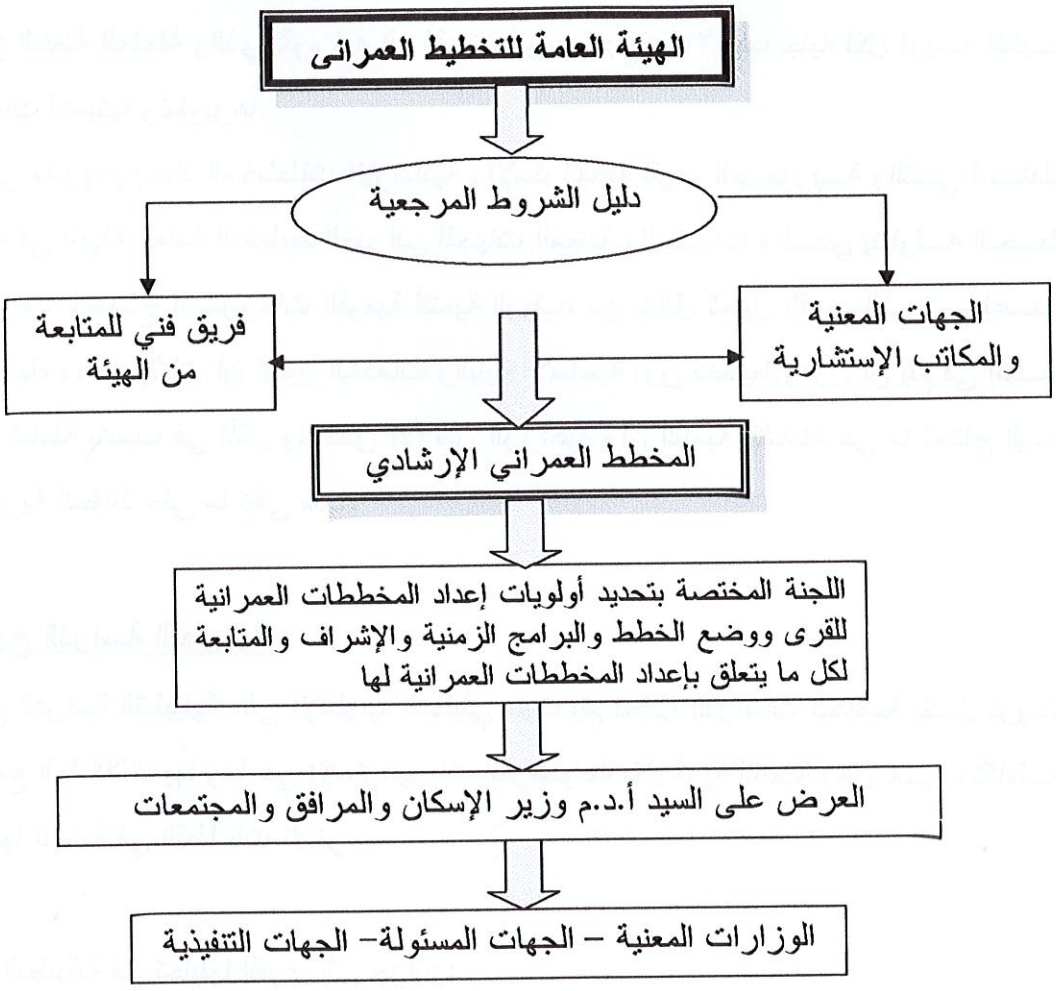

المصدر : دليل الشروط المرجعية للمشروع، مارس ٢٠٠٢، صـ ٢

شكل رقم (٦-١) الهيكل التنظيمي المقترح للتنظيم بين الجهات المعنية بإعداد المخططات العمرانية الإرشادية لقرى الجهمورية

١ د. عماد الشربيني، د. محمد رضا، ورقة بحثية بعنوان "نحو تخطيط عمراني جديد للقرية المصرية (تجارب مختارة)"، المؤتمر الأول العمارة والعمران في إطار التنمية، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، صـ ٤

١-٢ منهجية إعداد المخطط:

تعتمد منهجية إعداد المخطط بناءا على الشروط المرجعية على ما يلي:[٢]

١- يتم دراسة وضع القرية على المستوى الإقليمي وعلاقتها الأوسع (المركز- الوحدة المحلية) بغرض التوصل إلى تحديد إقليم تأثير القرية المباشر على التجمعات المحيطة وكذلك تأثرها بالتجمعات الأخرى والإستفادة من إمكانيات الإقليم في زيادة دور ووظيفة القرية المستقبلي وتأثير ذلك على المخطط العمراني الإرشادي لها عام الهدف.

٢- يتم عمل رصد لمجموعة البيانات الخاصة بالوضع الراهن للقرية من خلال مجموعة الدراسات التخطيطية القطاعية على مستوى القرية كما هو موضح بالشكل (٦-٢) والتي تغطي مختلف الجوانب العمرانية وغير العمرانية للقرية والدراسات المختلفة، وذلك من خلال مجموعة الأدوات المتاحة ميدانيا ونظريا مثل (الدراسات الميدانية- الدراسات السابقة والخلفيات النظرية- استبيان واستطلاع رأي المجتمع المحلي) وذلك بهدف تجميع كل البيانات المتاحة عن القرية محل الدراسة وتصنيفها ودراستها دراسة وافية بحيث يمكن لقاعدة البيانات الوافية أن تسهل من عمليات التحليل واتخاذ القرار وتوجهات الحلول.

٣- يتم عمل مجموعة من التحليلات والدراسات التصنيفية على البيانات المتاحة للتوصل إلى المؤشرات المختلفة التي تساعد في عمليات اتخاذ القرار وتحديد استراتيجيات الحل المقترح.

٤- وتتناول المرحلة الأخيرة دراسة مؤشرات ونتائج الدراسة الخاصة بالقرية من خلال تجميع التحليلات الخاصة بالقرية، وعلى هذا الأساس يتم عرض مجموعة من القرارات التصميمية ووضع بدائل التعامل والحلول المقترحة مع التركيز على قابلية أو إمكانية التنفيذ. ويوضح الشكل التالي منهجية إعداد المخطط العمراني الإرشادي للقرية كما ورد بدليل الشروط المرجعية.

---

٢ المرجع السابق، صـ ٧

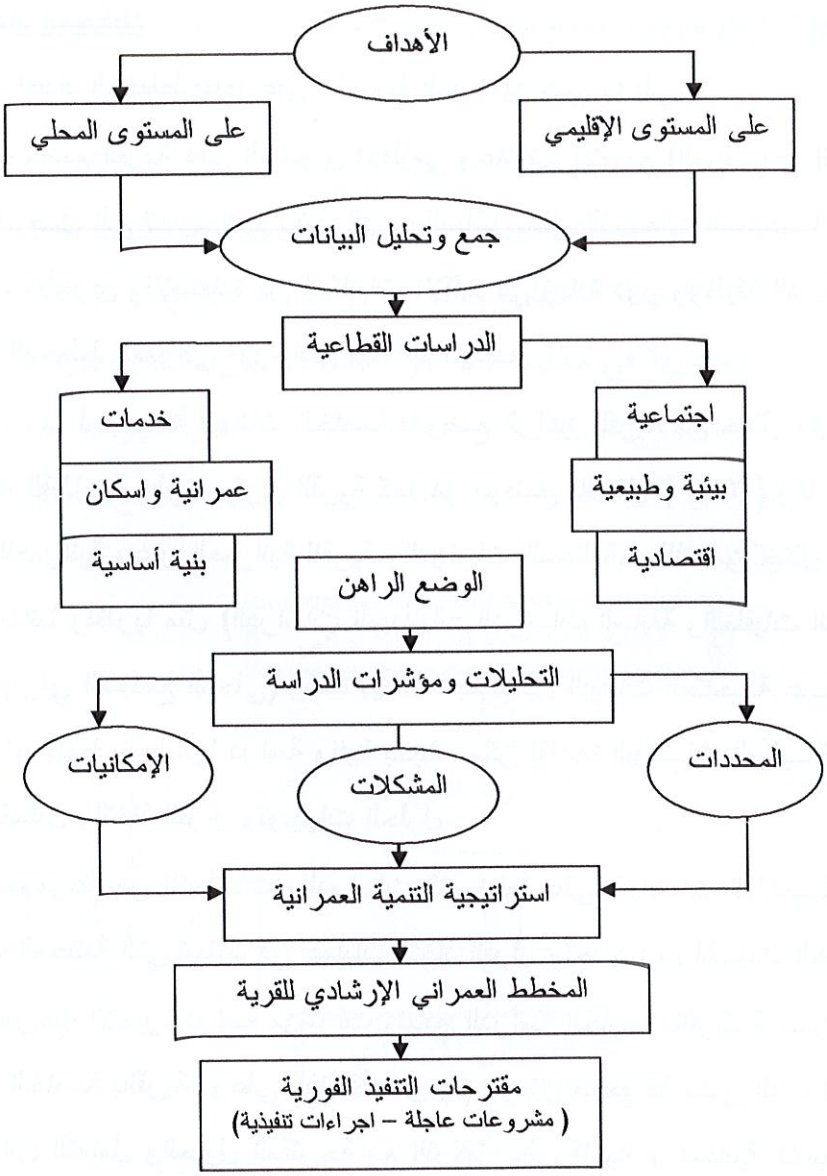

المصدر : دليل الشروط المرجعية للمشروع، مارس ٢٠٠٢، صـ ٥

شكل رقم (٦-٢) منهجية إعداد المخطط العمراني الإرشادي للقرية ٢٠٠٣-٢٠٠٤

وقد تم اختيار القرى الآتية ليتم تحليلها في الدراسة التطبيقية في البحث:

- قرية برقاش – مركز امبابة – محافظة الجيزة.
- قرية منيل سلطان – مركز أطفيح – محافظة الجيزة.
- قرية الجزيرة الخضراء – مركز مطوبس – محافظة كفر الشيخ.

١-٣ أسس اختيار قرى الدراسة:

تم وضع بعض الأسس التي على أساسها تم اختيار القرى التي سوف يجرى عليها عملية التحليل والتقييم، ومن هذه الأسس ما يلي:

١- توفر كافة البيانات العمرانية وغير العمرانية وتوفر الخرائط لهذه القرى.

٢- تكامل الميزات الإستثمارية والخدمية ووجود ما تواجهه الغالبية العظمى من القرى المصرية من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية للدراسة.

٣- تقارب مساحات القرى وأعداد سكانها حتى يكون هناك تجانس بين القرى.

٤- توافر موارد اقتصادية بالقرية يمكن الإعتماد عليها في التنمية الإقتصادية.

٥- توافر موارد بشرية يمكن استغلالها في عملية التنمية.

٦- توافر خطة تنفيذية للقرى مع توزيع الأدوار على الجهات التي سوف تقوم بالتنفيذ حتي يمكن تقييم نجاح العملية التنفيذية.

١-٤ قرية برقاش – مركز امبابة – محافظة الجيزة[٣]

١-٤-١ مرحلة دراسات الوضع الراهن

الموقع والعلاقات الإقليمية

موقع مركز امبابة من محافظة الجيزة

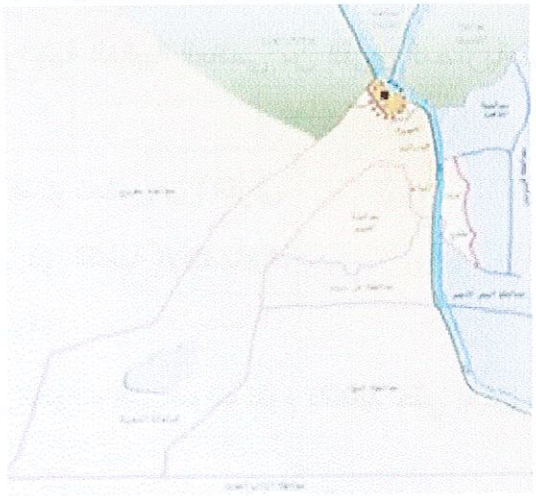

موقع القرية من الوحدة المحلية برقاش

الموقع والعلاقات المكانية على مستوى الوحدة:

تقع الوحدة المحلية برقاش في غرب مركز إمبابة بمحافظة الجيزة ويحدها من:

- الشمال قرية القطا – الشرق قرية جزاية
- الغرب منطقة غرب المحافظة – الجنوب كلا من قريتى نكلا والمنصورية

تبلغ مساحة الوحدة المحلية ببرقاش ٥١٦١,٧ فدان . عدد السكان يصل إلى ٤٢,٥٤ ألف نسمة (عام ٢٠٠١).

معلومات أساسية

- بلغ عدد السكان عام ٢٠٠١ حوالي ١٢٦٥٩ نسمة.
- المساحة المنزرعة تبلغ حوالي ٨٠% من جملة مسطح الزمام.
- بلغت نسبة الأمية حوالي ٨٠% من السكان في سن التعليم.
- تزرع القرية الذرة الشامية والفول السوداني (محاصيل تجارية) بإجمالي نسبة ١٦% ، ١٠% على الترتيب من المحاصيل المزروعة بالقرية.
- عدد العاملين بالزراعة في القرية مساو تقريبا للمساحة المنزرعة.
- يمر بالقرية طريق اقليمي وموازي له سكة حديد (الخطاطبة- إيتاي البارود).

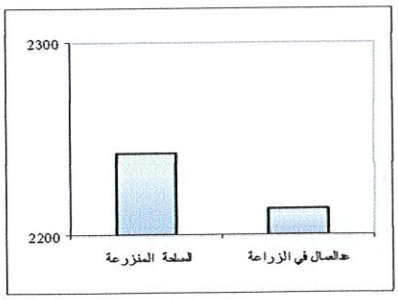

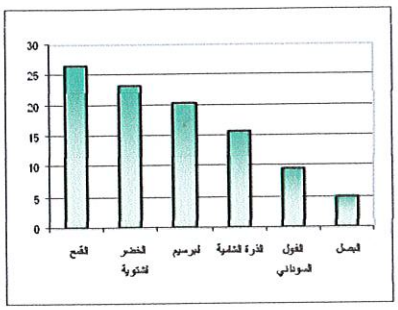

بعض الخدمات المتوافرة بالقرية التي يمكن تطويرها واستغلالها للتنمية

مركز الشباب

فصول محو الأمية

٣ أعد المخطط الإرشادي لها كلية الهندسة – جامعة القاهرة ، مارس ٢٠٠٣

١-٤-٢ مرحلة الرصد والتوثيق

المشكلات

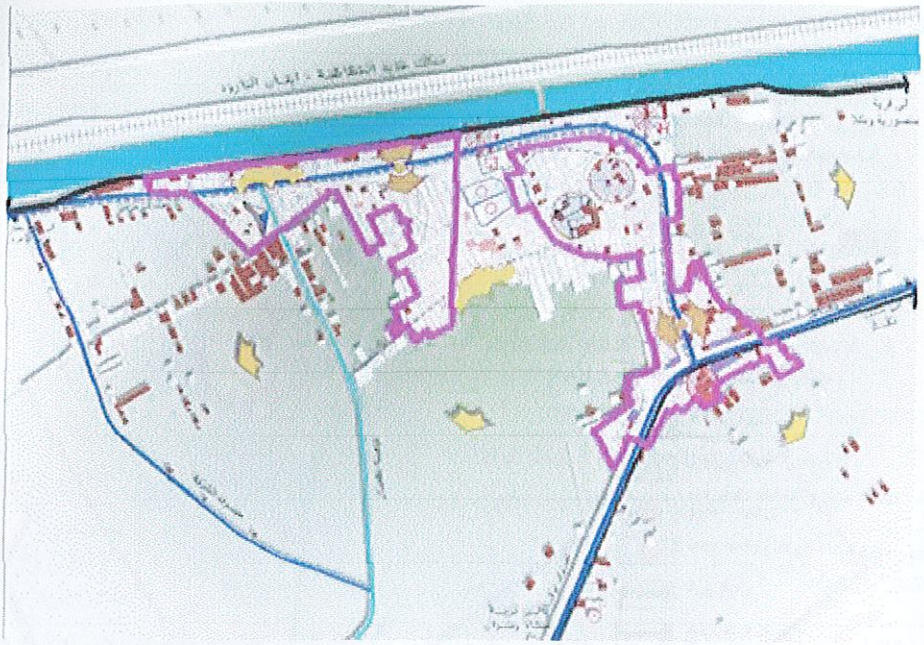

تتلخص مشاكل القرية في المشاكل العمرانية مثل التعدي على الأراضي الزراعية ومشاكل نقص وسوء بعض الخدمات الحالية بالإضافة إلى المشاكل البيئية وسوء حالة البنية الأساسية وقد تم رصد بعض المشاكل الإجتماعية كالبطالة والأمية والمشاكل الإقتصادية كسوء استغلال الموارد المحلية.

الإمكانيات

تتوافر بالقرية بعض الإمكانات التي يمكن استغلالها في الإسكان مثل المباني السكنية الجيدة والخربة والأراضي الفضاء كما يوجد هناك إمكانيات بشرية كالشباب المتعلم وأيضا إمكانيات اقتصادية مثل الموارد المحلية مثل المحاصيل التجارية وبعض المنتجات التي يمكن أن تقوم عليها مشروعات صغيرة.

١-٤-٣ مرحلة وضع السياسات والبرامج

المخطط المقترح

تعتمد فكرة المخطط المقترح على استيعاب السكان من خلال عمليات التكثيف والإحلال للمباني القائمة، وإقامة مركز خدمات مقترح يضم الخدمات غير المتوافرة حاليا بالقرية، بالإضافة إلى عمليات تطوير الخدمات الحالية.

أولويات العمل الفوري

تضمنت أولويات العمل الفوري في القرية النقاط التالية:

١- الحفاظ على الأرض الزراعية.
٢- تطوير وتحسين الهيكل العمراني.
٣- تطوير الهياكل الخدمية.
٤- الحد من التلوث البيئي.
٥- تطوير وتحسين شبكة الطرق

وعمل شبكة طرق للطوارئ.

- وقد تم اقتراح بعض المشروعات التنموية مثل :

١- مشغل للفتيات
٢- مصنع منتجات ألبان

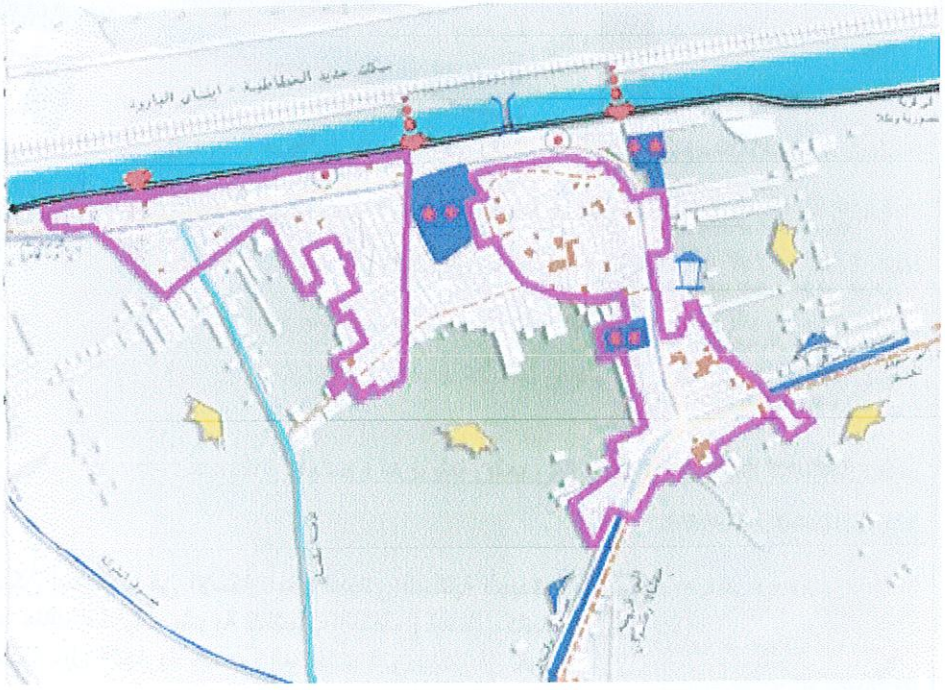

١-٤-٤ مرحلة التنفيذ والمتابعة

طريقة التنفيذ والمتابعة

سبل المساندة الحكومية للمحليات

- تفعيل دور الحكومة المحلية فى التعامل مع مشكلات القرية ومقترحات التنمية.
- زيادة الإعتمادات وتنظيم أوجه الصرف و توفير ميزانية عاملة لمشروع الصرف الصحى.
- توفير الكوادر الفنية المؤهلة للعمل بمشروعات التنمية بالقرية
- إعادة هيكلة الجهاز التنفيذى للقرية بما يتماشى مع مشروعات التنمية المستحدثة و يدعم توجهات المخطط الإرشادى.
- زيادة عمليات التوعية والتشجيع للأهالى على الإلتفاق بالإضافة إلى الإستفادت من المجهودات الذاتية المتاحة كمخزون بشرى (عمالة متوافرة مستعدة للمشاركة) لدعم أنشطة التنمية.

أسس المشاركة العملية من الجهات المختلفة

المحور الاول

دعم إمكانية مشاركة المجتمع المحلى فى مختلف مراحل إعداد المخطط الارشادي للقرية

المحور الثاني

دعم أدوار الجهات والهيئات المختلفة وتفعيل المسئوليات فى مراحل العمل

- **الحكومة المحلية** (وضع السياسات / لا مركزية القرارات /التمكين)
- **الجمعيات الأهلية** (توعية/دور الوسيط/مشاركة فى التنفيذ)
- **المجتمع** (المشاركة الفعالة/التنفيذ/المتابعة)
- **العمرانى – المخطط (الإستشاري)** (عامل الخبرة/تصميم و تقييم الحلول /الإشراف)

جهات التنفيذ

الهيكل المؤسسى المقترح للتعامل

يمكن إقتراح مجموعة من الهيئات المسئولة عن عمليات تنمية قرى الجمهورية على المستويات المختلفة ومنها:

-<u>على المستوى القومى:</u> يمكن اقتراح تشكيل هيئة قومية عليا مسئولة عن تحديد أولويات عمليات تخطيط قرى الجمهورية.

- <u>على المستوى الإقليمى:</u> من خلال هيئة إقليمية لدراسات تنمية قرى الإقليم ودراسة توجهات التنمية على مستوى الإقليم والأهداف العامة .

-<u>على مستوى المحافظة:</u> وذلك من خلال تفعيل دور إدارة التخطيط على مستوى المحافظة، مع دراسة إحتياجات التنمية المختلفة وتوجهات التعامل المقترحة بالمحافظة .

-<u>على مستوى الوحدة المحلية:</u> من خلال تفعيل دور الحكومة المحلية (الجهة التنفيذية المباشرة) لتحقيق الإستراتيجيات المختلفة للتعامل ودعم جهود التنمية على مستوى القرية من خلال إطار مؤسسى يسمح بمشاركة الجهات المختلفة فى عمليات التنمية، مع تفعيل دور المجتمع المحلى و الجمعيات الأهلية العاملة.

مصادر التمويل الممكنة

- **نصيب القرية من الخطة الخمسية**
- **نصيب القرية من ميزانية المحافظة والمركز**
- **جهات غير حكومية مثل الصندوق الإجتماعى والجمعيات الأهلية العامة**
- **تبرعات العائلات ذات النفوذ والأملاك**
- **مشروعات تنموية ذات عائد مادي يقوم بها أفراد**
- **المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية**

١-٥ نتائج التحليل

١-٥-١ التنمية العمرانية:

١- تم وضع سياسات للتنمية العمرانية متمثلة في الإحلال والتجديد للمباني الرديئة والتكثيف الرأسي للمباني الجيدة وكذلك استغلال الأراضي الفضاء داخل الحيز العمراني لعام ١٩٨٥ للإسكان وتوطين الخدمات غير المتوافرة بالقرية كهدف رئيسي لعدم الإعتداء على الأرض الزراعية.

٢- تم وضع سياسات للتعامل مع الخدمات الحالية بالتطوير والتحديث وكذلك امداد القرية بالخدمات غير المتوافرة بها.

٣- تم وضع سياسات للتعامل مع البنية الأساسية بالقرية بوضع شبكة مقترحة للصرف الصحي وكذلك شبكة المياه والكهرباء بناءا على توقع عدد السكان بالقرية عام الهدف، ولكنه لم يقترن ببرنامج تنفيذي محدد المراحل ومتابع من الجهات المسئولة حتى يتم تنفيذ الشبكة طبقا لواقع القرية والأماكن التي يتم توصيل الشبكات لها.

٤- تم وضع سياسات للتعامل مع المخلفات الصلبة وتم اقتراح نظام للتخلص الآمن منها كعنصر هام للحفاظ على البيئة وتنميتها.

١-٥-٢ التنمية الإجتماعية:

١- لم يتم وضع سياسة واضحة أو برنامج له مراحل تنفيذية لحل المشاكل الإجتماعية كالأمية التي تعد من المشاكل الإجتماعية الهامة بالقرية (٨٠%) مع أنه يمكن استغلال بعض الموارد بالقرية كالشباب المتعلم أو وجود فصول لمحو الأمية بالقرية.

٢- لم يتم وضع سياسة لاستغلال الإمكانيات والمميزات الموجود بالقرية لدعم التنمية الإجتماعية كوجود مركز الشباب الذي يمكن أن يكون له دور فعال في تنمية مهارات الشباب وشغل أوقات فراغهم ومحاولة تنمية مجتمعهم بنفسهم.

١-٥-٣ التنمية الإقتصادية:

١- تم وضع بعض المشروعات الإنتاجية المقترحة ولكنها لم تراعي الإستفادة من بعض المحاصيل التجارية التي تنتجها القرية (كالفول السوداني والذرة الشامية) كما لم يتم وضع سياسة لتنمية هذه المحاصيل لتشارك في دعم تنمية اقتصاد القرية.

٢- لم يتم وضع سياسة واضحة للتعامل مع الأرض الزراعية كمورد محلي كوسائل رفع انتاجيتها وتشجيع الفلاحين على الزراعة ورفع كفاءة العاملين بالزراعة والإستفادة من عنصر هام وهو ارتفاع أعداد العاملين بالزراعة في القرية ومقاربة أعدادهم للمساحة المزروعة بالقرية، كوسيلة هامة في وقف الإعتداء على الأرض الزراعية.

١-٦ قرية منيل سلطان – مركز أطفيح – محافظة الجيزة[٤]

١-٦-١ مرحلة دراسات الوضع الراهن

الموقع والعلاقات الإقليمية

موقع مركز أطفيح من محافظة الجيزة

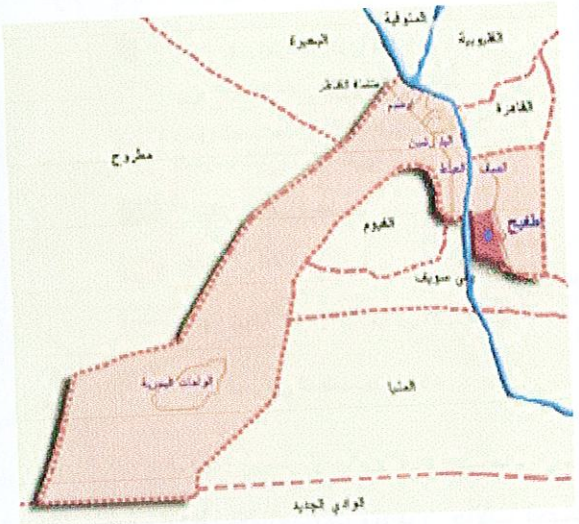

موقع القرية من الوحدة المحلية منيل سلطان

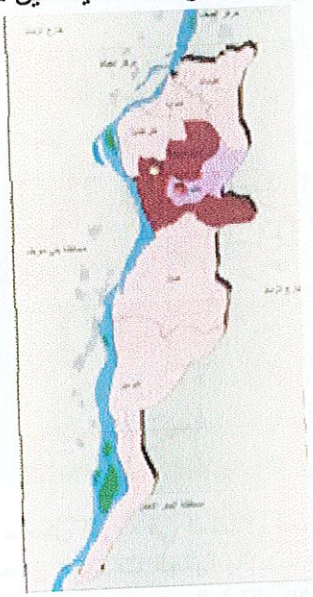

الموقع والعلاقات المكانية على مستوى الوحدة:

تقع الوحدة المحلية منيل سلطان في شمال مركز أطفيح بمحافظة الجيزة ويحدها من:

- الشمال قريتي الكداية- القبابات
- الشرق مدينة أطفيح
- الغرب قرية كفر قنديل
- الجنوب قرية صول

معلومات أساسية

- بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٢ حوالي ١٠٨٦٧ نسمة.
- بلغت نسبة الأمية حوالي ٤٨% من السكان في سن التعليم.
- تزرع القرية الذرة الشامية والخضراوات (محاصيل تجارية) بإجمالي نسبة ٣٧% ، ٣٠% على الترتيب من المحاصيل المزروعة بالقرية.
- عدد العاملين بالزراعة في القرية أكبرمن المساحة المنزرعة.
- يمر بالقرية طريق اقليمي (حلوان-الكريمات)

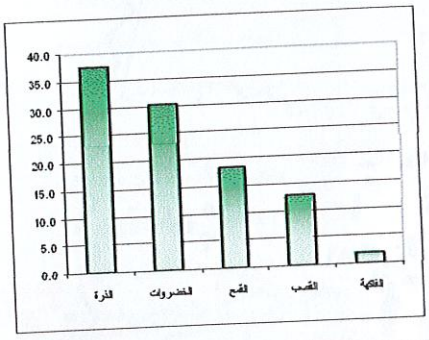

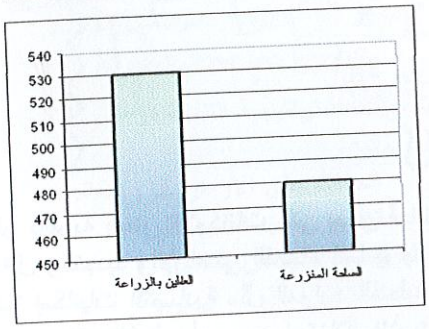

بعض الخدمات المتوافرة والتي يمكن استغلالها في التنمية بالقرية

مركز الشباب

الوحدة الإجتماعية

٤ أعد المخطط الإرشادي لها كلية الهندسة – جامعة القاهرة ، فبراير ٢٠٠٣

١-٦-٢ مرحلة الرصد والتوثيق

المشكلات

تتلخص مشاكل القرية في المشاكل العمرانية مثل التعدي على الأراضي الزراعية وتداخل الإستعمالات وتدهور حالات المباني وسوء بعض الخدمات الحالية بالإضافة إلى المشاكل البيئية وسوء حالة البنية الأساسية كالطرق الداخلية وعدم وجود صرف صحي وقد تم رصد بعض المشاكل الإجتماعية كالبطالة والأمية والمشاكل الإقتصادية كسوء استغلال الموارد المحلية.

الإمكانيات

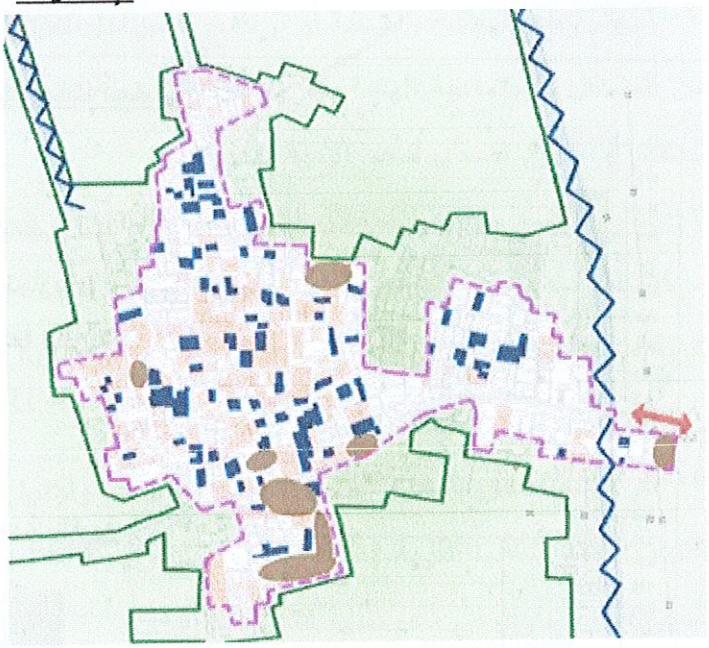

تتوافر بالقرية بعض الإمكانات التي يمكن استغلالها في الإسكان مثل المباني السكنية الجيدة في التكثيف الرأسي والخبرة في الإحلال والتجديد والأراضي الفضاء كما يوجد هناك إمكانيات بشرية كالشباب المتعلم واستعداد الأهالي للمشاركة في التنمية وأيضا إمكانيات اقتصادية مثل الموارد المحلية مثل المحاصيل التجارية وبعض المنتجات التي يمكن أن تقوم عليها مشروعات صغيرة. بالإضافة إلى أن حسن استغلال الأرض الزراعية يزيد من قدرتها الإنتاجية.

١-٦-٣ مرحلة وضع السياسات والبرامج

المخطط المقترح

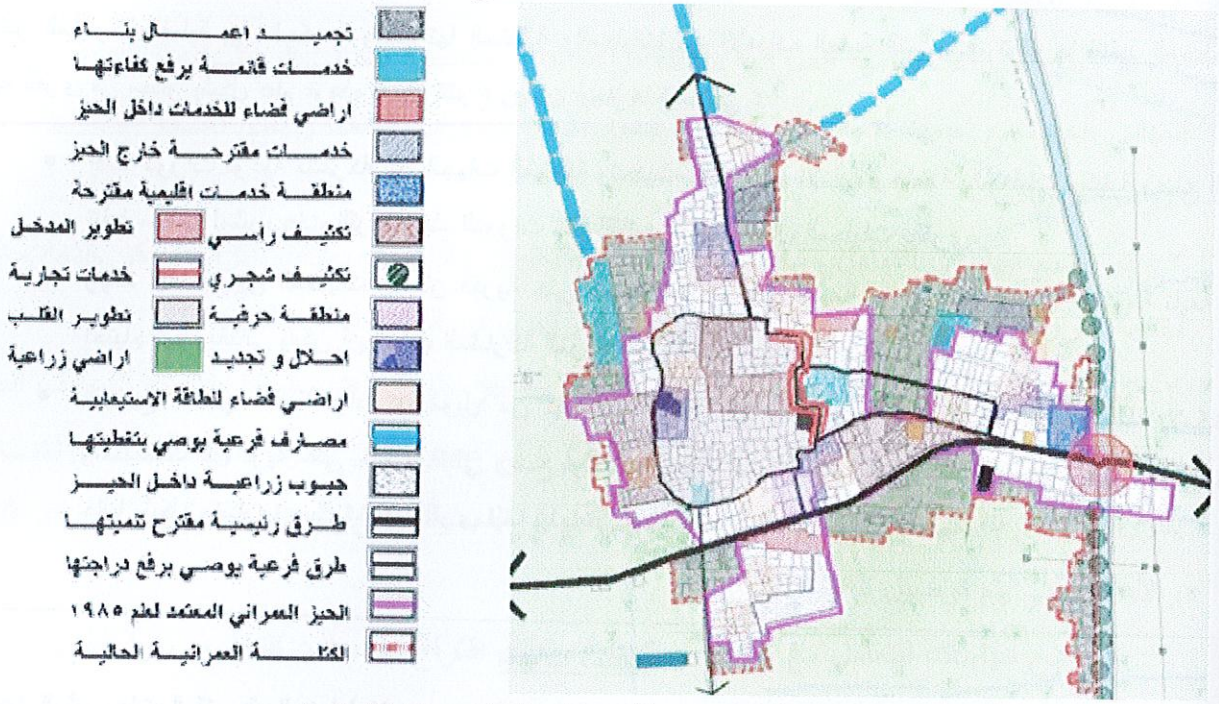

تعتمد فكرة المخطط المقترح على استيعاب السكان من خلال عمليات التكثيف والإحلال للمباني القائمة، مع تجميد أعمال البناء خارج حيز ١٩٨٥وإقامة منطقة خدمات اقليمية مقترحة يضم الخدمات التي تخدم حاليا الوحدة المحلية كلها، بالإضافة إلى عمليات تطوير الطرق الحالية والبنية الأساسية عموما.

استراتيجية التنمية

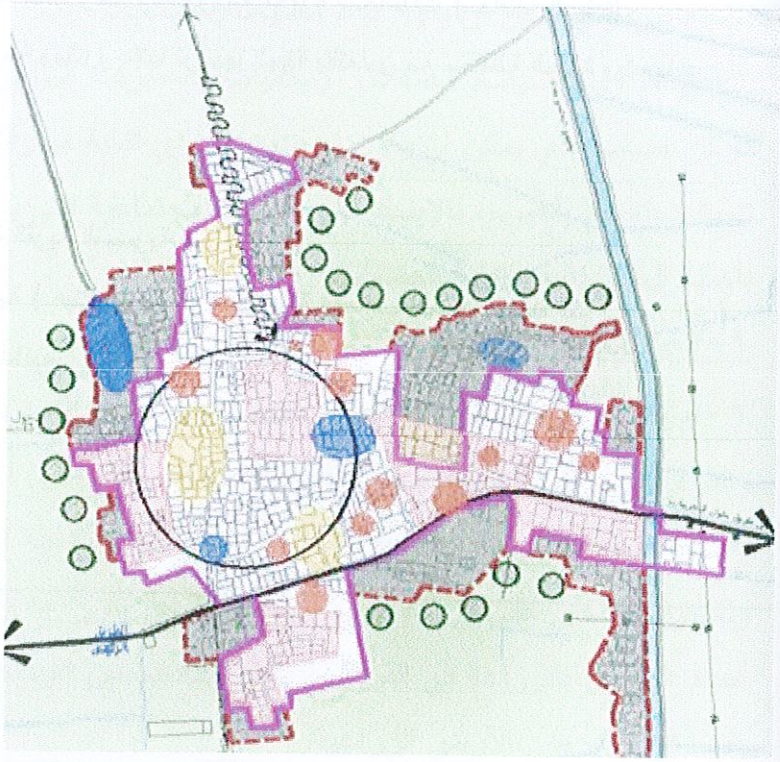

تضمنت استراتيجية التنمية في القرية النقاط التالية:

١- الحفاظ على الأرض الزراعية.
٢- تطوير القلب القديم للقرية.
٣- تطوير الهياكل الخدمية.
٤- الحد من التلوث البيئي.
٥- عمل محور تنموي شمال القرية.

١-٦-٤ مرحلة التنفيذ والمتابعة

طريقة التنفيذ والمتابعة

تعتبر المشاركة الفعلية بين الحكومة وأجهزتها المختلفة والمحليات من الأهداف العامة التي يجب توفيرها لتنفيذ المخططات الإرشادية للقرى في مصر بشكل عام ،وهذه السبل تتنوع ويمكن إيجازها فيما يلي :-

- إقامة دورات توعية مشتركة بين الجهات المختلفة وتحديث أفكار نظم الإدارة وخاصة بالمحليات وكيفية وضع آليات تنفيذ منظمة لمشروعات القرية وهذه الدورات تقام للقائمين على أعمال المحليات بالقرى.
- زيادة التفاعل بين المحليات وسكان القرية حتى تصبح المشروعات النابعة من السكان أو من الحكومة نابعة من احتياجاتهم وبالتالي يمكن أن تحدث المشاركة المرجوة بين الأطراف المختلفة المعنية بتنمية القرية.
- التوزيع النسبي للاستثمارات والتمويل من قبل الدولة لابد أن يكون نابعا من نظرة إقليمية شاملة لإمكانات واحتياجات كل قرية على حدة وبالتالي وضع أولويات توزيع هذه الاستثمارات وكذلك عدم توزيعها مثلما يحدث حاليا بشكل متساوي حيث تختلف القرى فيما بينها في حجم مشكلاتها وإمكانياتها المتاحة.

جهات التنفيذ

لتنفيذ المشروعات المقترحة بالمخطط لابد من وجود خطة تنفيذية واضحة المعالم والفترات الزمنية يقوم على إدارتها هيكل مؤسسي يبدأ من كبار الجهات المسئولة عن التخطيط العمراني وهذا الهيكل يتمثل في :-

١. اعتبار الهيئة العامة للتخطيط العمراني هي الجهة الرئيسية في إعداد المخططات الإرشادية والوقوف على أهم المشروعات التي يجب توفيرها في صورة عاجلة بالقرية حاليا وهذا بالتعاون مع أجهزة المحافظات (محافظة الجيزة).
٢. أعداد لجنة تختص بتنفيذ المخططات المقترحة ومشروعاتها ترأسها الهيئة بالتعاون مع محافظة الجيزة ويتبعها :
   - الأجهزة المحلية بالمحافظة.
   - وزارة الزراعة.
   - أجهزة التعمير (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ،..... الخ).
   - الهيئات ذات العلاقة بالبنية الأساسية (هيئة كهربة الريف ، هيئة الصرف الصحي ومياه الشرب ،.. الخ).
   - المجالس المحلية والشعبية بمركز أطفيح.

١-٧ نتائج التحليل

١-٧-١ التنمية العمرانية:

١- تم وضع سياسات للتنمية العمرانية متمثلة في الإحلال والتجديد للمباني الرديئة والتكثيف الرأسي للمباني الجيدة مع تجميد أعمال البناء خارج حدود الحيز العمراني كهدف رئيسي لعدم الإعتداء على الأرض الزراعية.

٢- تم وضع سياسات للتعامل مع الخدمات الحالية بالتطوير والتحديث وكذلك اقتراح مركز خدمات اقليمي لخدمة القرى التابعة للقرية لما تمثله القرية من دور رئيسي في التنمية الإقليمية.

٣- تم وضع سياسات للتعامل مع البنية الأساسية بالقرية عن طريق وضع شبكة مقترحة للصرف الصحي وكذلك تدعيم شبكة المياه والكهرباء الحالية بناءا على توقع عدد السكان بالقرية عام الهدف، ولكنه لم يقترن ببرنامج تنفيذي محدد المراحل ومتابع من الجهات المسئولة حتى يتم تنفيذ الشبكة طبقا لواقع القرية والأماكن التي يتم توصيل الشبكات لها.

٤- تم وضع سياسات للتعامل مع المخلفات الصلبة وكذلك اقتراح نظام آمن للتخلص منها كعنصر هام للحفاظ على البيئة وتنميتها.

١-٧-٢ التنمية الإجتماعية:

١- لم يتم وضع سياسة واضحة للإستفادة من الإنخفاض النسبي للأمية (٤٨%) وبالتالي زيادة الوعي الإجتماعي الذي يمكن أن يكون نواة التنمية الإجتماعية.

٢- لم يتم وضع سياسة لاستغلال الإمكانيات والمميزات الموجودة بالقرية لدعم التنمية الإجتماعية كوجود مركز الشباب الذي يمكن أن يكون له دور فعّال في تنمية مهارات الشباب وشغل أوقات فراغهم ومحاولة تنمية مجتمعهم بأنفسهم، بالإضافة إلى الوحدة الإجتماعية التي يمكن أن تساعد في زيادة وعي المجتمع بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعهم.

١-٧-٣ التنمية الإقتصادية:

١- لم يتم وضع سياسات للإستفادة من بعض المحاصيل التجارية التي تنتجها القرية (كالخضراوات والذرة الشامية) كما لم يتم وضع سياسة لتنمية هذه المحاصيل لتشارك في دعم تنمية اقتصاد القرية.

٢- لم يتم وضع سياسة واضحة للتعامل مع الأرض الزراعية كمورد محلي كوسائل رفع انتاجيتها وتشجيع الفلاحين على الزراعة ورفع كفاءة العاملين بالزراعة والإستفادة من عنصر هام وهو ارتفاع أعداد العاملين بالزراعة في القرية وارتفاع أعدادهم عن المساحة المزروعة بالقرية، كوسيلة هامة في وقف الإعتداء على الأرض الزراعية.

١-٨ قرية الجزيرة الخضراء – مركز مطوبس – محافظة كفر الشيخ[٥]

١-٨-١ مرحلة دراسات الوضع الراهن

الموقع والعلاقات الإقليمية

موقع مركز مطوبس من محافظة كفر الشيخ

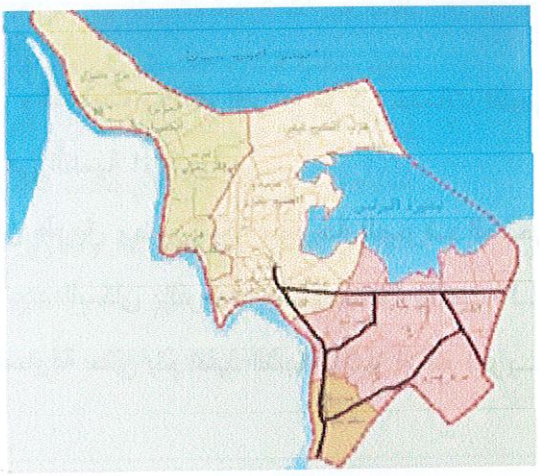

موقع القرية من مركز مطوبس

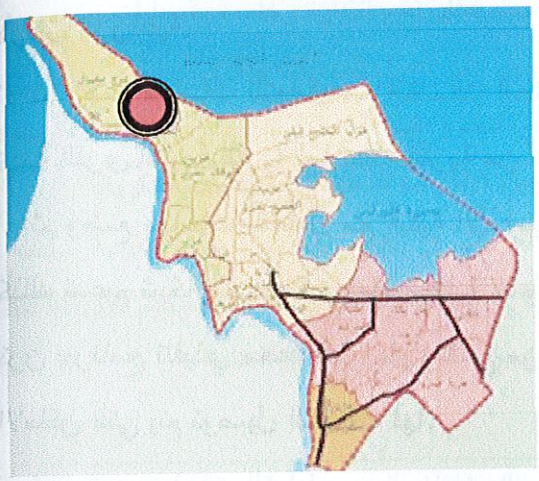

الموقع والعلاقات المكانية على مستوى الوحدة:
تقع الوحدة المحلية الجزيرة الخضراء في الجهة الشمالية لمركز مطوبس
ويحدها:
– شمالاً البحر المتوسط – جنوباً وغربا فرع دمياط – شرقاً الوحدة المحلية برنبال
عدد السكان الوحدة المحلية يصل إلى ٥٣٣٦٨ نسمة (عام ١٩٩٦).

معلومات أساسية

– بلغ عدد السكان عام ١٩٩٦ حوالي ١٦٥٤٤ نسمة.
– تطل القرية من جهة الجنوب على فرع دمياط من نهر النيل.
– يوجد بالقرية مسرح ثقافي.
– تزرع القرية نخيل البلح في معظم أراضيها.
– تصل نسبة الأمية بالقرية إلى ٦٨%.
– تصل نسبة العاملين بالزراعة حوالي ٧٠% من العاملين بالقرية.
– للقرية ظهير صحراوي من الجهة الشمالية

بعض الخدمات المتوافرة والتي يمكن استغلالها في التنمية بالقرية

مركز الشباب

الظهير الصحراوي

٥ أعد المخطط الإرشادي لها كلية الهندسة – جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤

١-٨-٢ مرحلة الرصد والتوثيق

المشكلات

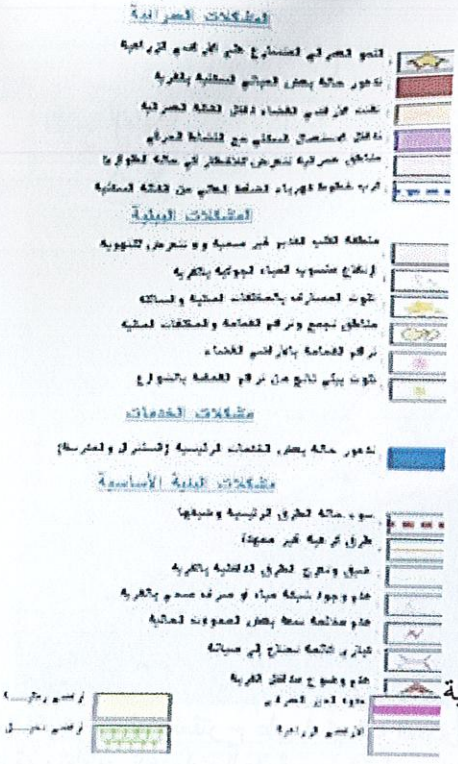

تتلخص مشاكل القرية في المشاكل العمرانية مثل التعدي على الأراضي الزراعية بالإضافة إلى المشاكل البيئية وسوء حالة البنية الأساسية كالطرق الداخلية

الإمكانيات

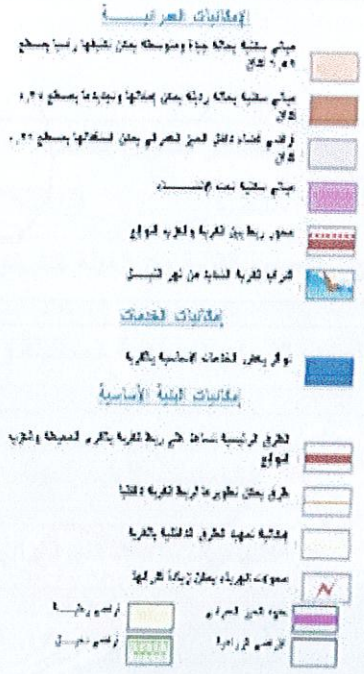

تتوافر بالقرية بعض الإمكانات التي يمكن استغلالها في الإسكان مثل المباني السكنية الجيدة في التكثيف الرأسي والخربة في الإحلال والتجديد والأراضي الفضاء وأيضا إمكانيات اقتصادية مثل الموارد المحلية مثل زراعة النخيل التي تشتهر بها القرية. بالإضافة إلى أنها تطل على فرع دمياط من نهر النيل من الجهة الجنوبية.

١-٨-٣ مرحلة وضع السياسات والبرامج

المخطط المقترح

تعتمد فكرة المخطط المقترح على استيعاب السكان من خلال عمليات التكثيف والإحلال للمباني القائمة، وتطوير الخدمات الحالية وصيانتها مع إنشاء الخدمات التي بها عجز بالقرية وقد تم اقتراح بعض الطرق بالإضافة إلى عمليات تطوير الطرق الحالية والبنية الأساسية بشكل عام.

استراتيجية التنمية

تضمنت استراتيجية التنمية في القرية النقاط التالية:

١- الحفاظ على الأرض الزراعية وأراضي النخيل بالقرية.
٢- تطوير القلب القديم للقرية.
٣- تطوير الهياكل الخدمية.
٤- الحد من التلوث البيئي.

وقد تم اقتراح بعض المشروعات التنموية مثل
١- مصنع لتعبئة الطماطم.
٤- مصنع تجفيف وتعبئة البلح.

١-٨-٤ مرحلة التنفيذ والمتابعة

طريقة التنفيذ والمتابعة

سبل المساندة الحكومية للمحليات

- تفعيل دور الحكومة المحلية فى التعامل مع مشكلات القرية ومقترحات التنمية.
- زيادة الإعتمادات وتنظيم أوجه الصرف و توفير ميزانية عاملة لمشروع الصرف الصحى.
- توفير الكوادر الفنية المؤهلة للعمل بمشروعات التنمية بالقرية
- إعادة هيكلة الجهاز التنفيذى للقرية بما يتماشى مع مشروعات التنمية المستحدثة و يدعم توجهات المخطط الإرشادى.
- زيادة عمليات التوعية والتشجيع للأهالى على الإنفاق بالإضافة إلى الإستفادت من المجهودات الذاتية المتاحة كمخزون بشرى (عمالة متوافرة مستعدة للمشاركة) لدعم أنشطة التنمية.

أسس المشاركة العملية من الجهات المختلفة

المحور الاول

دعم إمكانية مشاركة المجتمع المحلى فى مختلف مراحل إعداد المخطط الارشادي للقرية

المحور الثاني

دعم أدوار الجهات والهيئات المختلفة وتفعيل المسئوليات فى مراحل العمل

- **الحكومة المحلية** (وضع السياسات / لا مركزية القرارات /التمكين)
- **الجمعيات الأهلية** (توعية/دور الوسيط/مشاركة فى التنفيذ)
- **المجتمع** (المشاركة الفعالة/التنفيذ/المتابعة)
- **العمرانى – المخطط (الإستشاري)** (عامل الخبرة/تصميم و تقييم الحلول /الإشراف)

جهات التنفيذ

الهيكل المؤسسى المقترح للتعامل

يمكن إقتراح مجموعة من الهيئات المسئولة عن عمليات تنمية قرى الجمهورية على المستويات المختلفة ومنها:

-**على المستوى القومى:** يمكن اقتراح تشكيل هيئة قومية عليا مسئولة عن تحديد أولويات عمليات تخطيط قرى الجمهورية.

- **على المستوى الإقليمى:** من خلال هيئة إقليمية لدراسات تنمية قرى الإقليم ودراسة توجهات التنمية على مستوى الإقليم والأهداف العامة .

-**على مستوى المحافظة:** وذلك من خلال تفعيل دور إدارة التخطيط على مستوى المحافظة، مع دراسة إحتياجات التنمية المختلفة وتوجهات التعامل المقترحة بالمحافظة .

-**على مستوى الوحدة المحلية:** من خلال تفعيل دور الحكومة المحلية (الجهة التنفيذية المباشرة) لتحقيق الإستراتيجيات المختلفة للتعامل ودعم جهود التنمية على مستوى القرية من خلال إطار مؤسسى يسمح بمشاركة الجهات المختلفة فى عمليات التنمية، مع تفعيل دور المجتمع المحلى و الجمعيات الأهلية العاملة.

مصادر التمويل الممكنة

- نصيب القرية من الخطة الخمسية
- نصيب القرية من ميزانية المحافظة والمركز
- جهات غير حكومية مثل الصندوق الإجتماعى والجمعيات الأهلية العامة
- تبرعات العائلات ذات النفوذ والأملاك
- مشروعات تنموية ذات عائد مادي يقوم بها أفراد
- المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية

١-٩ نتائج التحليل

١-٩-١ التنمية العمرانية:

١- تم وضع سياسات للتنمية العمرانية متمثلة في الإحلال والتجديد للمباني الرديئة والتكثيف الرأسي للمباني الجيدة لإستيعاب السكان داخل الحيز العمراني كهدف رئيسي لعدم الإعتداء على الأرض الزراعية، ولكن لم يضع سياسة للإستفادة من الظهير الصحراوي الشمالي للقرية كوسيلة لإستيعاب الزيادة السكانية وعدم الإعتداء على الأراضي الزراعية.

٢- تم وضع سياسات للتعامل مع الخدمات الحالية بالتطوير والتحديث وكذلك اقتراح مواقع لإنشاء الخدمات غير المتوافرة بالقرية.

٣- تم وضع سياسات للتعامل مع البنية الأساسية بالقرية بوضع شبكة مقترحة للصرف الصحي وكذلك تدعيم شبكة المياه والكهرباء الحالية بناءا على توقع عدد السكان بالقرية عام الهدف، ولكنه لم يقترن ببرنامج تنفيذي محدد المراحل ومتابع من الجهات المسئولة حتى يتم تنفيذ الشبكة طبقا لواقع القرية والأماكن التي يتم توصيل الشبكات لها.

٤- تم وضع سياسات للتعامل مع المخلفات الصلبة وتم اقتراح نظام للتخلص الآمن منها كعنصر هام للحفاظ على البيئة وتنميتها.

١-٩-٢ التنمية الإجتماعية:

١- لم يتم وضع سياسة واضحة للمحاولة من خفض نسبة الأمية بالقرية (٦٨%) ومحاولة الإستفادة من الشباب المتعلم بالقرية للتعامل مه هذه المشكلة.

٢- لم يتم وضع سياسة لاستغلال الإمكانيات والمميزات الموجود بالقرية لدعم التنمية الإجتماعية كوجود مركز الشباب الذي يمكن أن يكون له دور فعال في تنمية مهارات الشباب وشغل أوقات فراغهم ومحاولة تنمية مجتمعهم بنفسهم، بالإضافة إلى وجود مسرح ثقافي بالقرية والذي يدل على وعي مجتمع القرية بأهمية الثقافة في المجتمع الريفي.

١-٩-٣ التنمية الإقتصادية:

١- تم اقتراح مشروع تنموي بعمل مصنع لتجفيف وتعبئة البلح كنوع من الإستفادة من مزارع النخيل بالقرية إلا أنه لم يتم وضع سياسات واضحة للحفاظ عليها من التجريف.

٢- لم يتم وضع سياسة واضحة للتعامل مع فرع دمياط الذي يمثل ثورة محلية للقرية فيمكن أن يقام عليها مزارع للأسماك، كما أنه لابد من وضع سياسة واضحة وصارمة لمنع التعدي على مياه النيل بالتلوث من أي نوع.

جدول (٦-١) تقييم البرامج والسياسات التي وضعت للقرى التي تم إعداد مخططاتها ٢٠٠٣

مراحل الإستراتيجية / قطاعات التنمية		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية (الرصد والتوثيق)			المرحلة الثالثة (وضع السياسات)			التنفيذ والمتابعة	
		جمع البيانات وتحديد المشكلة	دراسات الوضع الراهن	المشكلات	الإمكانيات	المحددات	استراتيجية التنمية	أولويات العمل	المخطط المقترح	جهات التنفيذ	متابعة التنفيذ
التنمية العمرانية	تحديد الطاقة الإستيعابية للقرية وإمكانية توفير مساكن	●	●	●	●	●	●	●	●	◍	○
	تخطيط مناطق الخدمات	●	●	●	●	●	●	●	●	◍	○
	مشروعات تعالج البنية الأساسية	●	●	●	●	●	●	●	●	◍	○
	تحديد الحيز العمراني للقرية	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○
التنمية الإقتصادية	رفع إنتاجية الفدان (التقنيات الحديثة)	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○
	التوسع في نشر الصناعات الصغيرة	●	●	◍	●	◍	●	○	●	○	○
	تدعيم الأنشطة داخل المسكن الريفي	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○
	الحفاظ على الأرض الزراعية	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○
التنمية الإجتماعية	الإعداد الثقافي والفكري للأهالي	●	●	●	○	○	○	○	○	○	○
	المشاركة في التفكير والتنفيذ	◍	◍	○	○	○	○	○	○	○	○
	دعم المؤسسات (الجمعيات الأهلية) بالقرية	●	●	○	○	○	○	○	○	○	○

● موجود ◍ موجود جزئيا (غير مكتمل) ○ غير موجود

الجزء الثاني : تحليل استراتيجية تنمية القرى عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦:

٢-١ مقدمة

إن الهدف من اعداد المخطط الاستراتيجي العام هو تقدير إحتياجات القرية وإعداد الحيز العمرانى كمدخل لإعداد إستراتيجية تنمية القرية والبدء فى توضيح الرؤية المستقبلية لتنمية القرية (اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا وعمرانيا) تمهيدا للاتفاق على خطة عمل مستقبلية يتعاون على تنفيذها شركاء التنمية بالقرية. وذلك لمشاركة مجموعة الاطراف المعنيين بالتنمية، وخاصة المجتمع المدني بحيث يتم استخدام عدة آليات مختلفة والتى من اهمها:

- المقابلات المنفصلة مع مجموعة الاطراف المعنيين بالتنمية.
- اجتماعات مجموعة الشركاء لتحديد قضايا التنمية وتجميع وجهات النظر وعرض ومناقشة الرؤى المختلفة للتنمية .
- ورش عمل على مستوى القرية للإتفاق على نتائج المخطط الاستراتيجى العام .

وبهذه الآليات يتم استخلاص كافة قضايا التنمية المهمة من نتائج المقابلات مع شركاء التنمية كل على حدة بحيث تتضمن وجهات النظر المختلفة للقضية وحصر لإجمالى قضايا التنمية ، والتى من المتوقع إن تساهم كمدخل لإعداد استراتيجية تنمية القرية وخطة العمل ومصادر التمويل غير التقليدية (مستثمري القطاع الخاص أو المؤسسات المالية غير الحكومية والجهات المانحة أوالمقرضة الدولية، ...) لتمويل المشروعات طبقا لما تقره قرى الوحدة المحلية.

ويتم اعداد المخطط الاستراتيجى العام للوحدة المحلية وقراها على التوازى لتحديد القضايا الرئيسة لتنمية قرى الوحدة المحلية وإقتراح آلية التنفيذ المحلية المناسبة على عدة محاور لمجابهة قضايا التنمية (الإقتصاد والبيئة والمرافق والخدمات) مع الأخذ فى الإعتبار المعلومات الاساسية (الكمية والنوعية) والأطر التنظيمية ودورها فى تحفيز التنمية والانعكاس العمرانى لها على قرى الوحدة المحلية.[٦]

٢-٢ منهجية إعداد المخطط:

تعتمد منهجية إعداد المخطط بناءا على الشروط المرجعية على أربع خطوات رئيسية نعرضها فيما يلي:[٧]

٦ دليل الشروط المرجعية للمشروع، يناير ٢٠٠٦، صـ ٤
٧ المرجع السابق، صـ ٥

١- مرحلة جمع البيانات ولقاءات شركاء التنمية، ويتم فيها جمع المعلومات الأساسية عن القرية من خلال أعمال المسوحات الميدانية وعقد اللقاءات وطرح أسئلة الإستبيان وأيضا جمع المعلومات الثانوية من خلال البيانات الإحصائية.

٢- إعداد الدراسات القطاعية للوضع الراهن من دراسة بيئية واقتصادية واجتماعية وخدمات بالإضافة إلى الدراسات العمرانية والبنية الأساسية. وفي نفس المرحلة يتم تحليل البيانات ونتائج اللقاءات مع شركاء التنمية بحيث يكون التحليل بأسلوب SWOT analysis وتحديد محددات وامكانيات القرية.

٣- يتم في المرحلة الثالثة تحديد القضايا والأهداف وطرح البدائل على شركاء التنمية من خلال اجتماعات ورش العمل بالقرية والوحدة المحلية والتي تضم شركاء التنمية ويتم الإتفاق فيها على توزيع المشروعات على قرى الوحدة المحلية.

٤- يوضع المخطط الإستراتيجي بالمرحلة الرابعة ويتم الإتفاق عليه من خلال الإجتماع النهائي لشركاء التنمية لتحديد أولويات التنمية بالقرية والتكلفة التقديرية للمشروعات وتأسيس مجموعة تنمية القرية، ويتم في النهاية تقييم فاعلية المشاركة. ويوضح شكل (٦-٣) ملخص لمنهجية استراتيجية التنمية.

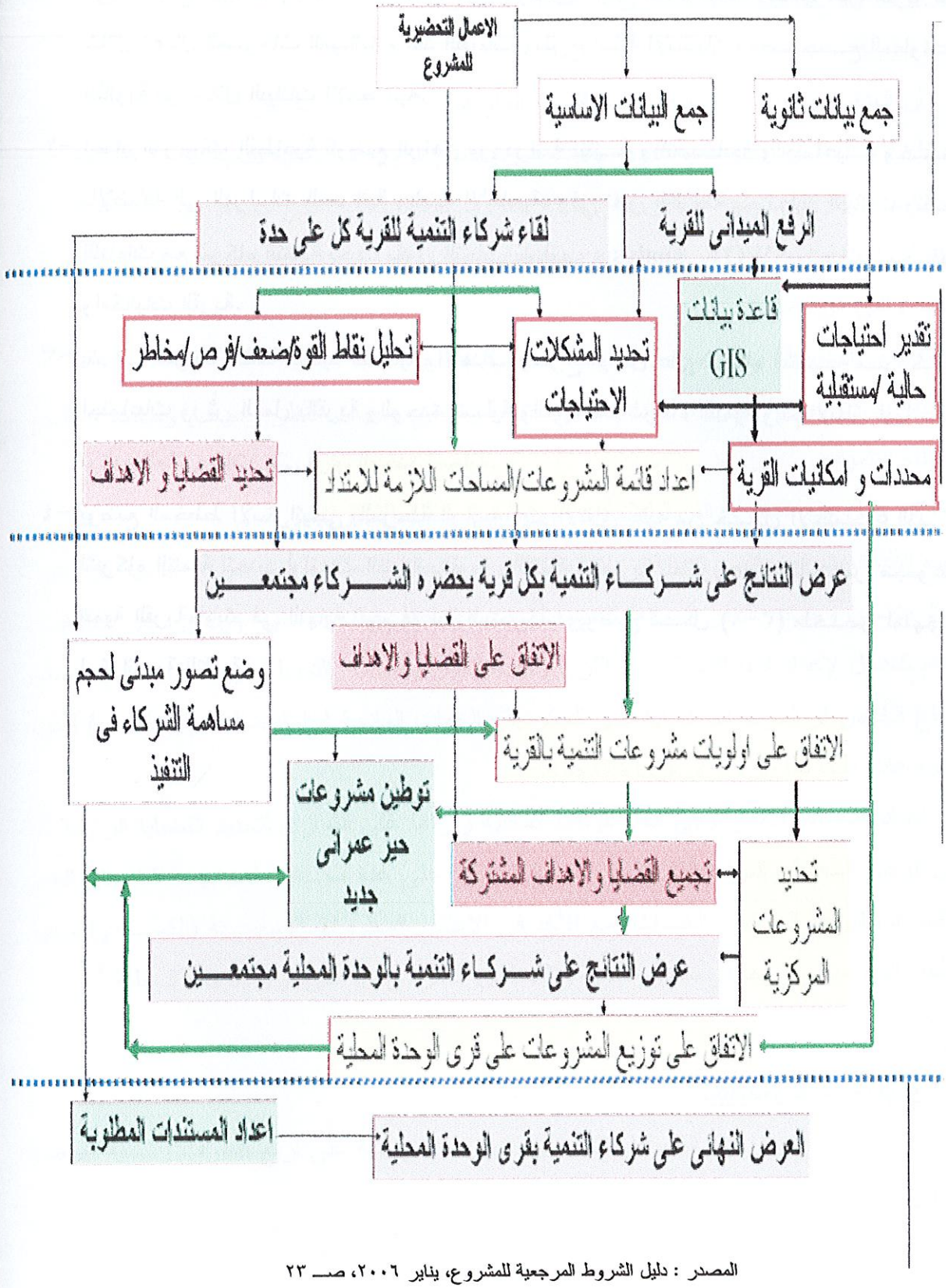

المصدر : دليل الشروط المرجعية للمشروع، يناير ٢٠٠٦، صـــ ٢٣

شكل رقم (٦-٣) منهجية إعداد المخطط العمراني الإرشادي للقرية ٢٠٠٥

٢-٤ الوحدة المحلية بردين – مركز الزقازيق – محافظة الشرقية[٨]

٢-٤-١ مرحلة جمع البيانات ودراسة الوضع الراهن

الموقع والعلاقات الإقليمية

موقع مركز الزقازيق من محافظة الشرقية

موقع الوحدة المحلية بردين من مركز الزقازيق

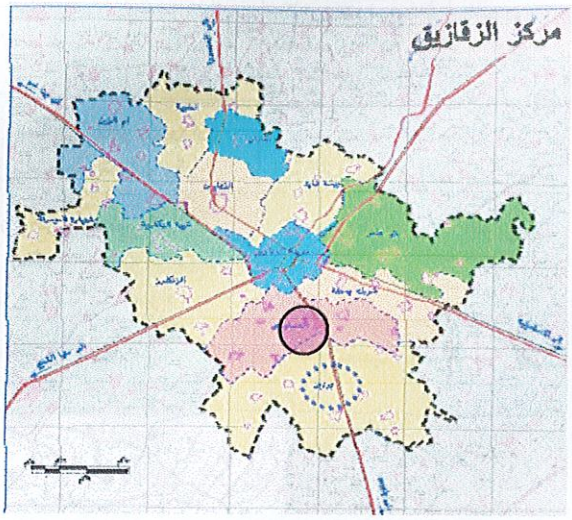

الموقع والعلاقات المكانية على مستوى الوحدة:

تقع الوحدة المحلية بردين في جنوب مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية ويحدها من:

– الشمال الوحدة المحلية العصلوجي – الشرق مركز أبو حماد

– الغرب مركز منيا القمح – الجنوب مركز بلبيس

عدد السكان يصل إلى ٨٨,٢٥١ ألف نسمة (عام ٢٠٠٥) وتضم الوحدة ٩ قرى تابعة

الوضع الراهن

الدراسات السكانية: بلغت نسبة البطالة بالقرية ٦,٨% وبلغت نسبة الأمية ٤١,٥% وتتوقع الدراسة أن يبلغ حجم سكان القرية عام ٢٠٢٢ حوالي ٢٦٦٢١ نسمة.

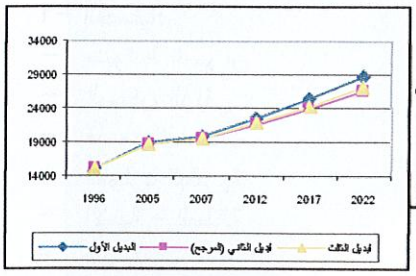

الدراسات الإقتصادية: جميع أراضي القرية من الدرجة الأولى، وتزرع القرية محاصيل تجارية مثل (الذرة – الأرز – القطن)، يوجد بالقرية بعض الورش الحرفية.

الدراسات العمرانية: حوالى ٤٢,٧٧% من الوحدات السكنية بالقرية فى حاجة الى احلال وتجديد منها ٩٨% مبنية من الطين والعشش، يتم استيعاب ٣١٧ وحدة سكنية اضافية بالاراضي الفضاء لكتلة القرية ، ويتم اضافة ١٢٨٩ وحدة من خلال عمليات الاحلال والتجديد والتكثيف الراسي بالقرية. تحتاج القرية لتوفير مدرسة ابتدائي – مدرسة إعدادي – خدمات أمنية (مطافئ وإسعاف).

المرسة الإبتدائية بالقرية

بيت ثقافة بالقرية

البنية الأساسية: تحتاج القرية إلى عمل مشروع للصرف الصحي، تمهيد الطرق الضيقة بالقرية، إحلال وتجديد محولات التوزيع الموجودة بالقرية وتوابعها، بالإضافة إلى أن شبكة المياه القائمة تحتاج إلى تطوير واستكمال تغطية المناطق المحرومة بالقرية.

٨ أعد المخطط الإرشادي لها كلية الهندسة – جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥

٢-٤-٢ مرحلة التحليلات وتحديد القضايا والأهداف

التحليلات SWOT analysis

القوة	الضعف	الفرص	المخاطر
وجود اراضى متاحة للتنمية واستيعاب السكان.	عدم وجود مخطط قانوني لتنظيم عملية البناء بالقرية	فرص لتحديد أولويات التنمية بالقرية من خلال مدخل تشاركي	استمرار الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية
وجود مستشفى قائم ومعدات ومستلزمات طبية بالقرية.	وجود محاور للامتداد يهدد الاراضى الزراعية	فرص للاستفادة من شباب القرية فى مجالات التنمية	إهدار الموارد لسوء ادارة مشروعات التنمية
توفر قروض لبعض الفئات الفقيرة (مشروع المرأة المعيلة – المشروعات الصغيرة)	عدم وجود خدمات طوارئ بالقرية	الاستيعاب المستقبلى للسكان داخل حيز عمرانى جديد	خطر حدوث حرائق بالقرية
تعدد الموارد الاقتصادية بالقرية	ارتفاع نسب البطالة بين شباب القرية	فرص للاستثمار فى مجالات الصناعات الغذائية	إهدار الطاقة البشرية
خدمة الامداد بمياه الشرب يغطى كامل القرية	عدم فاعلية دور جمعيات الارشاد الزراعية	فرص من خلال مشروعات تدوير المخلفات الصلبة	عدم استدامة مشروعات التنمية
استعداد الاهالى لتوفير موارد مالية لنقل القمامة	تدهور البيئة العمرانية (شوارع القرية ضيقة وغير مرصوفة	معدل الاستهلاك يكفي الاحتياج المستقبلي الكهرباء	خطر ارتفاع معدلات التلوث
تواجد تعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات لتحقيق مشاريع تنموية للقرية	عدم وجود شبكة للصرف الصحي	فـرص لتحفيـز الجهـود الذاتية	خطر تلوث المجارى المائية

تحديد القضايا والأهداف

١- القضايا:

- ضوابط العمران
- المسكن الريفي
- قصور الخدمات
- الموارد البشرية
- الأمية – البطالة
- التلوث
- الإمداد بالمرافق

حماية الأرض الزراعية من التعدي عليها

٢- الإهداف:

- توفير وسائل الادارة العمرانية الجيدة
- حماية الأرض الزراعية
- دعم الموارد المحلية لتنمية القرية
- استيعاب السكان بالمناطق غيرالمستغلـــة زراعيا (حيز عمرانى)
- سد العجز فى الخدمات
- توفير خدمات طوارئ مناسبة
- زيادة فرص العمل لرفع مستوى المعيشة
- توفير خدمة الصرف الصحى

رفع مستوى المعيشة بالريف

٢-٤-٣ مرحلة وضع السياسات والبرامج والمخطط الإستراتيجي

المخطط المقترح على مستوى الوحدة المحلية

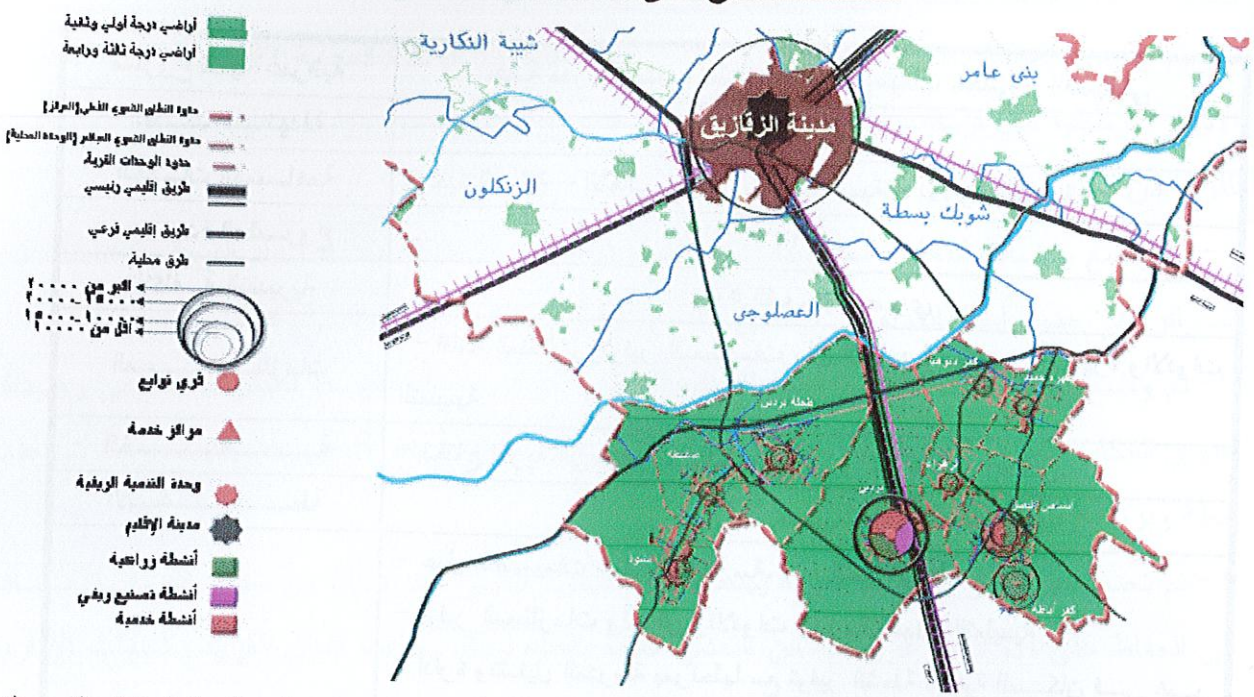

اقترح مخطط الوحدة المحلية مراكز الخدمة المقترحة على مستوى الوحدة المحلية، كما اقترح وحدات التنمية الريفية والقرى التوابع التي سيتم توطين الخدمات المقترحة على مستوى الوحدة بها.

المخطط المقترح على مستوى القرية

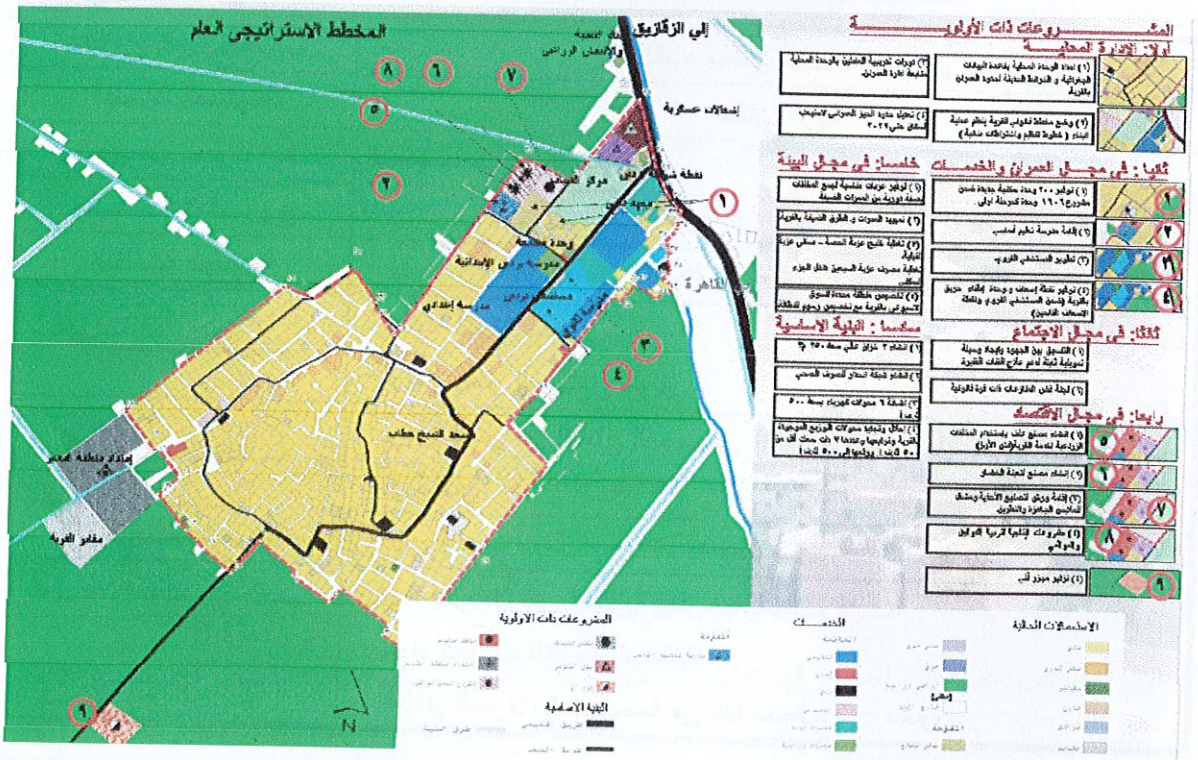

٢-٤-٤ مرحلة البرامج التنفيذية والزمنية

نموذج للبرنامج التنفيذي لمشروعات التنمية العمرانية

مشروع تنمية عمرانية	اقامة مدرسة جديدة تعليم اساسي للاستيعاب الحالى و المستقبلى
الفئات المستهدفة	سكان القرية
الجهات المساهمة	الوحدة المحلية – الاهالى –هيئة الابنية التعليمية – الادارة التعليمية
مدة المشروع	١٢ شهر
التكلفة التقديرية	٥٠٠ الف جنيه مصري
المستلزمات	– اقامة المنشأت وتوفير المستلزمات مثل المقاعد والمكاتب والاجهزة والادوات التعليمية.
الخلفية	– تحتاج القرية الى توفير ٢٦ فصل ابتدائي و ١٤ فصول اعدادي.
الانشطة	خدمى
	– عمل التصميمات التنفيذية للمدرسة. – اقامة المنشآت. – توفير المستلزمات والفرش والادوات اللازمة للعملية التعليمية – ادارة وتشغيل المدرسة بمراحلها مع توفير انشطة تثقيفية للسكان فى غير اوقات الدراسة.

نموذج للبرنامج التنفيذي لمشروعات التنمية الإقتصادية

مشروع تنمية اقتصادية	إنشاء مصنع لتعبئة الخضار
الفئات المستهدفة	سكان القرية
الجهات المساهمة	الوحدة المحلية – القطاع الخاص.
مدة المشروع	١٢ شهر
التكلفة التقديرية	٥٠٠ الف جنيه مصرى
المستلزمات	– ماكينة لتعبئة الخضار. – ارض ومقر المصنع / تمويل.
الخلفية	– وجود فئض من الانتاج المحصولي (الخضار) مما يعمل على اتاحة فرص عمل للسكان.
الانشطة	استثمارى
	– تخصيص الارض المناسبة وطرحها للمستثمرين. – شراء المعدات اللازمة للصناعة. – استقدام الخبرات المتخصصة فى هذا المجال. – مخازن. – منافذ بيع.

١-٩ نتائج التحليل

١-٩-١ التنمية العمرانية:

١- تم وضع سياسات للتنمية العمرانية على المستوى الإقليمي (الوحدة المحلية) والمتمثل في تحديد الأدوار الوظيفية لكل قرية، وأيضا على مستوى القرية وذلك فيما يخص سياسات الإستيعاب العمراني للقرية من تجديد واحلال أو تكثيف رأسي للمباني.

٢- تم وضع سياسات للتعامل مع الخدمات الحالية بالتطوير والتحديث وكذلك إمداد القرية بالخدمات غير المتوافرة في حدود إمكانيات توفير أراضي لذلك (ملكيات عامة – تبرعات الأفراد).

٣- تم وضع سياسات للتعامل مع البنية الأساسية بالقرية بوصع شبكة مقترحة للصرف الصحي وكذلك تطوير شبكات المياه والكهرباء بناءا على احتياجات السكان وتوقع أعداد السكان عام الهدف، وقد تم وضع خطة وبرنامج تنفيذي للمشروعات المقترحة.

٤- تم تحديد حيز عمراني جديد للقرية يهدف إلى استيعاب أقصى عدد ممكن من سكان القرية بالإضافة إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية من التعدي عليها بالبناء وذلك بموافقة أهالي القرية والجهات الإدارية بها.

١-٩-٢ التنمية الإجتماعية:

١- اهتمت استراتيجية التنمية بالقرية بمبدأ مشاركة أهالي القرية والجهات المعنية بالتنمية في اتخاذ القرار فيما يخص الخدمات المقترحة والمشروعات التنموية المقترحة، وكذلك في التنفيذ كتبرعات الأهالي بقطع الأراضي أو المساهمة في التمويل.

٢- شارك الأهالي في الموافقة على الحيز العمراني الجديد للقرية حتى يكون ذلك عامل مساعد في عدم الإعتداء على الأرض الزراعية المحيطة بالقرية.

٣- لم توضع سياسات واضحة تتعامل مع الإعداد الثقافي والفكري لسكان الريف ولم يوضع برنامج تنفيذي وزمني لتحقيق ذلك.

١-٩-٣ التنمية الإقتصادية:

١- اهتمت استراتيجية التنمية بوضع بعض المشروعات الإنتاجية المقترحة والمعتمدة على الموارد المحلية للقرية من محاصيل وانتاج حيواني وداجني.

٢- لم يتم وضع سياسة واضحة للتعامل مع الأرض الزراعية كمورد محلي كوسائل رفع انتاجيتها وتشجيع الفلاحين على الزراعة ورفع كفاءة العاملين بالزراعة والإستفادة من عنصر هام وهو ارتفاع أعداد العاملين بالزراعة في القرية وارتفاع أعدادهم عن المساحة المزروعة بالقرية، كوسيلة هامة في وقف الإعتداء على الأرض الزراعية.

جدول (٦-٢) تقييم البرامج والسياسات التي وضعت للقرى التي تم إعداد مخططاتها ٢٠٠٥

مراحل الإستراتيجية / قطاعات التنمية		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية (الرصد والتوثيق)			المرحلة الثالثة (وضع السياسات)			التنفيذ والمتابعة	
		جمع البيانات وتحديد المشكلة	دراسات الوضع الراهن	التحليلات SOWT	القضايا	الأهداف	استراتيجية التنمية	المخطط المقترح للوحدة	المخطط المقترح للقرية	جهات التنفيذ	متابعة التنفيذ
التنمية العمرانية	تحديد الطاقة الإستيعابية للقرية وإمكانية توفير مساكن	●	●	●	●	●	●	◍	●	●	○
	تخطيط مناطق الخدمات	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○
	مشروعات تعالج البنية الأساسية	●	●	●	●	●	●	◍	●	●	○
	تحديد حيز عمراني للقرية	●	●	●	●	●	●	○	●	●	○
التنمية الإقتصادية	رفع إنتاجية الفدان (التقنيات الحديثة)	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○
	التوسع في نشر الصناعات الصغيرة	●	●	●	●	●	●	○	●	●	○
	تدعيم الأنشطة داخل المسكن الريفي	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○
	الحفاظ على الأرض الزراعية	●	●	●	●	●	●	◍	●	●	○
التنمية الإجتماعية	الإعداد الثقافي والفكري للأهالي	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○
	المشاركة في التفكير والتنفيذ	●	●	●	●	●	●	○	●	●	○
	دعم المؤسسات (الجمعيات الأهلية) بالقرية	●	●	○	○	○	○	○	○	○	○

● موجود ◍ موجود جزئيا (غير مكتمل) ○ غير موجود

الباب الثالث

الدراسة التطبيقية ونتائج البحث

الفصل السابع :

النتائج والتوصيات

٣-٧-١ نتائج الجزء النظري

٣-٧-٢ نتائج الجزء التطبيقي

٣-٧-٣ توصيات البحث

٣-٧-٤ الدراسات المستقبلية

٣-٧-١ نتائج الجزء النظري:

تدور مشكلة البحث الرئيسية حول سياسات التنمية المتبعة لتنمية الريف والتي تعتمد على تنمية قطاع أو أكثر من قطاعات التنمية المختلفة دون الإهتمام بتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات (الإقتصادية-الإجتماعية-العمرانية- البيئية)، وأن أسلوب التنمية الشاملة هو الأسلوب الأفضل لتنمية الريف مع الحفاظ على الثروة الزراعية والأرض دون التعدي عليها، وقد أعطت نتائج الجزء النظري السابق مؤشرات إيجابية للمشكلة البحثية وتتلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

من الفصل الأول:

١- معظم سياسات التنمية الريفية المتبعة خلال الفترة الماضية كانت تركز على توفير الخدمات وبعض عناصر البنية الأساسية دون تخطيط ودون النظر إلى تنمية العوامل الإجتماعية والإقتصادية لسكان الريف وكأنها تساعد وتشجع التعدي على الأراضي الزراعية بتوفير الخدمات والبنية الأساسية لها من ناحية، ومن ناحية أخرى أهملت الجوانب الأخرى في القرية.

٢- إن المركزية تؤثر دائما تأثيرا سلبيا على جميع القطاعات الإقتصادية وعلى سُبل التنمية، حيث لم تحقق الدولة البعد السياسي والإجتماعي للتنمية لأن البعد السياسي يهدف إلى وضع استراتيجية عامة للدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمني والمشاركة في صنع القرار، كما يهدف البعد الإجتماعي للتنمية إلى عدالة التوزيع وتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية. وقد لوحظ من الدراسة أن معظم الإستثمارات والإهتمام استأثرت به العاصمة والمدن الكبرى دون باقي المدن والقرى.

٣- إن التشريع جانب رئيسي في تطبيق سياسات التنمية، ولكن في بعض الحالات نجد أنه سبب في تقويض عمليات التنمية. فيجب عند وضع القانون مراعاة وضع بدائل لمنع الإمتداد على الأرض الزراعية كما يجب وضع تسهيلات للحصول على هذه البدائل.

من الفصل الثاني:

سياسة التنمية والإهتمام بالقطاع الزراعي أو إهماله يؤثر بصورة مباشرة على البيئة المبنية والعمرانية بالريف والذي يمثل الخطر الأكبر على الأراضي الزراعية وعلى الإنتاج الزراعي فكلما زاد الإهتمام بتوفير الخدمات والبنية الأساسية بالريف دون تخطيط ومع إهمال التنمية في قطاع الزراعة والعمل بالزراعة وأهمية الإنتاج الزراعي كلما زاد معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية وزادت معدلات تآكلها مما يهدد بكارثة.

من الفصل الثالث:

الجوانب الإجتماعية والإقتصادية بالريف من أهم الجوانب التي تؤثر وتتأثر بسياسات التنمية فالإهتمام بها مع الإهتمام بالتنمية في قطاع الزراعة يحقق التنمية المنشودة بالريف حيث الحفاظ على الأرض الزراعية ورفع كفاءة إنتاجها وكذلك الحفاظ على الملامح والسمات الإجتماعية المميزة للريف.

من الفصل الرابع:

التوصل إلى أن التنمية الشاملة هي الأسلوب الأفضل والأكثر نجاحا عند التخطيط للتنمية الريفية، حيث أن الإهتمام تنمية جميع القطاعات وتكاملها تجعل الرؤية للتنمية أكثر وضوحا، وكذلك الإستفادة من جميع الموارد والإمكانيات المحلية وعدم إهدارها من خلال اتباع أسلوب التنمية المبعثرة يؤدي إلى تدميرا للثروة الزراعية في الريف.

من الفصل الخامس:

من دراسة التجارب المحلية والعالمية للتنمية الشاملة تم التوصل إلى:

١- نجاح عمليات التنمية في معظم التجارب كانت تعتمد بشكل أساسي على ثلاث محاور رئيسية: (البعد السياسي والنظام السياسي السائد - مدى تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية - اتباع أسلوب الإنتشار وليس المركزية في توزيع الموارد والإستثمارات).

٢- بعض التجارب تعتمد على اسلوب التنمية المتوازية في تحقيق التنمية الشاملة والتي تكون فيها عملية التنمية في القطاعات المختلفة بشكل متوازي من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة على القطاعات المختلفة وأن يكون هناك برامج للتنمية في كل قطاع على حدة وكذلك التنفيذ كما هو موضح بالشكل (٧- ١).

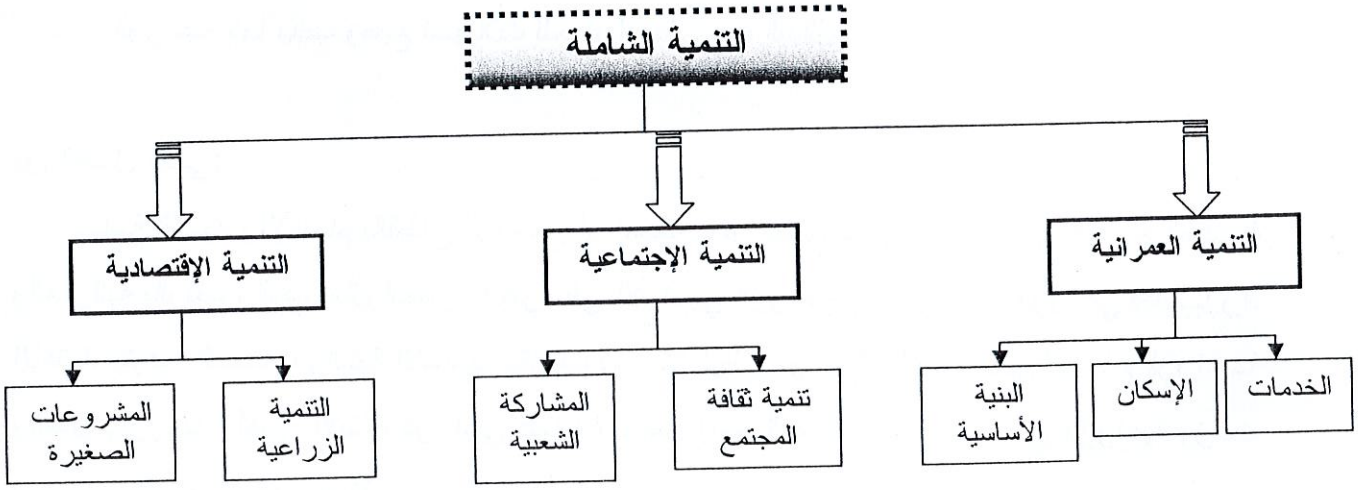

شكل (٧- ١) الطريقة الأولى لتطبيق التنمية الشاملة

المصدر : استنتاج الباحثة

٣- معظم التجارب تعتمد على طريقة دفع قطاع واحد كبير ومؤثر للتنمية الشاملة ويقوم هذا القطاع بدوره بدفع عملية التنمية في قطاع آخر بمعنى أن يكون هناك برامج للتنمية في قطاع واحد يسخر له كل الإمكانيات والموارد وبالتالي فيساعد هذا القطاع على دفع التنمية في القطاعات الأخرى كما هو موضح بالشكل (٧- ٢).

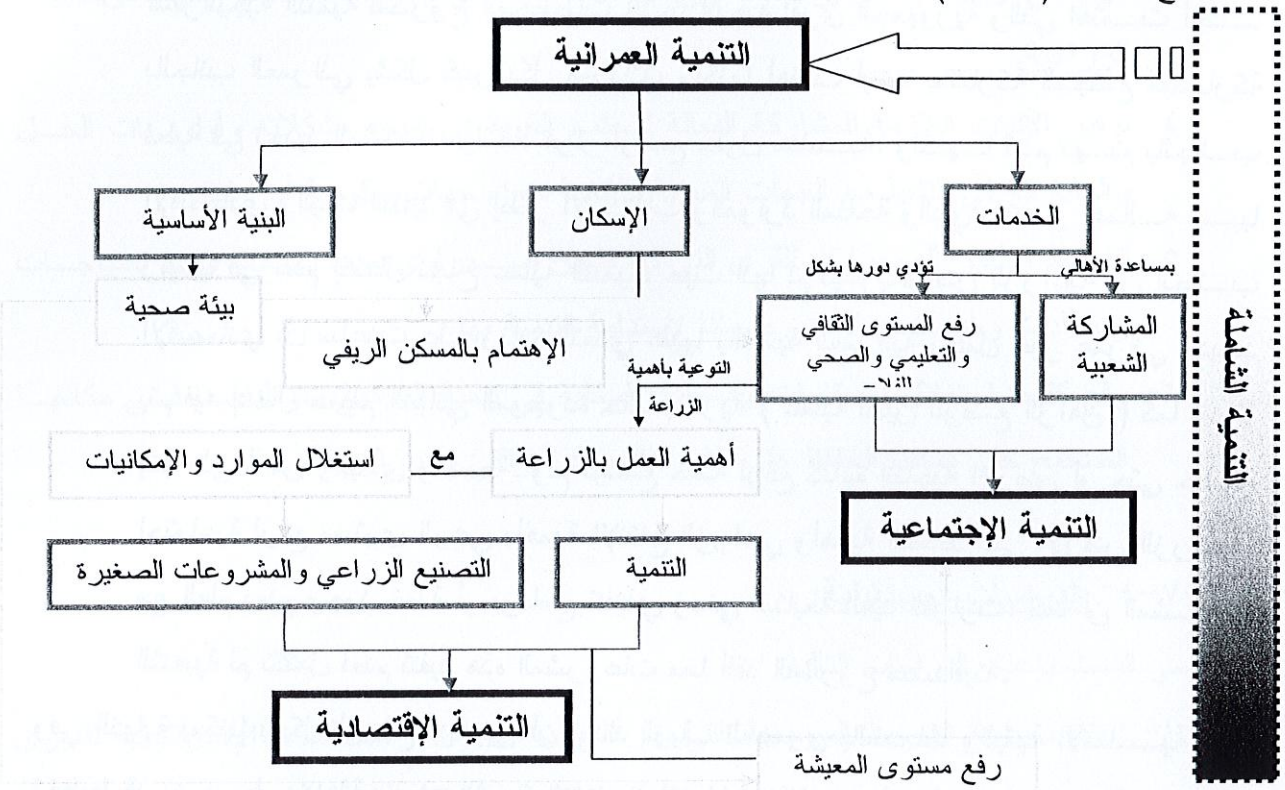

شكل (٧- ٢) الطريقة الثانية لتطبيق التنمية الشاملة

المصدر : استنتاج الباحثة

٣-٧-٢ نتائج الجزء التطبيقي:

جاءت الدراسة التطبيقية في الجزء الثاني من البحث لتؤكد النتائج السابقة حيث أمكن ملاحظة أن معظم الخطط القومية لا تصل إلى حيز التنفيذ بسبب أنها لا تتم في اطار مخططات تنمية شاملة ولا تراعي الإمكانيات والموارد المتاحة ومن هذه المشروعات التي تناولها البحث ما يلي:

١- استراتيجية التنمية لمشروع المخططات الإرشادية لقرى الجمهورية والتي ركزت على التنمية العمرانية بجميع جوانبها (الخدمات – الإسكان – البنية الأساسية) ولكنها أغفلت إلى حد ما الحفاظ على الأرض الزراعية من الجانب الإقتصادي (رفع كفاءة إنتاجيتها) وترسيخ أهمية العمل بالزراعة. مغفلة تماما الجانب الإجتماعي من مشاركة المجتمع في تحديد المشكلات

واتخاذ القرارت وكذلك وضع سياسات لرفع المستوى الثقافي والتعليمي والصحي للمجتمع الريفي. مع ملاحظة أنه حتى سياسات التنمية العمرانية الموضوعة لم يوضع لها خطة وبرنامج زمني لمتابعة عملية التنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية.

٢- استراتيجية التنمية لمشروع المخططات الإستراتيجية لقرى الجمهورية والتي اهتمت أيضا بالجانب العمراني بشكل كبير بكل مفرداته، ولكنها أهتمت أيضا بمشاركة المجتمع مشاركة فعلية في تحديد المشكلات واتخاذ قرار لوضع حلول مناسبة. ولكنها لم تهتم بالجانب الإقتصادي وآليات التنفيذ في إطار الإمكانيات والموارد المتاحة والذي يعتبر إهماله سببا رئيسيا في عدم إكتمال نجاح عملية التنمية، حيث أنها لم تهتم بالأرض الزراعية من الجانب الإقتصادي بل ساعدت على زيادة التعدي عليها بالتنمية العمرانية وعمل حيز عمراني جديد يتم فيه إدخال معظم المباني الموجودة حاليا بالقرية (عملية تقنين للوضع الراهن) كما أنه لا يتم على أسس ومبادئ واضحة. ولم توضع خطة لرفع كفاءة إنتاجية الأرض أو حتى خطة إجتماعية لرفع مستوى الوعي بأهمية الإنتاج الزراعي وأهمية الحفاظ على الأرض الزراعية. مع العلم بعدم وجود خطة أو برنامج تنفيذي زمني لمتابعة تنفيذ القرارت، كما أن المشاركة الشعبية لم تكتمل لعدم تنفيذ هذه المشروعات مما أفقد المشروع مصداقيته.

وفي النهاية يمكننا بشكل أوضح أن نبين **أن امداد الريف المصري بالخدمات والبنية الأساسية دون تخطيط قد يتسبب في كارثة ضياع الثروة الزراعية للريف، حيث سيجذب مزيد من الهجرة المرتدة إلى الريف ومعظمها عمالة غير زراعية لا تحتاج إليها القرية فتتخذ من القرى مجرد سكنا للإقامة نتيجة أزمة الإسكان في المدن الكبرى بعد تحسن البيئة العمرانية والمبنية بها مما يسبب مزيدا من التعدي على الأرض الزراعية.**

٣-٧-٣ توصيات البحث:

يوصي البحث بما يلي:

١- وضع خطة قومية مبنية على أبحاث تخصصية في جميع المجالات المرتبطة بتنمية الريف لعمل خطة تنمية شاملة للريف، مع مراعاة إعطاء الصلاحيات الكافية للجهات المسئولة عن القرى بما يضمن تنفيذ مشروعات التنمية، كما يراعى تخصيص ميزانية ملائمة لتنفيذ هذه المشروعات.

٢- تطوير النشاط الزراعي بالريف، ويكون ذلك عن طريق تقليل القيود والضرائب المفروضة على العاملين بالزراعة بهدف تشجيع الفلاحين والعمال الزراعيين للعودة لزراعة أراضيهم.

٣- تشجيع بناء مدارس للتعليم الزراعي في الريف بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتنشئة جيل جديد يهتم برفع كفاءة الإنتاج الزراعي، وتكون مهمة تلك المدارس التركيز على أهمية دراسة الأساليب الحديثة للإنتاج الزراعي وما يرتبط به من مشروعات صغيرة، فالتطوير في المجال الزراعي لن يتم إلا بتوفير عمالة زراعية متخصصة في جميع المجالات الفنية والتقنية الزراعية.

٤- توفير الآليات اللازمة للمشاركة الفعالة لمجتمع القرية في تحديد مشكلاته وأولويات الحل والمشاركة في التنفيذ مع الجهات المعنية بالتنمية سواء جهات حكومية أو أهلية.

٥- تخطيط الظهير الصحراوي للقرى التي لها ظهير صحراوي بما يتلائم مع احتياجات ومتطلبات وخصائص السكان ضمانا لإستدامة التنمية بها.

٦- رفع كفاءة استغلال الإمكانيات والموارد المحلية في تنمية المجتمع وتوظيفها في مكانها الصحيح حتى يمكننا الحفاظ على الثروة الزراعية والتي تعتبر ثروة قومية.

٣-٧-٤ الدراسات المستقبلية:

يوصي البحث بإعداد الدراسات التالية:

١- إعادة صياغة الشروط المرجعية التي يتم على أساسها إعداد المخططات الإستراتيجية لقرى الجمهورية بحيث يؤخذ في الإعتبار الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ووسائل تنفيذ المشروعات المقترحة ووضع برنامج زمني واقعي للتنفيذ.

٢- دراسة وسائل التنمية الإقتصادية المناسبة بالريف بحيث يساعد على رفع كفاءة إنتاجية الأرض الزراعية ورفع مستوى معيشة سكان الريف دون التعدي على الأرض الزراعية.

٣- دراسة توفير بدائل للنمو العمراني على الأراضي الزراعية وخصوصا للقرى التي ليست لها ظهير صحراوي مثل قرى الدلتا.

٤- دراسة تحديث التشريعات التي تحكم العلاقات بين جميع عناصر منظومة قطاع الزراعة بحيث لا تكون سببا في فقدان وتآكل الأرض الزراعية.

٥- دراسة وسائل تنمية الريف المصري ورفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للسكان في إطار الحفاظ على الأراضي الزراعية.

١- الكتب العربية:

١- أحمد خالد علام وآخرون، مشكلة الإسكان في مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

٢- أحمد عوف، مقدمة في التصميم العمراني، مطبعة الزهراء، ٢٠٠٢.

٣- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع الريفي، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية،

٤- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الإجتماعية المفهومات الأساسية- نماذج وممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ٢٠٠٢.

٥- اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة، لبنان، ١٩٨٣.

٦- اسماعيل صبري عبد الله، نحو اقتصاد عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

٧- جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان (الجزء الثالث)، عالم الكتب،القاهرة، ١٩٨١.

٨- جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان (الجزء الأول)، دار الهلال،القاهرة، ١٩٨١.

٩- حسن علي حسن،المجتمع الريفي والريف المصري، المكتب الجامعي الحديث،الأسكندرية، ١٩٨٧.

١٠- رفعت لقوشة، اقتصاديات الزراعة والتنمية الريفية، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣.

١١- روبورت شامبرز، في تفسير جهلنا بالأمس – البحث الريفي، ترجمة ماجدة ميرغني، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

١٢- سعيد النجار، تجديد النظام الإقتصادي والسياسي في مصر (الجزء الثاني)، دار الشروق، ١٩٩٧.

١٣- سيمون كوماندر، ، الدولة والتنمية الزراعية، ترجمة: نادية على، مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

١٤- طارق وفيق، في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

١٥- عبد العزيز حجازي وآخرون، سياسات التنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٦- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٠.

١٧- عبد المنعم محمد بدر، ريفنا النامي دراسة في علم الإجتماع، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨٢.

١٨- عبد الهادي الجوهري، قضايا التنمية الريفية المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٩- غريب سيد، علم الإجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

٢٠- كمال التابعي، دراسات في علم الإجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠١

٢١- محمد الغريب عبد الكريم، علم الإجتماع الريفي، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٨.

٢٢- محمد حجازي، جغرافية الأرياف، دار الفكر العربي، ١٩٨٢.

٢٣- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الإجتماعية والإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥.

٢٤- محمد علي سلامة، البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الإجتماع، دار الوفاء للنشر،القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٥- محمد فريد أبو العلا، المسكن الريفي المصري، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠.

٢٦- محمود الجوهري، علم الإجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨

٢٧- محمود منصور وآخرون، الزراعة والغذاء في مصر، دار الشروق، ٢٠٠١.

٢٨- مصطفى كامل السيد، ماذا جرى في الريف المصري؟ الآثار الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي، مركز قضايا التنمية، ٢٠٠١.

٢٩- معن خليل عمر، التغير الإجتماعي، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٤.

٣٠- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

٢- <u>الرسائل العلمية:</u>

١- شادية بركات، التنمية المتواصلة للتجمعات العمرانية بالأراضي المستصلحة بالصحراء الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان،٢٠٠٣.

٢- شريف ممدوح العدوي، دور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧.

٣- عزة محمد كمال السيد، تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة،

٤- محمد حسن الدق، التشكيل العمراني للقرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩.

٥- محمد رضا عبد الله، تفعيل تنمية المجتمعات الرئيسة في مصر- نموذج وإطار عمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة،٢٠٠١

٦- محمد عبد الجابر، دراسة تحليلية لخصائص أنماط العمران الريفي وتأثرها بتغير الأنشطة الإقتصادية لسكانها، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤

٧- هايدي أحمد شلبي، العوامل والمتغيرات المؤثرة على نمو القرية المصرية وتوزيع الخدمات بها، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٣

٨- هبة الله عصام الدين خليل، خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢

٩- وائل زكي، تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٣-مؤتمرات :

١- المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ١٩٩٩.

٢- المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣.

٣- المؤتمر الأول العمارة والعمران في إطار التنمية، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٤-تقارير :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-التعداد العام للسكان والمنشآت-إجمالي الجهورية- ١٩٨٦،١٩٩٦

٢- البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، كتاب التنمية الريفية، د. ابراهيم محرم، ١٩٩٨.

٣- تقرير إعداد المخطط الإرشادي لقرية برقاش،- كلية الهندسة -جامعة القاهرة، ، مارس ٢٠٠٣.

٤- تقرير إعداد المخطط الإرشادي لقرية منيل سلطان،- كلية الهندسة -جامعة القاهرة، ، فبراير ٢٠٠٣.

٥- تقرير إعداد المخطط الإرشادي لقرية الجزيرة الخضراء، كلية الهندسة -جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٤

٦- تقرير إعداد المخطط الاستراتيجى العام للوحدة المحلية بردين، كلية الهندسة -جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥.

٧- دليل الشروط المرجعية للمخططات الإرشادية لقرى الجمهورية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مارس ٢٠٠٣

٨- دليل الشروط المرجعية للمخطط الإستراتيجي العام للقرية المصرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، يناير ٢٠٠٦

٩- وزارة الدفاع، الإصلاح الإقتصادي في العشر سنوات القادمة، ج.م.ع. ، إدارة المطبوعات والنشر.

٥- أبحاث:

١- مدخل لفهم حياة الفلاح وأثرها على مسكنه، مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ١٩٧٨.

٢- التخطيط العمراني للقرية المصرية ،دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية، المرحلة الأولى، أ.د. ماجدة متولي وآخرون ،مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ١٩٩٩

٣- التخطيط العمراني للقرية المصرية، دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية، المرحلة الثانية، أ.د. ماجدة متولي وآخرون ،مركز بحوث الإسكان والبناء، القاهرة، ٢٠٠٠

٤- المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية، الجزء الثاني، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، أ.د. خالد علام وآخرون ،الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني، القاهرة، ١٩٨٠.

٦- الكتب الأجنبية:

١- USDA ,Rural Development Housing Programs, Progress Report, paper from the website of USDA Feb.٢٠٠٣.

٢- USDA ,Education as Rural Development Strategy, Robert Gibbs, Amber Waves, paper from the website of USDA Nov.٢٠٠٥.

٣- The Transformation of South Korea: Reform and Reconstruction in the Sixth Republic Under Roh Tae Woo ١٩٨٧, ١٩٩, Robert E. Bedeski, Routledge,١٩٩٤.

٤- Pacific Asia, Drakakis-Smith & others, Routledge,١٩٩٢

٥- Re-establishing Effective Housing Finance Mechanisms in Tanzania: The Potentials and the Bottlenecks, J M Lusugga Kironde & athers, UN Hapitat,٢٠٠٣

٦- Shelter Co-operatives in Eastern and Southern Africa

٧- Rural Planning policy into Action, Paul cloke, Harper & Row, London. ١٩٨٧

٧-مواقع على شبكة الإنترنت:

١- www.Moltka.org

٢-www.USDA.gov

٣- www.paulnoll.com/Korea/History/ south-Korea-past-part٣

٤- www.country-data.com/cgi-bin/query/r-١٢٢٧١

٥- www.saemaul.or.kr/english/whatissaemaul_١٣.asp

٦- http://links.islammemo.cc/KASHAF/one_news.asp

٧- www.ArRiyadh.com

٨- www.BALAGH.com/mosoa/eqtsad/zsleba

٩- WWW.worldvision.org.nz/wherewework/stories/tanzania/Iselamagazi.asp

١٠- www.egyptiantalks.org

Abstract

Arable land is a national wealth for Egypt, and agriculture has a principal role to play in formulating the Egyptian Economy.

Due to land profusion and the landlords' ability to look after their lands during the early stages of Egypt's history, a semi-ideal relationship started between the land and its inhabitants. However, this relationship has been changed after the July Revolution due to strategies applied by the government, and that led to reducing the contribution of agriculture to the Egyptian Economy and resulted in gradual shrinking of the arable land. In reaction to this problem, the government started to propose solutions to restore the lost areas of the arable land and maintain the remaining areas.

Despite the exerted efforts, the problem of violating the arable land was not solved because of the development strategies directed at the Egyptian Countryside and which were applied outside any frame of comprehensive development plans. Moreover, the strategies directed at the Egyptian countryside aimed at providing the countryside with services and facilities without prior planning. Furthermore, the economic, social, and cultural development elements were also missing in those strategies.

This research will examine the comprehensive development method that contributes to the solution of rural areas development problems and to minimizing construction on the arable land.

THE COMPREHENSIVE DEVELOPMENT AS EFFECTIVE METHOD TO DEVELOP THE RURAL AREAS

APPLIED STUDY ON THE EGYPTIAN RURAL

By

Eng. Abeer Mohammed Galal El-Deen

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirement for the Degree of
MASTER OF SCIENCE
in
(URBAN PLANNING)

Approved by the
Examining Committee:

Prof. Dr. Tarek Abdel-Latif — Thesis Main Advisor

Prof. Dr. Rowaida Reda Kamel — Second Advisor

Prof. Dr. Magda Metwaly — Member

Prof. Dr. Mohammed Mohammed EL-Barmelgy — Member

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
JUNE 2006

THE COMPREHENSIVE DEVELOPMENT
AS EFFECTIVE METHOD TO DEVELOP THE RURAL AREAS
APPLIED STUDY ON THE EGYPTIAN RURAL

By

Eng. Abeer Mohammed Galal El Deen

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirement for the Degree of
MASTER OF SCIENCE
in
(URBAN PLANNING)

Th.
10 C 6

المكتبة
التاريخ 20-9-2006
رقم مسلسل 7584
رقم الكتاب 043;711.3

G.C

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
JUNE 2006